

الزَّكَاةُ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَمِبَانِيهِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {يُنَبِّئُ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ} مِنْ رَكَأَ يَرْكُو إِذَا نَمَّا لِأَنَّهَا تُطَهِّرُ مُؤْدِيَهَا مِنِ الْإِثْمِ، أَيْ تُنْهِهُ عَنْهُ، وَتُنْمِي أَجْرَهُ أَوْ نُنْمِي الْمَالَ أَوْ الْفُقَرَاءَ وَأَجْمَعُوا عَلَى فَرِيضَتِهَا وَاخْتَلَفُوا هُلْ فَرِيضَتْ بِمَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ؟ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ وَالْمُحَرَّرِ وَالشَّيْخُ تَقَوْيُ الدِّينُ: أَلَّهَا مَدِينَةً.

قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ طَلَبُهَا وَبَعْثُ السَّعَادَةِ لِقَبْضِهَا بِالْمَدِينَةِ وَقَالَ الْحَافِظُ شَرَفُ الدِّينِ الدَّمَاطِيُّ:

فَرِيضَتْ فِي السَّنَةِ التَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَفِي تَارِيخِ ابْنِ حَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ: أَنَّهَا فَرِيضَتْ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَهِيَ (حَقٌّ وَاجِبٌ) مِنْ عُشْرٍ أَوْ نِصْفِهِ، أَوْ رُبْعِهِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي مُفَضَّلًا (فِي مَالِ خَاصٍ) يَأْتِي (لِطَائِفَةِ مَخْصُوصَةٍ) هُمُ الْمَذَكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} الْأَيْةُ فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: وَاجِبٌ: الْحُقُوقُ الْمُسْتُوْنَةُ، كَالسَّلَامُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْعُنْقُ، وَبِقَوْلِهِ: فِي مَالِ خَاصٍ: رَدُّ السَّلَامِ وَالنَّفَقَةِ وَنَحْوَهَا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ، لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا فِي زَكَاةِ الْأَمْوَالِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْغَالِبِ، وَبِقَوْلِهِ: لِطَائِفَةِ مَخْصُوصَةٍ: الْدِيَةُ.

وَبِقَوْلِهِ: (بِوْقُتِ مَخْصُوصٍ) وَهُوَ تَمَامُ الْحَوْلِ وَبُدُّ الصَّلَاحِ، وَنَحْوُهُ النَّذْرُ بِمَالِ خَاصٍ لِطَائِفَةِ مَخْصُوصَةٍ (وَالْمَالُ الْخَاصُّ الْمَذَكُورُ) سَائِمَةُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ) الْأَبِلُ وَالبَقَرُ وَالْعَنْمُ (وَ) سَائِمَةُ (بَقِيرِ الْوَحْشِ وَعَنْمِهِ) لِشُمُولِ اسْمِ الْبَقَرِ وَالْعَنْمِ لَهُمَا (وَالْمُتَوَلِّ بَيْنَ ذَلِكَ) أَيْ الْأَهْلِيُّ وَالْوَحْشِيُّ وَالسَّائِمُ (وَعِيْرِهِ) كَالْمُتَوَلِّ بَيْنَ الظَّبَابِ وَالْعَنْمِ، وَبَيْنَ السَّائِمَةِ وَالْمَعْلُوفَةِ تَعْلِيَةً لِلْوُجُوبِ (وَالْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ) مِنْ حُبُوبٍ وَثِمَارٍ وَمَعْدِنٍ وَرِكَازٍ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانَهُ.

(وَ) مِنَ النَّحْلِ وَالْأَنْتَمَانِ وَعُرُوضِ النَّجَارَةِ فَلَا تَحْبُّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حَيْلٍ وَرَقِيقٍ وَغَيْرِهِمَا لِحَدِيثِ {عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ} وَحَدِيثِ {لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرِسِهِ صَدَقَةٌ} مُنْفَقٌ عَلَيْهِمَا.

وَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ " أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الرَّأْسِ عَشَرَةَ وَمِنَ الْفَرْسِ عَشَرَةَ وَمِنَ الْبَرْدُونِ خَمْسَةً " فَهَيْءَةً تَبَرَّعُوا بِهِ وَعَوَضَهُمْ مِنْهُ رِزْقٌ عَبِيدُهُمْ كَذَلِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ.

(وَشُرُوطُهَا) أَيْ الزَّكَاةِ خَمْسَةً (وَلَيْسَ مِنْهَا) أَيْ الشُّرُوطَ (بُلوغُهُ، وَ) لَا عَقْلٌ فَتَحِبُّ فِي مَالِ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ.

لِعُمُومِ حَدِيثِ {أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ثُوَّذْدُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ} " رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. وَرَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَا هَكَ مَرْفُوعًا {إِنَّمَا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تُنْهَبُهُ - أَوْ لَا تُسْتَهْلِكُهَا - الصَّدَقَةُ} وَكَوْنُهُ مُرْسَلًا غَيْرُ ضَارٍ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عِنْدَنَا وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ عُمَرُ، وَابْنُهُ، وَعَلِيُّ، وَابْنُهُ الْحَسَنُ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعَائِشَةُ وَرَوَاهُ الْأَنْثَرُ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسِاةٌ وَهُمَا مِنْ أَهْلِهَا كَالْمَرْأَةِ، بِخِلَافِ الْحِرَيْةِ، وَالْعَقْلِ وَلَا تَحْبُّ فِي الْمَالِ الْمَنْسُوبِ لِلْجَنِينِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ (الْإِسْلَامُ وَ) الْثَّانِي (الْحِرَيْةُ).

وَ (لَا) يُشْتَرِطُ (كَمَالُهَا) أَيْ الْحِرَيْةِ (فَتَحِبُّ) الزَّكَاةُ (عَلَى مُبَعَّضٍ بِقَدْرِ مِلْكِهِ) مِنَ الْمَالِ بِجُزْئِهِ، لِتَمَامِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ وَلَا تَحْبُّ زَكَاةً (عَلَى كَافِرٍ) لِحَدِيثِ {مُعَاذِ حِينَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهُدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوكُمْ بِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، ثُوَّذْدُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ} مُنْفَقٌ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهَا

أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ فَلَمْ تَجِبْ عَلَى كَافِرِ الْأَصْبَابِ (وَلَوْ كَانَ) الْكَافِرُ (مُرْتَدًا) لِأَنَّهُ كَافِرٌ فَأَشْبَهُ الْأَصْنَافِ فَإِنْ أَسْلَمَ لَمْ تُؤْخَذْ مِنْهُ لِزَمْنِ رِدَتِهِ لِعُومَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ} الْآيَةُ وَقَوْلُهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]: الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ
وَلَا تَجِبُ زَكَاةً عَلَى (رَقِيقٍ) وَلَوْ قِيلَ يَمْلُكُ بِالْمَلِيْكِ (وَلَوْ كَانَ (مُكَاتِبًا) لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْقُوْعًا
لِلَّيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاةً حَتَّى يَعْتِقَ].

رَوَاهُ الدَّارِقطْنِيُّ وَلِأَنَّ مِلْكَهُ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَمِلُ الْمُؤَسَّاةَ وَمَتَى عَنِقَ اسْتَأْنَافُ الْحَوْلَ بِمَا بَقَى لَهُ إِنْ بَقَى نِصَابًا (وَلَا يَمْلُكُ رَقِيقٌ غَيْرُهُ) أَيْ الْمُكَاتِبِ (وَلَوْ مَلْكَ) مِنْ سَيِّدِهِ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ مَالٌ فَلَا يَمْلُكُ الْمَالَ كَالْبَهَائِمِ فَمَا جَرَى فِيهِ صُورَةُ تَمَلِيْكِ مِنْ سَيِّدٍ لِعَبْدِهِ فَرَكَاتُهُ عَلَى السَّيِّدِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ.

(وَ) الْثَالِثُ (مُلْكُ نِصَابٍ) وَهُوَ سَبَبُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ أَيْضًا فَلَا زَكَاةً فِي مَالٍ حَتَّى يَبْلُغَ نِصَابًا، لِمَا يَأْتِي فِي أَبْوَابِهِ وَيَكُونُ النِّصَابُ (تَقْرِيبًا فِي الْأَمْانِ، وَ) قِيمَ (عُرُوضٍ) تِجَارَةٍ، فَتَجِبُ مَعَ نَفْصِ يَسِيرٍ، كَحَبَّةٍ وَحَبَّتَنِ لِأَنَّهُ لَا يُنْضِبِطُ غَالِبًا، أَشْبَهُ نَفْصَ الْحَوْلَ سَاعَةً أَوْ سَاعَيْنِ (وَتَحْدِيدًا فِي غَيْرِهِمَا) أَيْ غَيْرِ الْأَمْانِ وَالْعُرُوضِ مِنْ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ وَالْمَوَاشِي فَإِنْ نَفَصَ نِصَابُهَا، وَلَوْ بِجُزْءٍ يَسِيرٍ لَمْ تَجِبْ لَكُنْ لَا اعْتِباْرٍ بِنَفْصِي يَدْخُلُ فِي الْكَيْلِ وَيُشْتَرِطُ كُوْنُ مِلْكِ نِصَابٍ (غَيْرِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَسِ) فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ وَإِنْ فُلْ: الْدِيْنُ غَيْرُ مَانِعٍ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّصْرِيفِ فِي مَالِهِ حُكْمًا وَلَا يَحْتَمِلُ الْمُؤَسَّاةَ.

(وَلَوْ كَانَ النِّصَابُ (مَغْصُوبًا) بِيَدِ غَاصِبٍ أَوْ مِنَ النَّقْلِ إِلَيْهِ مِنْهُ أَوْ تَالِفًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّصْرِيفُ فِيهِ بِالْأَبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ أَشْبَهُ الْدِيْنِ، فَيُرْكِيْهِ رَبُّهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى (وَبِرَجْعٍ) رَبُّهُ (بِرَكَاتِهِ) أَيْ الْمَغْصُوبُ (عَلَى غَاصِبِهِ) لِأَنَّهُ نَفْصُ حَصَلَ بِيَدِهِ أَشْبَهُ مَا لَوْ تَلَفَّ بَعْضُهُ (أَوْ) كَانَ (ضَالًا) فَيُرْكِيْهِ مَالِكُهُ إِذَا وَجَدَهُ لِحَوْلِ مِنَ التَّعْرِيفِ، لِبَقَاءِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ (لَا) يُرْكِيْهِ رَبُّهُ (رَمَنْ مِلْكٌ مُلْقِطٌ) بَعْدَ حَوْلِ التَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمُلْقِطِ فَرَكَاتُهُ عَلَيْهِ كَسَائِرُ أَمْوَالِهِ (وَبِرَجْعٍ) رَبُّ مَالٍ ضَالٌّ وَجَدَهُ (بِهَا) أَيْ بِرَكَاتِهِ (عَلَى مُلْقِطٍ أَخْرَجَهَا) أَيْ زَكَاةً (مِنْهَا) أَيْ الْلُّفْقَةِ وَلَوْ لِحَوْلِ التَّعْرِيفِ لِتَعْدِيهِ بِالْأَخْرَاجِ وَلَا تَجْزِيَهُ عَنْ رِبَّهَا، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى رِبَّهَا بِشَيْءٍ (أَوْ) كَانَ (غَائِبًا) فَتَجِبُ زَكَاةُهُ كَالْحَاضِرِ وَ (لَا) تَجِبُ (إِنْ شَكَ فِي بَقَائِهِ) لِعَدَمِ تَيْقَنِ السَّبَبِ لَكُنْ مَتَّى وَصَلَ إِلَى يَدِهِ زَكَاةً لِمَا مَضَى مُطْلَقًا (أَوْ) كَانَ (مَسْرُوفًا أَوْ مَدْفُونًا مَمْسِيًّا) بِدَارِهِ أَوْ غَيْرِهَا (أَوْ مَوْرُونًا جَهَلَهُ) أَيْ أَنَّهُ لَهُ، لِعَدَمِ عِلْمِهِ بِمَوْتِ مُوْرِثِهِ (أَوْ) مَوْرُونًا جُهَلَ (عِنْدَ مَنْ هُوَ) بِإِنْ عِلْمَ مَوْتِ مُوْرِثِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَيْنَ مَوْرُونَهُ (وَنَحْوُهُ) كَالْمَوْهُوبِ قَبْلَ قَبْضِهِ (وَبِرَكِيْهِ) أَيْ الْمَغْصُوبِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ (إِذَا قَدَرَ) رَبُّهُ (عَلَيْهِ) بِأَخْذِهِ مِنْ غَاصِبِهِ، أَوْ مُلْقِطِهِ أَوْ سَارِقِهِ وَنَحْوُهُ، أَوْ حُضُورِ غَائِبٍ، أَوْ عِلْمِهِ بِمَدْفُونٍ، أَوْ مَوْرُوتٍ وَقَبْضِيْ مَوْهُوبٍ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُؤَسَّاةً فَلَا تَجِبُ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لَهَا (أَوْ) كَانَ النِّصَابُ (مَوْهُونًا) فَتَجِبُ فِيهِ كَعَيْرِهِ (وَبِخَرْجُهَا) أَيْ زَكَاةَ الْمَرْهُونِ (رَاهِنْ مِنْهُ) أَيْ الْمَرْهُونِ (بِلَا إِنْ) مُرْتَهِنِ (إِنْ تَعْدَرْ غَيْرُهُ) أَيْ الْمَرْهُونِ، بِإِنْ كَانَ غَيْرُهُ غَائِبًا، أَوْ مَغْصُوبًا وَنَحْوُهُ، كَمَا تَقْدَمَ فِي جِنَاحِيَةِ رَاهِنِ عَلَى دَيْنِهِ لِأَنَّهَا تَنْعَلَقُ بِعِينِهِ وَتَقْدَمُ عَلَى حَقِّ مَالِكِهِ فَكَذَا عَلَى حَقِّ مُرْتَهِنِ (وَبِأَخْذِ مُرْتَهِنِ) مِنْ رَاهِنِ أَخْرَاجِ زَكَاةَ رَهْنِ مِنْهُ (عِوَضَ زَكَاةَ إِنْ أَيْسَرَ) رَاهِنْ بِإِنْ حَضَرَ مَالُهُ الْغَائِبُ، أَوْ اتَّرَعَ الْمَغْصُوبَ وَنَحْوُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ أَتَلَفَ الرَّهْنَ أَوْ بَعْضَهُ (أَوْ) كَانَ النِّصَابُ (دَيْنًا) عَلَى مُوسِرٍ أَوْ مُعْسِرٍ حَالًا أَوْ مُوجَلًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّصْرِيفُ فِيهِ بِالْأَبْرَاءِ وَالْحَوَالَةِ أَشْبَهُ الْدِيْنِ عَلَى الْمَلِيْعِ.

وَعَنْ عَلَيٰ فِي الدِّينِ الْمَظُونِ "إِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَيُرِكَهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى" وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَحْوُهُ رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الْقَامُوسِ، فِي مَادَةٍ "ظَنَنَ" بِالْمُعْجَمَةِ: وَكَسِيرٌ مِنْ الدُّيُونِ مَا لَا يَدْرِي أَيْقِضَهُ آخِذُهُ أَمْ لَا؟ (غَيْرُ بِهِمَةِ الْأَئْمَامِ) فَلَا زَكَاءً فِيهَا إِذَا كَانَتْ دِيَنَا لَا شُرُطَ السُّوْمِ فِيهَا فَإِنْ عَيْتُ رُكِيْتُ كَعِيرُهَا (أَوْ) غَيْرُ (دِيَةٍ وَاجِبَةٍ) عَلَى قاتِلٍ، أَوْ عَاقِلَتِهِ فَلَا تُرْكَى، لِأَنَّهَا لَمْ تَعِنْ مَالًا زَكَوْيَا لِأَنَّ الْإِلَيْهِ أَصْلُ، أَوْ أَحَدُ الْأَصْوُلِ (أَوْ) غَيْرُ (دِينِ سَلَمٍ) فَلَا زَكَاءً فِيهِ لِامْتِنَاعِ الْإِعْتِيَاضِ عَنْهُ. وَالْحَوَالَةُ بِهِ وَعَلَيْهِ (مَا لَمْ يَكُنْ) دِينُ السَّلَمِ (أَنَّمَا) فَلَيُجِبُ فِيهَا لَوْجُوبِهَا فِي عَيْنِهَا (أَوْ) يَكُنْ دِينُ السَّلَمِ (الْتِجَارَةِ) فَلَيُجِبُ فِي قِيمَتِهَا، كَسَائِرِ عُرُوضِهَا (ولُوْهُ) كَانَ الدِّينُ الَّذِي قُلْنَا تَجْبُ زَكَائُهُ (مَجْحُودًا بِلَا بَيْنَةٍ) لِأَنَّ جَهْدَهُ لَا يُزِيلُ مِلْكَ رَبِّهِ عَنْهُ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُرْكِيْهِ حَتَّى يَقْضِيَهُ (وَتَسْفُطُ زَكَائُهُ) أَيْ الدِّينِ (إِنْ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ بِلَا عِوْضٍ وَلَا إِسْقَاطٍ) كَصَادَقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ يَسْقُطُ بِقَسْخٍ مِنْ جِهَتِهَا، أَوْ تَنْصَفَ لِطَلاقِهِ.

وَكَذَيْنِ بِذِمَّةِ رَفِيقِ يَمْلُكُهُ رَبُّ الدِّينِ، وَكَمَنَ تَحْوُ مَكِيلٍ أَوْ مَوْرُونٍ بِتَافِ قَبْلَ قَبْضِهِ بَعْدَ الْحَوْلِ فَتَسْقُطُ زَكَائُهُ فِي الْكُلِّ لِأَنَّهَا مُؤَسَّةً، وَلَا تَلْزُمُ فِي شَيْءٍ تَعَدَّرُ حُصُولُهُ قُلْتُ: وَمِثْلُهُ مَوْهُوبٌ لَمْ يُقْبِضْ رَجَعْ فِيهِ وَاهِبٌ بَعْدَ الْحَوْلِ فَتَسْقُطُ عَنْ مَوْهُوبٍ لَهُ (وَإِلَّا) يَسْقُطُ قَبْلَ قَبْضِهِ بِلَا عِوْضٍ وَلَا إِسْقَاطٍ (فَلَا) شَفَطُ زَكَائُهُ (فَيُرِكِيْ) الدِّينِ (إِذَا قَبَضَ) أَوْ عِوْضَ عَنْهُ أَوْ أَحَالَ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ (أَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ لِمَا مَضَى) مِنْ السَّنَينِ، وَلَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ ذَلِكَ، لِأَنَّهَا وَجَبَتْ مُؤَسَّةً وَلَيْسَ مِنْهَا إِخْرَاجُ زَكَاءً مَا لَا يُنْتَقِعُ بِهِ (وَيَجْرِي إِخْرَاجُهَا) أَيْ زَكَاءُ الدِّينِ (قَبْلَ) قَبْضِهِ وَالْإِبْرَاءِ مِنْهُ لِقِيَامِ الْوُجُوبِ عَلَى رَبِّهِ، وَعَدَمِ إِلَرَامِهِ بِالْإِخْرَاجِ إِذْنُ رُحْصَةٍ وَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ تَعْجِيلِ الرَّزَكَةِ (وَلَوْ قَبَضَ) رَبُّ دِينِ مِنْهُ (دُونَ نِصَابِ) زَكَاءً.

وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ مِنْهُ (أَوْ كَانَ بِيَدِهِ) دُونَ نِصَابٍ (وَبِأَقِيمِهِ) أَيْ النِّصَابِ (دِينٌ، أَوْ غَصْبٌ، أَوْ ضَالٌّ زَكَاءً) أَيْ مَا بِيَدِهِ لِأَنَّهُ مَالِكُ نِصَابٍ مِلْكًا ثَامِنًا أَشْبَهَ مَا لَوْ قَبَضَهُ كُلُّهُ، أَوْ كَانَ بِيَدِهِ كُلُّهُ قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ: وَلَعَلَهُ فِيمَا إِذَا ظَنَ رُجُوعَهُ، أَيْ الضَّالُّ وَنَحْوِهِ (وَإِنْ رَكِتْ) امْرَأَةً (صَدَاقَهَا كُلُّهُ) بَعْدَ الْحَوْلِ، وَهُوَ فِي مِلْكِهَا. (ثُمَّ تَنَصَّفَ) الصَّدَاقُ (بِطَلَاقِهِ) أَيْ الرِّزْقُ أَوْ خُلُعِهِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ (رَجَعَ فِيمَا بَقِيَ) مِنْ الصَّدَاقِ (بِكُلِّ حَقِّهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَتَنَصَّفُ مَا فَرَضْتُمْ} الْأَيْةُ فَلَوْ أَصْدَقَهَا ثَمَانِينَ فَحَالَ الْحَوْلُ وَرَكَّثَهَا أَوْ لَا رَجَعَ بِأَرْبَعِينَ وَتَسْتَقِرُ الرَّزَكَةُ عَلَيْهَا (وَلَا تُجْزِيَهَا زَكَائُهَا مِنْهُ) أَيْ الصَّدَاقُ (بَعْدَ) طَلَاقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ لِأَنَّهُ مَالٌ مُشْتَرِكٌ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا التَّصْرِيفُ فِيهِ قَبْلَ الْقُسْخَةِ (وَبِرِيكِيْ مُشْتَرِ مِبِيعًا مُعِيَّنًا) كَنِصَابٍ سَائِمَةٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَوْصُوفٍ مِنْ قَطِيعٍ مُعَيَّنٍ (أَوْ مَبِيعًا مُتَمَيِّزاً) كَهَذِهِ الْأَرْبَعِينَ شَاهَ، هَذَا حَاصِلٌ كَلَامِ ابْنِ قُنْدُسٍ قَالَ: فَكُلُّ مُتَمَيِّزةٍ مُتَعِيَّنَةٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مُتَعِيَّنَةٍ مُتَمَيِّزةً (وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ) - أَيْ الْمَبِيعُ الْمُتَعِيَّنُ وَالْمُتَمَيِّزُ - مُشْتَرِ (حَتَّى انْفَسَخَ) الْبَيْعُ (بَعْدَ الْحَوْلِ) لِأَنَّ الْسَّخْنَ رَفِعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ حِينَ الْفَسْخِ لَا مِنْ أَصْلِهِ (وَمَا عَدَاهُمَا) أَيْ الْمُتَعِيَّنُ وَالْمُتَمَيِّزُ، كَأَرْبَعِينَ شَاهَ مَوْصُوفَةٍ فِي الذَّمَّةِ وَحَلَّ الْحَوْلُ قَبْلَ قَبْضِهَا يُرْكِيْها (بَائِعٌ) لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي ضَمَانِ مُشْتَرِ إِلَّا بِقَبْضِهَا لِعدَمِ تَعِيْنِهَا، قُلْتُ: قِيَاسُ مَا تَقْدَمَ فِي السَّلَمِ إِنْ كَانَ لِنِجَارَةٍ أَوْ أَنَّمَا زَكَاءً مُشْتَرِ، وَفِي تَمْثِيلِهِ فِي شَرْحِهِ بِنِصْفِ رُبْرَةِ مِنْ فِضَّةٍ وَرُزْنَهَا أَرْبَعِمَائَةِ دِرْهَمٍ: نَظَرٌ، فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزاً لِكِنَّهُ مُتَعِيَّنٌ بِتَعِيْنِ مَحْلِهِ، كَمَا يُعْنِمُ مِنْ حَوَاشِي ابْنِ قُنْدُسٍ وَكَيْفَ تَجْبُ زَكَاءً مَالٍ مُعَيَّنٍ عَلَى غَيْرِ مَالِكِهِ؟

(و) الرابع (تَنَامُ الْمِلْكِ) في الجنة لأن الزكاة في مقابلة تمام الشفاعة، والملك الناقص ليس بنعمه تامةً (وأو) كان تمام الملك (في موقوف على معين من سائمة) نصاً إيل أو بقر أو غنم لعموم الصوص وإن الملك ينتقل للموقوف عليه على المذهب أشبة سائر أملاكه ومن غلة أرض وغلة شجر موقوفين على معين نصاً إن بلغت نصاباً لأن الزرع والثمر ليسا وفقاً بدليل بيدهما ويخرج الموقوف عليه الزكاة من غيرها أي السائمة فيخرج عن غلة أرض وشجر منها لما مر، وأما السائمة فيخرج عنها لا منها لأن لا يجوز نقل الملك في الموقوف.

ومعنى تمام الملك أن لا يتعارض به حق غيره بحيث يكون له التصرف فيه على حساب اختياره، وقوائمه عائدة عليه.

قال أبو المعالي بمعناه فلا زكاة على سيد مكاتب في دين كتابة إنقض ملكه فيه بعد استقراره الحال وعدم صحة الحال وضمانه وما قبضه منه سيده ينتقل به الحال إن بلغ نصاباً ولا فكمستفاد. وكذا إن عجز وبهذه شيء ولا زكاة في حصنه مضارب من ربح قبل قسمة ولو ملك حصنه له بالظهور لعدم استقراره لأن الله وقاربه لرأس المال فملكته ناقص ويركي رب المال حصنه من ربح نصاً كالأصل تتبعاً له كان دفع ألفاً مضاربة على التصرف الحال الحول وربح الغين فعلى رب المال زكاة الغين وإذا أداها - أي زكاة مال المضاربة - رب من غيره أي غير مال المضاربة فرأس المال باق لأن الله لم يطرأ عليه ما ينتقصه وإن أدى زكاته منه تحسب زكاته من أصل المال ومن قدر حصنه أي رب المال من الربح فيقتصر ربع عشر رأس المال مع ربع عشر حصنه رب المال من الربح ولا تحسب كلها من رأس المال وحده ولا من الربح وحده.

وليس لعامل إخراج زكاة تلزم رب المال بلا إذنه نصاً فيضمها لأنه ليس ولية له ولا وكيله عنه ويصبح شرط كل منهما أي من رب المال والعامل زكاة حصنه من الربح على الآخر لأنه بمنزلة شرطه لنفسه نصف الربح وئمن عشره مثلاً، ولا يصح شرط زكاة رأس المال أو زكاة بعضه من الربح لأنه قد يخط بالربح كشرط دراهم معلومة، وتحجب الركوة إذا نذر الصدقة بنصاب إذا حال الحول أو نذر الصدقة بهذا النصاب إذا حال الحول لأن ملكه عليه تمام في الحول، ويجزئه إخراجها منه وبيبر نادر من زكاة ونذر بقدر ما يخرج منه أي النصاب المثار الصدقة به إذا حال الحول بنيته أي: المخرج (عنهما) أي: الزكاة والنذر، لأن كلاً منهما صدقة كما لو نوى بركتين التحيه والسئنة.

و(لا) تحجب زكاة (في) نصاب (معين نذر أن يتصدق به) أو ببعضه، ولم يقل إذا حال الحول لزوال ملكه أو نقصه.

ومفهومه: لو نذر أن يتصدق بنصاب غير معين وحال الحول تحجب زكاته لكن يأتي: لا زكاة على من عليه دين بقدرها (و) لا زكاة في (موقوف على غير معين) كعلى الفقراء (أو) موقوف على (مسجد) أو مدرسة أو بساط ونحوه، لعدم تعين المالك (و) لا زكاة في (عينية مملوكة) من جناس لأن للإمام قسمتها برأيه فيعطي كلاً من أي صنف شاء بخلاف ميراث (لا) إن كانت الغيرمة (من جنس) واحد، فيعف عن الحول عليها (إن بلغت حصنه كله واحد) في الغانمين (نصاباً) لتعين ملكه فيه.

(ولا) تبلغ حصنه كله واحد نصاباً (إن بني على الخطأ) ويأتي: أنها لا تؤثر في غير الماشية ولا تخرج

فَبَلِ الْقُبْضِ، كَالَّذِينَ (وَلَا) تَحِبُّ رَكَاتَهُ (فِي) مَالٍ (فِيْهِ وَ) لَا فِي (خُمُسٍ) غَنِيمَةٌ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الصَّرْفِ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ (وَ) لَا فِي (تَقْدِيرٍ) مُوصَى بِهِ فِي وُجُوهٍ بِرِّ، أَوْ) مُوصَى (أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ وَقْفًا، وَلَوْ رَبِحَ) لِغَدَمِ تَعْيُنِ مَالِكِهِ (وَالرِّبْحُ كَأَصْلٍ) لِأَنَّهُ نَمَاؤهُ فَيُصْرَفُ فِي الْوَصِيَّةِ وَيَضْمَنُ إِنْ حَسِرَ نَصًا.

وَالْمَالُ الْمُوصَى بِهِ يُرْكِيَّهُ مَنْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَى مِلْكِهِ وَإِنْ وَصَى بِنَفْعِ نِصَابٍ سَائِمَةً رَكَاهَا مَالِكُ الْأَصْلِ وَيُحْتَمِلُ: لَا رَكَاتَهُ إِنْ وَصَى بِهَا أَبَدًا ذَكْرُهُ فِي الْفُرُوعِ.

(وَلَا) رَكَاتَهُ (فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) حَالٌ أَوْ مُوجَّلٌ (بِنَفْصِ النِّصَابِ) بَاطِنًا كَانَ الْمَالُ، كَأَنْمَانٍ وَعُرُوضٍ تِجَارَةً، أَوْ طَاهِرًا، كَمَاشِيَّةٍ وَحُبُوبٍ وَثِمَارٍ.

لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: "سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ يَقُولُ: هَذَا شَهْرٌ رَكَاتِكُمْ فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤْدِهِ حَتَّى تُخْرِجُوا رَكَاتَهُمُ الْأَمْوَالَكُمْ".

وَفِي الْفَظِّ "مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُقْضِيْ دَيْنَهُ، وَلْيُرْتَكِبْ بَقِيَّةَ مَالِهِ" وَقَدْ قَالَ بِمَحْضِرِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَدَلَّ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ، حَيْثُ لَمْ يُنْكِرُوهُ.

وَلِأَنَّ الرَّكَاتَ وَجَبَتْ مُوَاسَةً لِلْفُقَرَاءِ وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغَنِيِّ وَحَاجَةِ الْمَدِينِ لِوَفَاءِ دَيْنِهِ كَحَاجَةِ الْفَقِيرِ أَوْ أَشَدَّ. وَلَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ تَعْطِيلُ حَاجَةِ الْمَالِكِ لِدُفْعِ حَاجَةِ غَيْرِهِ.

(وَلَوْ) كَانَ الدِّينُ (كَفَارَةً وَنَحْوَهَا) كَذَرٌ (أَوْ) كَانَ (رَكَاتَهُ غَلِّمٌ عَنِ إِبْلٍ) لِأَنَّهُ دَيْنٌ يَحِبُّ قَضَاؤُهُ، فَمُنْعِ كَدِينٍ الْأَدَمِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ {دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى} وَالرَّكَاتُ مِنْ جِنْسِ مَا وَجَبَتْ فِيهِ تَمْتَنُعٌ بِالْأَوَّلِيِّ (إِلَّا مَا) أَيْ دَيْنًا (بِسَبِبِ ضَمَانٍ) فَلَا يُمْنَعُ لِأَنَّهُ فَنَعْ أَصْلٍ فِي لُرُومِ الدِّينِ فَاحْتَصَرَ الْمُنْعُ بِأَصْلِهِ: لِتَرْجِحِهِ.

وَفِي مَنْعِ الدِّينِ أَكْثَرُ مِنْ قَرْهِ إِجْحَافٍ بِالْفُقَرَاءِ وَلَا فَائِلٌ بِتَوْزِيعِهِ عَلَى الْجِهَتَيْنِ فَلَوْ غَصَبَ أَلْفًا، ثُمَّ غَصَبَهُ مِنْهُ أَخْرُ اسْتَهْكَهُ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَلْفٌ فَلَا رَكَاتَهُ عَلَى التَّانِي وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَتَحِبُّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَوْ أَدَى الْأَلْفَ لَرَجَعَ بِهِ عَلَى التَّانِي (أَوْ) إِلَّا دَيْنًا بِسَبِبِ (حَصَادٍ، أَوْ جَدَادٍ، أَوْ دِيَاسٍ وَنَحْوَهُ) كَتَصْفِيَّةٍ، لِسَبْقِ الْوُجُوبِ بِخِلَافِ الْخَرَاجِ، فَإِنْ لَمْ يُنْفَضِّلِ الدِّينُ النِّصَابَ فَلَا رَكَاتَهُ عَلَيْهِ فِيمَا يُقَابِلُ الدِّينَ لِمَا سَبَقَ وَيُرْكِيَّ مَا فِيهِ لِعَمَ الْمَانِعِ (وَمَتَّى بَرِئَ) مَدِينٌ مِنْ دَيْنٍ بِنَحْوِ قَضَاءِ مِنْ مَالٍ مُسْتَحْدِثٍ أَوْ أَبْرَئِ (ابْنَدًا حَوْلًا) مُنْذُ بَرِئَ لِأَنَّ مَا مَنَعَ وُجُوبَ الرَّكَاتِ مَنَعَ اتِّعْقادَ الْحَوْلِ وَقَطْعَهُ.

(وَيَمْنَعُ أَرْشُ حِنَّايَةٍ عَبْدِ التَّجَارَةِ رَكَاتَهُ قِيمَتِهِ) لِأَنَّهُ وَجَبَ جَبْرًا لَا مُوَاسَةً بِخِلَافِ الرَّكَاتِ.

(وَمَنْ لَهُ عَرْضٌ قِيقَيَّةٌ يُبَايِعُ لَوْ أَفْلَسَ) أَيْ لَوْ حُجَّرَ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ، بِأَنْ كَانَ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ (يَقِي) الْعَرْضُ (بِدِينِهِ) الَّذِي عَلَيْهِ وَمَعَهُ مَالٌ رَكَوِيٌّ (جَعَلَ) الدِّينَ (فِي مُقَابَلَةِ مَا مَعَهُ) مِنْ مَالٍ رَكَوِيٌّ (وَلَا يُرْكِيَّهُ) لِنَلَّا تَخْتَلِّ الْمُوَاسَةُ وَلِأَنَّ عَرْضَ الْفِيقَةِ كَمْلُوبِهِ فِي أَنَّهُ لَا رَكَاتَهُ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ لِتِجَارَةِ رَكَيِّ مَا مَعَهُ نَصًا (وَكَذَا مَنْ بِبَيْدِهِ أَلْفٌ) لَهُ (وَلَهُ عَلَى مَلِيِّ دَيْنٍ أَلْفٌ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ) دَيْنٌ فَيَجْعَلُ الدِّينَ فِي مُقَابَلَةِ مَا بِبَيْدِهِ فَلَا يُرْكِيَّهُ يُرْكِيَّ الدِّينِ إِذَا قَبَضَهُ (وَلَا يَمْنَعُ الدِّينُ) وُجُوبَ (خُمُسِ رَكَاتِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَكَاتٍ حَقِيقَةً كَمَا يَأْتِي فِي بَيَانِ مَصْرُفِهِ وَلَا يُشْتَرِطُ لَهُ نِصَابٌ.

(وَ) الشَّرْطُ الْخَامِسُ (ل) وُجُوبِ رَكَاتِهِ فِي (أَنْمَانٍ وَمَاشِيَّةٍ) وَعُرُوضِ تِجَارَةٍ: مُضِيُّ حَوْلٍ عَلَى نِصَابٍ تَامٌ لِحَدِيثِ {لَا رَكَاتَهُ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ} رُفَقاً بِالْمَالِكِ وَلِيُتَكَمَّلَ النِّمَاءُ فَيُوَاسِي مِنْهُ وَلِأَنَّ الرَّكَاتَ

تَكَرُّرٌ فِي هَذِهِ الْأَمْوَالِ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ ضَابِطٍ لِئَلَّا يُفْصِي إِلَى تَعَاقُبِ الْوُجُوبِ فِي الزَّمْنِ الْمُتَقَارِبِ فَيَفْسُدُ الْمَالَ.

أَمَّا الرَّزْعُ وَالثَّمَرُ وَالْمَعْدُنُ وَنَحْوُهُ فَهُوَ نَمَاءً فِي نَفْسِهَا، تُؤْخَذُ الرَّكَاهُ مِنْهَا عِنْدُ وُجُودِهَا ثُمَّ لَا تَجِدُ فِيهَا رَكَاهَةً ثَانِيَّةً لِعَدِمِ إِرْصَادِهَا لِلنَّمَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُنُ أَنْمَاءً وَقُولَهُ تَعَالَى {وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} يَنْفُتُ اعْتِيَارُ الْحَوْلِ فِي الْحُبُوبِ وَنَحْوِهَا " (وَيُعْقِي فِيهِ) أَيُّ الْحَوْلِ (عَنْ نِصْفِ يَوْمٍ) صَحَّةً فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ.

وَكَمَا يُعْقِي فِي نِصَابِ الْأَنْمَاءِ عَنْ حِبَّةٍ وَحَبْتَيْنِ (لِكُنْ يَسْتَقْبِلُ) أَيُّ بَيْنَدِيُّ الْحَوْلِ (بِصَدَاقٍ وَاجْرَةٍ وَعَوْضٍ خَلِعٍ مُعَيْنَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ عَقْدِ) لِتَبُوتِ الْمَالِكِ فِي عَيْنِ دُلْكَ بِمُجَرَّدِ عَدْدٍ فَيَنْفُتُ فِيهِ تَصَرُّفُ مَنْ وَجَبَ لَهُ (وَ) يَسْتَقْبِلُ (بِمِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ الصَّدَاقٍ وَعَوْضِ الْخَلْعِ (مِنْ) حِينَ (تَعْيَيْنِ) لَا عَدْدٌ لِأَنَّهُ لَا يَصْحُ تَصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الضَّمَانِ إِلَّا بِهِ، فَلَوْ أَصْدَقَهَا أَوْ خَالَعَتْهُ عَلَى أَحَدٍ هَذِينَ النِّصَابَيْنِ، أَوْ عَلَى نِصَابٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ أَوْ مَا شِيشَةٌ فِي رَجَبٍ مَثَلًا، وَلَمْ يُعِينْ إِلَّا فِي الْمُحَرَّمِ، فَهُوَ ابْتِدَاءُ حَوْلِهِ وَلَوْ أَجَرَ وَنَحْوَهُ بِمَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ وَتَأْخِرٍ قَبْضُهُ فَدِينٌ عَلَى مَا تَقْدَمُ وَقِيَاسُهُ تَحْوِيَّثٌ مِنْ وَعْدَ صُلْحٍ (وَيَتَبَعُ نَتَاجُهُ بِكَسْرِ التُّونِ (السَّائِمَةِ) الْأَصْلُ فِي حَوْلِهِ، إِنْ كَانَ نِصَابًا لِقَوْلِ عُمَرَ " اعْتَدْ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلَةِ وَلَا تَأْخُذُهُمْ مِنْهُمْ " رَوَاهُ مَالِكُ).

وَلِقَوْلِ عَلَيْهِ " عَدَ عَلَيْهِمُ الصِّغَارُ وَالْكِبَارُ " وَلَا يُعْرِفُ لَهُمَا مُخَالِفٌ، وَلِأَنَّ السَّائِمَةَ يَحْتَلِفُ وَقْتُ وِلَادَتِهَا فَإِفْرَادُ كُلُّ بِحَوْلٍ يَشْقُقُ فَجَعَلَتْ تَبَعًا لِأَمَاتِهَا، كَمَا تَبَعُهَا فِي الْمَالِ (وَ) يَتَبَعُ (رِيحُ التَّجَارَةِ) وَهِيَ التَّصَرُّفُ فِي الْأَبْيَعِ وَالشَّرَاءِ لِلرِّيحِ وَهُوَ الْفَضْلُ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ (الْأَصْلُ) أَيُّ رَأْسُ الْمَالِ (فِي حَوْلِهِ إِنْ كَانَ) الْأَصْلُ (نِصَابًا) لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى النَّتَاجِ: وَمَا عَدَ النَّتَاجَ وَالرِّيحَ مِنْ الْمُسْتَقَادِ وَلَوْ مِنْ جِنْسِ مَا يَمْلِكُهُ لَا رَكَاهَةً فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَيُضَمِّنُ إِلَى نِصَابٍ بِيَدِهِ مِنْ جِنْسِهِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ (وَإِلَّا) يَكُونُ الْأَصْلُ نِصَابًا (فَحَوْلُ الْجَمِيعِ) أَيُّ الْأُمَمَاتِ وَالنَّتَاجِ، أَوْ رَأْسِ الْمَالِ وَرِيحِهِ (مِنْ حِينَ كَمْلَةِ النِّصَابِ فَلَوْ مَلَكَ حَمْسًا وَعِشْرِينَ بَقَرَةً فَوَلَدَتْ شَيْئًا فَحَوْلُهَا مُذْبُدٌ بَلَغَتْ ثَلَاثَيْنِ أَوْ مَلَكَ مِائَةً وَحَمْسِينَ دِرْهَمًا فِضَّةً وَرِيحَتْ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَنِصَابُهَا مُذْدُدٌ كَمْلَتْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ، وَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ شَاهَةً فَمَاتَتْ وَاحِدَةً مِنْهَا فَنَتَجَتْ سَخْلَةً انْقَطَعَ الْحَوْلُ وَكَذَا لَوْ مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يَنْقُصِلَ جَنِيَّهَا بِخَلْفِ مَا لَوْ تَنْتَجَتْ ثُمَّ مَاتَتْ (وَحَوْلُ صِغَارِ) مِنْ إِلِّيْ أَوْ بَقَرِ أَوْ غَنِمَ (مِنْ حِينَ مَلَكَهُ) حَوْلُ (كِبَارِ) لِعُمُومِ تَحْوِيَّهِ حَدِيثٌ {فِي خَمْسٍ مِنْ الْأَلِيلِ شَاهَةً} وَلِأَنَّهَا تُعَدُّ مَعَ غَيْرِهَا فَقَعْدُ مُفَرِّدَةً كَالْأُمَمَاتِ.

وَقَيْدَهُ فِي الْإِقْنَاعِ - كَالْإِنْصَافِ وَغَيْرِهِ بِمَا إِذَا كَانَتْ تَتَعَذَّذِي بِعَيْنِ اللَّبَنِ لِاعْتِيَارِ السَّوْمِ وَلَا يَبْنِي وَارِثٌ عَلَى حَوْلِ مُورَثِهِ (وَمَتَّى نَقْصَ) النِّصَابُ مُطْلَقاً انْقَطَعَ حَوْلُهُ (أَوْ بَيْعَ) النِّصَابُ بِيَعْلَمَ صَحِحًا وَلَوْ بِخَيَارٍ انْقَطَعَ حَوْلُهُ فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ بِقَسْخٍ أَوْ غَيْرِهِ اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ (أَوْ أَبْدَلَهُ مَا) أَيُّ نِصَابٍ (تَجِبُهُ الرَّكَاهَةُ (فِي عَيْنِهِ بِعَيْنِ جِنْسِهِ) كَأَبْدَالٍ بَقَرِ بِغَيْرِهَا أَوْ إِلِّيْ بِغَيْرِهَا).

وَخَرَجَ بِقَوْلٍ: مَا تَجِبُ فِي عَيْنِهِ: مَا تَجِبُ فِي قِيمَتِهِ، كَعُرُوضِ تِجَارَةٍ فَلَا يَنْقَطِعُ حَوْلُهَا بِبَيْعِهَا أَوْ إِبْدَالِهَا (لَا فِرَازًا مِنْهَا) أَيُّ الرَّكَاهَةِ (انْقَطَعَ حَوْلُهُ) أَيُّ النِّصَابِ لِأَنَّ وُجُودَهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ شَرْطٌ لِوُجُوبِ الرَّكَاهَةِ وَلَمْ يُوجَدْ وَكَذَا كُلُّ مَا خَرَجَ بِهِ عَنْ مَلْكِهِ مِنْ إِقْلَالٍ أَوْ فَسْخٍ بِنَحْوِ عَيْبٍ وَرُجُوعٍ وَاهِبٍ فِي هَيَّةٍ، وَوَقْتٍ وَهَبَةٍ،

وَجَعَلَهُ نَمَنَا وَمُنَمَّنَا، أَوْ صَدَاقَاً أَوْ أَجْرَةً وَنَحْوَهُ (إِلَّا فِي ذَهَبٍ) بِيعَ أَوْ أَبْدَلَ (بِفِضَّةٍ أَوْ عَكْسِهِ) كَفِضَّةٍ بِذَهَبٍ، فَلَا يُقْطِعُ الْحَوْلُ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمَا يُضْمَنُ إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ وَيُخْرُجُ عَنْهُ فَهُمَا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ (وَيُخْرُجُ) مِنْ أَبْدَلَ ذَهَبًا بِفِضَّةٍ أَوْ عَكْسِهِ (مِمَّا مَعَهُ) عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ يَجُوزُ أَنْ يُخْرُجَ مِنَ الْآخَرِ كَمَا يَأْتِي (وَ) إِلَّا (فِي أَمْوَالِ الصَّيَارِيفِ) فَلَا يُقْطِعُ الْحَوْلُ بِإِبْدَالِهَا لِتَلَّا يُؤْدِي إِلَى سُقُوطِ الرِّزْكَةِ فِي مَالٍ يَئُمُّ وَوُجُوبُهَا فِي مَالٍ لَا يَئُمُّ، وَأَصْوْلُ الشَّرْعِ تَقْتَضِي عَكْسَهُ وَ (لَا) يُقْطِعُ الْحَوْلُ إِذَا بِيعَ أَوْ أَبْدَلَ مَا تَحِبُّ فِي عَيْنِهِ (بِجِنْسِهِ) نَصَّا وَإِنْ اخْتَلَفَ تَوْعِهُ لِأَنَّهُ نِصَابٌ يُضْمَنُ إِلَيْهِ نَمَاءً فِي الْحَوْلِ فَبَنَى حَوْلَهُ بَدَلَهُ مِنْ جِنْسِهِ عَلَى حَوْلِهِ كَالْعُرُوضِ (فَلَوْ أَبْدَلَهُ) أَيْ النِّصَابِ (بِأَكْثَرِهِ) مِنْ جِنْسِهِ (رَكَاهُ) أَيْ الْأَكْثَرِ (إِذَا تَمَ حَوْلُ) النِّصَابِ (الْأَوَّلُ كَتَابِجِ) نَصَّا فَمِنْ عِنْدِهِ مِائَةً مِنْ الْعَنْمَ سَائِمَةً فَأَبْدَلَهَا بِمِائَتَيْنِ رَكَاهُمَا وَبِالْعَكْسِ يُرْكَي مِائَةً وَبِأَنْفَاصَ مِنْ نِصَابِ اِنْقَطَعَ الْحَوْلُ.

(وَإِنْ فَرَّ) مِنْهَا أَيْ الرِّزْكَةِ فَتَحِيلَ عَلَى إِسْقاطِهَا فَنَقَصَ النِّصَابُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ (لَمْ شَسْفَطْ بِإِخْرَاجِ) النِّصَابِ أَوْ بَعْضِهِ (عَنْ مُلْكِهِ) وَلَا يُإِنْتَلِفُهُ أَوْ جُزْءِهِ عُوْنَةً لَهُ بِنَقْصِ قَصْدِهِ كَوَارِثِ قَتْلِ مُورَثَةِ وَمَرِيضِ طَلاقِ فِرَارًا وَقَدْ عَاقَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْفَارِينَ مِنْ الصَّدَقَةِ كَمَا حَكَاهُ بِقُولِهِ {إِنَّا بِلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ} - الْأَيْاتِ " وَلَلَّا يَكُونَ ذَرِيعَةً إِلَى إِسْقاطِهَا جُمْلَةً لِمَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ التُّغُوسُ مِنْ الشَّحِّ. (وَبِرَكَي) مِنْ نَقْصِ النِّصَابِ أَوْ بَاعَهُ أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ فِرَارًا (مِنْ جِنْسِ) النِّصَابِ (الْمُبَيِّعِ) وَنَحْوِهِ (الذِّلِّ الْحَوْلِ) الَّذِي فَرَّ فِيهِ مِنْهَا لِأَنَّهُ الَّذِي اتَّعَدَ فِيهِ سَبَبُ الْوُجُوبِ دُونَ مَا بَعْدِهِ (وَإِنْ أُدْعِي) مَالِكُ نِصَابِ نَقْصِ مِنْهُ أَوْ بَاعَ وَنَحْوِهِ (عَدَمُهُ) أَيْ الْفِرَارِ (وَتَمَّ بِفَتْحِ الْمُتَلَّثَةِ (قَرِينَةُ فِرَارٍ) (عُمِلَ بِهَا) أَيْ الْقَرِينَةِ وَرَدَ قَوْلُهُ لِدَلَالِتِهَا عَلَى كَدِيهِ.

(وَإِلَّا) يَكُنْ ثَمَ قَرِينَةً (فَلِلَّهُ قَوْلُهُ) فِي عَدَمِ الْفِرَارِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَإِذَا مَضَى) الْحَوْلُ أَوْ بَدَا صَالَحٌ حَبٌّ وَتَمَرٌ وَنَحْوِهِ (وَجَبَتْ) الرِّزْكَةُ (فِي عَيْنِ الْمَالِ) الَّذِي تُجْزِي رَكَانَتِهِ مِنْهُ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَبَقِيرٍ وَعَنْمَ وَحَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ إِلِّي فَأَكْثَرَ سَائِمَةٍ وَحُبُوبٍ وَثِمَارٍ لِقُولِهِ تَعَالَى: {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمُحْرُومِ} {وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ} وَقُولِهِ {فِي أَرْبَعِينَ شَاهَ شَاهَةً وَنَظَائِرِهَا} وَفِي "لِلظَّرِفَيَّةِ أَصَالَةً، وَلَأَنَّ الرِّزْكَةَ تَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ أَجْنَاسِ الْمَالِ وَصِفَاتِهِ حَتَّى وَجَبَ فِي الْجَيْدِ وَالْوَسْطِ وَالرَّدِيءِ بِحَسْبِهِ فَكَانَتْ مُتَعْلِقَةً بِعِينِهِ لَا بِالدَّمَةِ وَعَكْسُ ذَلِكَ رِزْكَةُ الْفَطْرِ، وَجَوَازُ إِخْرَاجِهَا مِنْ غَيْرِ عَيْنِهِ وَجَبَتْ فِيهِ رُخْصَةً (فِي نِصَابِ) فَقَطْ كَعِشْرِينَ مِنْ قَالَا ذَهَبًا أَوْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فِضَّةً أَوْ ثَلَاثَيْنَ بَقْرَةً (لَمْ يُرْكَ) ذَلِكَ النِّصَابَ (حَوَلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ) مِنْ حَوَلِيْنِ (رَكَاهَةً وَاحِدَةً) لِلْحَوْلِ الْأَوَّلِ.

وَلَوْ مَلَكَ مَالًا كَثِيرًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ لِنَقْصِهِ عَنِ النِّصَابِ بِمَا وَجَبَ فِيهِ مِنْ الرِّزْكَةِ (إِلَّا مَا رَكَانَتِهِ الْعَنْمُ مِنْ الْإِلِّي) كَمَا دُونَ حَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا إِذَا مَضَى عَلَيْهِ أَحْوَالٌ وَلَمْ يُرْكَهُ (فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلِ رَكَاهَةً) لِتَعْلُقِ الرِّزْكَةِ بِذِمَّتِهِ لَا بِالْمَالِ لِأَنَّهُ لَا يُخْرُجُ مِنْهُ، فَلَا يُمْكِنُ تَعْلُفُهُ بِهِ، وَلَوْ مَلَكَ حَمْسًا مِنْ إِلِّي وَمَضَى أَحْوَالٌ لَمْ يَجِبْ غَيْرُ شَاهَ لِلْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا، لِأَنَّهَا دَيْنٌ عَلَيْهِ فَيُنْقَصُ بِهَا النِّصَابُ فِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلِ فَيُنْقَطِعُ. (وَمَا زَادَ عَلَى نِصَابِ) مِمَّا رَكَانَتِهِ فِي عَيْنِهِ (بِنَقْصٍ مِنْ رَكَانَتِهِ كُلَّ حَوْلٍ) مَضَى (بِقَدْرِ نَقْصِهِ بِهَا) أَيْ الرِّزْكَةِ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْمَالِ فَيُنْقَصُ بِقَدْرِهَا فَلَوْ مَلَكَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً مِنْ عَنْمٍ، وَمَضَى حَوْلَانِ

فَأَكْثُرُ فَعْلِيهِ لِلْأَوَّلِ شَاتَانِ وَلِمَا بَعْدَهُ شَاءَ، حَتَّى تَنْقُصَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاءَةً فَلَوْ مَلَكَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ مِنْ إِلٍ
وَمَضَى أَحْوَالٌ فَعَلَيْهِ لِلْأَوَّلِ بِنْتُ مَخَاضٍ، وَلِمَا بَعْدَهُ أَرْبَعُ شَيَاهٍ عَلَى مَا نَقَدَّمَ.

(وَتَعْلُقُهَا) أَيِ الرِّزْكَةِ بِمَا تَحِبُّ فِيهِ (ك) تَعْلُقُ (أَرْشٌ حِنَّاَيَةٌ) بِرِقَبَةِ جَانِ (لَا ك) تَعْلُقُ (دِينٌ بِرَهْنٌ أُوْ) تَعْلُقُ
دِينٌ (بِمَالٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَسٍ وَلَا ك) (تَعْلُقٌ شَرِكَةٌ) بِمَالٍ مُشْتَرِكٍ (فَلَهُ) أَيِ الْمَالِكِ (إِخْرَاجُهَا) أَيِ الرِّزْكَةِ
(مِنْ غَيْرِهِ) أَيِ النَّصَابِ كَمَا لِسَيِّدِ الْجَانِي فِدَاوَةٌ بِغَيْرِ ثَمَنِهِ (وَاللَّمَاءُ بَعْدَ وُجُوهاً) أَيِ الرِّزْكَةِ (لَهُ) أَيِ
الْمَالِكِ، كَوَلِدُ الْجَانِيَةِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَرْشُ الْجِنَّاَيَةِ فَكَذَا نَمَاءُ النَّصَابِ وَنِتَاجُهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الرِّزْكَةُ فَلَا تَكُونُ
الْفَقَرَاءُ فِيهِ شُرَكَاءَ.

(وَإِنْ أَنْفَهُ) أَيِ النَّصَابَ مَالِكُهُ (لِرَمَهُ مَا وَجَبَ فِيهِ) مِنْ الرِّزْكَةِ (لَا قِيمَتُهُ) أَيِ النَّصَابِ كَمَا لَوْ قَتَلَ الْجَانِي
مَالِكَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ سَوْيَ مَا وَجَبَ بِالْجِنَّاَيَةِ بِخَلَافِ الرَّاهِنِ (وَلَهُ) أَيِ الْمَالِكِ (النَّصْرُفُ) فِيمَا وَجَبَتْ فِيهِ الرِّزْكَةُ
(بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ) كَهِبَةٌ أَوْ صَدَاقٌ كَمَا أَنَّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْجَانِي بِخَلَافِ رَاهِنٍ أَوْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَشَرِيكٍ.
(وَلَا يَرْجِعُ بَايْعُ) لِمَا تَعْلَقَتِ الرِّزْكَةُ بِعِينِهِ (بَعْدَ لَرْوَمٍ بَيْعِهِ فِي قَدْرِهَا) أَيِ الرِّزْكَةُ كَبَائِعُ الْجَانِي (إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ
غَيْرُهُ) أَيِ إِنْ تَعَذَّرَ إِخْرَاجُ رِزْكَةِ الْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِهِ فَلَهُ الرُّجُوعُ إِذْ لِسْبِقَ الْوُجُوبُ كَمَا لَوْ بَاعَ جَانِيَاً وَأَعْسَرَ
بِأَرْشٌ حِنَّاَيَةٌ (وَلِمُشْتَرِ الخَيَارِ) بِرُجُوعِ بَايْعٍ بِقُدرَهَا لِتَعْدُرُ غَيْرِهِ لِتَبْعُضِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ مُشْتَرِ جَانِ.
وَلِيَائِعٍ إِخْرَاجُ رِزْكَةِ مَبِيعٍ فِيهِ خَيَارٌ مِنْهُ فَيَبْطِلُ فِي قَدْرِهِ.

(وَلَا يُعْتَبِرُ لِوُجُوبِ رِزْكَةٍ (إِمْكَانُ أَدَائِهَا) مِنَ الْمَالِ فَتَجِبُ فِي الدِّينِ وَالْعَائِبِ وَالضَّالِّ وَالْمَعْصُوبِ وَتَحْوِهِ
لِلْعُمُومَاتِ وَكَدِينِ الْأَدَمِيِّ لَكِنْ يُعْتَبِرُ لِلرُّؤُمِ الْإِخْرَاجِ فَلَا يَلْرُمُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ حُصُولِ بِيَدِهِ وَتَقْدَمُ (وَلَا) يُعْتَبِرُ
لِوُجُوبِهَا أَيْضًا (بَقَاءُ مَالٍ) وَجَبَتْ فِيهِ فَلَا شَفَطُ بِتَلَفِهِ فَرَطَ أَوْ لَا لِأَنَّهَا حَقُّ الْأَدَمِيِّ أَوْ مُشَنْمَلَةٌ عَلَيْهِ فَأَشَبَهَتْ
دِينَ الْأَدَمِيِّ، وَلَا نَعْلَمُ مُؤْنَةً تَسْلِيمَهَا إِلَى مُسْتَحِقَّهَا فَصَدَمَنَا بِتَلَافِهِ كَعَارِيَةٍ وَغَصْبٍ وَبِهَا فَارَقَتْ
الْجَانِيَ (إِلَّا إِذَا تَلَفَّ تَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ بِجَائِحَةٍ قَبْلَ حَصَادٍ وَجَدَادٍ) فَتَسْفَطُ رِزْكَانُهُ لِعدَمِ اسْتِقْرَارِهَا كَمَا سَقَطَ الثَّمَنُ
إِذَا تَلَفَّ التَّمَرَةُ بِجَائِحَةٍ وَأَوْلَى وَعِبَارَةُ الْمُوْفَقِ وَمَنْ تَابَعَهُ: قَبْلَ الْإِحْرَازِ، وَهِيَ أَنْسَبُ بِمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ
وَعِبَارَةُ الْمَجْدِ وَمَتَابِعِهِ: قَبْلَ أَخْذِهِ وَتَقْدَمَ شَفَطُ رِزْكَةِ الدِّينِ إِذَا سَقَطَ بِغَيْرِ قَبْضٍ وَلَا إِبْرَاءٍ وَلَا يَضْمِنُ رِزْكَةَ
دِينٍ فَاتَ بِمَوْتِ مَدِينٍ مُفْلِسٍ وَتَحْوِهِ.

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ رِزْكَةٌ أَخْدَثَ مِنْ تَرِكَتِهِ) نَصَا وَلَوْ لَمْ يُوصِّ بِهَا كَالْعُشْرِ وَلِحَدِيثٍ "فَدِينُ اللَّهِ أَحَقُّ
بِالْقَضَاءِ" وَلِأَنَّهَا حَقُّ وَاحِدٍ تَصْحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ أَشْبَهَ دِينَ الْأَدَمِيِّ.

(و) رِزْكَةُ (مَعَ دِينِ بِلَا رَهْنٍ وَصِيقِ مَالٍ) تَرَكَهُ مَيِّتٌ عَنْ رِزْكَةِ وَدِينِ (بِتَحَاصَانِ) أَيِ الرِّزْكَةُ وَدِينُ الْأَدَمِيِّ
نَصَا لِلتَّرَاحِمِ كَيْيُونِ الْأَدَمِيِّينَ، قُلْتُ: مُفْتَضَى تَعْلُقُهَا بِعِينِ الْمَالِ تَقْيِيمُهَا عَلَى دِينِ بِلَا رَهْنٍ (و) دِينُ (بِهِ)
أَيِ بِرَهْنٍ (يُقْدَمُ) قَيْوَفِي مُرْتَهِنٌ دِينُهُ مِنْ الرَّهْنِ فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَهُ شَيْءٌ صُرْفٌ فِي الرِّزْكَةِ وَكَذَا جَازَ (بَعْدَ
نَذْرٍ) لِصَدَقَةٍ (بِمُعِينَ) وَالظَّرْفُ مُتَعَلَّقٌ بِبِتَحَاصَانِ، فَإِنْ كَانَ نَذْرٌ بِمُعِينٍ قُدْمٌ لِوُجُوبِ عَيْنِهِ (ثُمَّ) بَعْدَ
(أَضْحِيَةِ مُعِينَةٍ) فَإِنْ كَانَتْ قُدْمَتْ مُطْلَقاً لِتَعْبِينَهَا فَلَا تَبَاعُ فِي دِينٍ وَلَا غَيْرُهُ كَمَا لَوْ كَانَ حَيَا وَنَقْوُمُ وَرَتَّهُ
مَقَامَهُ فِي دَبِحٍ وَنَفَرَقَةٍ وَأَكْلٍ (وَكَذَا لَوْ أَفْسَ حَيٌّ) وَلَهُ أَضْحِيَةٌ مُعِينَةٌ أَوْ نَذْرٌ مُعِينٌ فَيَخْرُجُ ثُمَّ دِينُ بِرَهْنٍ ثُمَّ
بِتَحَاصُ بَقِيَّةُ دُيُونِهِ مِنْ رِزْكَانِهِ وَغَيْرِهَا.

رَكَأَةُ السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ سُمِيَتْ بَهِيمَةً لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ.

وَبَدَا بِهَا افْتِنَاءً بِالصَّدِيقِ فِي كَتْبِهِ لِأَنَّسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ بِطُولِهِ، وَيَأْتِي بَعْضُهُ مُفَرِّقاً. وَخَرَجَ بِالسَّائِمَةِ الْمَعْلُوفَةِ فَلَا رَكَأَةَ فِيهَا لِمَفْهُومِ حَدِيثِ بَهْرَ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا {فِي كُلِّ إِبْلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونِ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي، وَحَدِيثُ الصَّدِيقِ مَرْفُوعًا {وَفِي الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فَقِيهَا شَاءَ} الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ أَيْضًا {إِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاءَةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا} فَقِيدَ بِالسَّوْمِ وَأَبْدَلَ الْبَعْضَ مِنْ الْكُلِّ وَأَعَادَ الْمُقِيدَ مَرَّةً أُخْرَى وَذَلِكَ دَلِيلُ اشْتِرَاطِهِ حُصُوصًا مَعَ اشْتِمَالِهِ عَلَى مُنَاسِبَةِ

(وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِيمَا) أَيْ سَائِمَةٍ (الدَّرُّ وَنَسْلُ وَتَسْمِينٍ) فَلَا تَجِبُ فِي سَائِمَةٍ لِلِّإِنْقَاعِ بِظَهْرِهَا كَإِبْلٍ تُكْرِي وَتُؤْجِرُ وَبَقِيرٌ حَرْثٌ وَتَحْوِهُ أَكْثَرُ الْحَوْلِ كَمَا فِي الْإِنْقَاعِ وَغَيْرِهِ (وَالسَّوْمُ) الْمُشْتَقُ مِنْهُ السَّائِمَةُ (أَنْ تَرْعَى) فَالسَّائِمَةُ الرَّاعِيَةُ، يُقَالُ سَامِتْ سَوْمُ سَوْمًا إِذَا رَعَتْ وَأَسْمَتْهَا إِذَا رَعَيْتَهَا، وَمِنْهُ {فِيهِ تُسَيِّمُونَ} "الْمُبَاخَ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ (أَكْثَرُ الْحَوْلِ) ثَصًا لِأَنَّ عَلَفَ السَّوَائِمَ يَعْمَلُ عَادَةً فِي السَّنَةِ كَثِيرًا وَيَنْدُرُ وَفُوْغَةٌ فِي جَمِيعِهَا لِعُرُوضِ مَوَانِعِهِ مِنْ تَحْوِي مَطَرٌ وَلَثْلَجٌ فَاعْتِبَارُهُ فِي كُلِّ الْعَامِ إِجْحَافٌ بِالْفَقَرَاءِ وَالْإِكْتِفَاءِ بِهِ فِي بَعْضِ الْعَامِ إِجْحَافٌ بِالْمُلَّاْكِ وَاعْتِبَارُ الْأَكْثَرِ تَعْدِيلٌ بَيْنَهُمَا وَدَفْعٌ لِأَعْلَى الضرَرِيْنِ بِإِدْنَاهُمَا وَالْأَكْثَرُ الْحَقُّ بِالْكُلِّ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ (وَلَا تُشْرِطُ نِيَّةً) أَيْ السَّوْمِ (فَتَجِبُ الْرَّكَأَةُ فِي سَائِمَةٍ بِنَفْسِهَا) كَمَا يَجِبُ الْعُشْرُ فِي رَزْعٍ حَمَلَ السَّيْلَ بَدْرَهُ إِلَى أَرْضِ فَقَبَتْ فِيهَا (أَوْ) سَائِمَةٌ (فِعْلٌ غَاصِبٌ) بِأَنْ أَسَامَهَا الْغَاصِبُ فَتَجِبُ فِيهَا الرَّكَأَةُ كَرْزٌ غَصِبَ حَجْهُ فَرَرَعَهُ فَقَبَتْ فِيهِ الْعُشْرُ عَلَى مَالِكِهِ. وَ (لَا) تَجِبُ (فِي مَعْنَافِهِ بِنَفْسِهَا أَوْ بِفَعْلِ غَاصِبٍ لَهَا) أَيْ الْبَهَائِمُ (أَوْ) بِفَعْلِ غَاصِبٍ (عَلَيْهَا) مَالِكًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ وَكَذَا لَوْ اشْتَرَى لَهَا أَوْ رَزَعَ لَهَا مَا تَأْكُلُهُ أَوْ جَمَعَهُ مِنْ مُبَاحٍ فَلَا رَكَأَةٌ لِعَدَمِ السَّوْمِ (وَعَدَمُهُ) أَيْ السَّوْمِ (مَانِعٌ) مِنْ وُجُوبِ الرَّكَأَةِ لِأَنَّ وُجُودَهُ شَرْطٌ لِوُجُوبِهَا.

كَمَا أَنَّ السَّقِيَ بِكُلْفِهِ أَكْثَرُ الْحَوْلِ مَانِعٌ مِنْ وُجُوبِ الْعُشْرِ كُلِّهِ (فَيَصِحُّ أَنْ تُعَجِّلَ الْرَّكَأَةُ (قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ) أَيْ السَّوْمِ لِعَدَمِ الْمَانِعِ إِذْنٌ وَهُوَ الْعَلْفُ فِي نِصْفِ الْحَوْلِ فَأَكْثَرُ، وَعَلَى الْقُولِ بِأَنَّهُ شَرْطٌ لَا يَصِحُّ كَمَا جَرَمَ بِهِ فِي الْإِنْقَاعِ فِي بَابِ إِخْرَاجِ الرَّكَأَةِ (وَيَنْقُطُ السَّوْمُ شَرْعًا) أَيْ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ (بِقطْعِهَا) أَيْ الْمَاشِيَةِ (عَنْهُ) أَيْ السَّوْمِ (بِقَصْدٍ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا) أَيْ الْمَاشِيَةِ (وَتَحْوِهِ) كَقَصْدٍ جَلْبٌ حَمْرٌ أَوْ امْرَأَةٍ يُرْتَنِي بِهَا عَلَيْهَا (كَ) اِنْقِطَاعٌ (حَوْلَ التَّجَارَةِ بِنِيَّةِ قَيْيَةِ عَيْدِهَا) أَيْ التَّجَارَةِ (ذَلِكَ) أَيْ قَطْعِ الطَّرِيقِ وَتَحْوِهِ (أَوْ) نِيَّةُ قَيْيَةِ (ثَيَابِهَا) أَيْ التَّجَارَةِ (الْحَرَبِرِ لِلْبَسِ مُحَرَّمٌ لَا يَنْقُطُ حَوْلُ السَّوْمِ (بِنَتِّهَا) أَيْ السَّائِمَةِ (الْعَمَلِ) مِنْ حَمْلٍ أَوْ كِرَاءٍ وَتَحْوِهِ (قَبْلَهُ) أَيْ الْعَمَلِ الَّذِي نَوَيْتَ لَهُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ خَلَافَهُ وَلَمْ يُوجَدْ (وَلَا شَيْءٌ فِي إِبْلٍ) سَائِمَةٍ (حَتَّى تَبْلُغَ حَمْسًا) لِحَدِيثِ {لَيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسٍ ذَوِدْ صَدَقَةً} وَبَدَا بِالْإِبْلِ تَأْسِيَا بِكِتَابِ الشَّارِعِ، حِينَ قَرَضَ رَكَأَةَ الْأَنْعَامِ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ النَّعْمِ قِيمَةً وَأَجْسَاماً، وَأَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ، فَإِذَا بَلَغَتْ حَمْسًا {فَقِيهَا شَاءَةً} إِجْمَاعًا لِحَدِيثِ {وَإِذَا بَلَغَتْ حَمْسًا فَقِيهَا شَاءَةً} رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَتَكُونُ الشَّاءَةُ (بِصِفَةِ) إِبْلٍ جَوْدَةً وَرَدَاءَةً (غَيْرِ مَعِيَّةٍ) فَفِي إِبْلٍ كَرَامٍ سِمَانٍ شَاءَةً كَرِيمَةً سَمِيَّةً.

(وَفِي) الْإِبْلِ (الْمَعِيَّةِ) شَاءَةً (صَحِيحَةٌ تَفْصِلُ قِيمَتَهَا بِقَدْرِ نَفْصِ الْإِبْلِ) كَشَاءِ الْغَنَمِ، فَمَثَلًا لَوْ كَانَتْ الْإِبْلُ مِرَاضِيَا وَقُوَّمَتْ لَوْ كَانَتْ صِحَّاً بِمِائَةِ، وَكَانَتْ الشَّاءَةُ فِيهَا قِيمَتَهَا حَمْسَةً، ثُمَّ قُوَّمَتْ مِرَاضِيَا بِمِائَنِينَ، كَانَ

نَقْصُهَا بِسَبَبِ الْمَرَضِ عِشْرِينَ، وَذَلِكَ حُمُسٌ قِيمَتِهَا صِحَاحًا لَوْ كَانَتْ، فَتَجِبُ فِيهَا شَاءَ قِيمَتُهَا أَرْبَعَةٌ بِقَدْرِ نَقْصِ الْأَيْلِ، وَهُوَ الْحُمُسُ مِنْ قِيمَةِ الشَّاءِ (وَلَا يُجْزِي) عَنْ حُمُسٍ مِنْ إِلٍ (بِعِيرٍ) نَصَا ذَكْرُ أَوْ أُنْثَى (وَلَا بَقْرَةٌ) وَلَوْ أَكْثَرَ قِيمَةً مِنِ الشَّاءِ لِأَنَّهَا غَيْرُ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جِسْهِ أَشْبَهَ مَا لَوْ أَخْرَجَ بَعِيرًا أَوْ بَقْرَةً عَنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ (وَلَا) يُجْزِي (نِصْفًا شَائِنِينَ) لِأَنَّهُ تَسْقِيقٌ عَلَى الْفَقَرَاءِ يُلْزِمُ مِنْهُ سُوءَ الشَّرِكَةِ (ثُمَّ) إِنْ رَأَدْتَ إِلٍ عَلَى حُمُسٍ فَ(فِي كُلِّ حُمُسٍ شَاءَ إِلَى حُمُسٍ وَعِشْرِينَ فَتَجِبُ) فِي عِشْرِينَ شَائِنَانِ، وَفِي حُمُسٍ عَشْرَةِ ثَلَاثَ شِيَاهٍ؛ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعَ شِيَاهٍ فَإِنَّا بَلَغْتُ حَمْسًا وَعِشْرِينَ وَجَبَتْ (بِنْتُ مَحَاضٍ) لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ {فَإِنَّا بَلَغْتُ حَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى حُمُسٍ وَثَلَاثِينَ فِيهَا بِنْتُ مَحَاضٍ} (وَهِيَ) أَيْ بِنْتُ الْمَحَاضِ (مَا تَمَّ لَهَا سَنَةً) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ.

وَالْمَحَاضُ الْحَامِلُ وَهُوَ تَعْرِيفٌ لَهَا بِغَالِبِ أَحْوَالِهَا لِأَنَّهُ شَرِطٌ، (فَإِنْ كَانَتْ) بِنْتُ الْمَحَاضِ (عِنْدَهُ) أَيْ: الْمَزَكِيُّ (وَهِيَ) أَيْ: بِنْتُ الْمَحَاضِ الَّتِي عِنْدُهُ (أَعْلَى مِنِ الْوَاجِبِ) عَلَيْهِ (خُيُورٌ) مَالُكُهَا (بَيْنَ إِخْرَاجِهَا عَنْهُ) (وَ) بَيْنَ (شِرَاءِ مَا) أَيْ بِنْتُ مَحَاضٍ (بِصِفَتِهِ) أَيْ: الْوَاجِبِ وَبِخُرْجِهَا وَلَا يُجْزِي أَبْنُ لَبُونٍ إِذْنَ لِوُجُودِ بِنْتِ الْمَحَاضِ صَحِيحَةٌ فِي مَالِهِ (فَإِنْ كَانَتْ) بِنْتُ الْمَحَاضِ (مَعِيَّةً أَوْ لَيْسَتْ فِي مَالِهِ فَذَكَرَ) أَبْنُ لَبُونٍ (أَوْ خُنْثَى وَلَدِ لَبُونٍ وَهُوَ مَا تَمَّ لَهُ سَنَنَاتِنِ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهُ قَدْ وَضَعَتْ عَالِيَاً فَهِيَ ذَاتُ لَبِنِ. (وَلَوْ نَقَصْتُ قِيمَتُهُ) أَيْ وَلَدِ اللَّبُونِ (عَنْهَا) أَيْ: عَنْ قِيمَةِ بِنْتِ الْمَحَاضِ لِعُمُومِ قُولِهِ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ {فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنَةٌ مَحَاضٍ فِيهَا أَبْنُ لَبُونٍ ذَكَرُ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ (أَوْ حَقٌّ مَا تَمَّ لَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَحْقَقَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ وَيُرْكَبَ وَيُقَالُ لِأَنْتَ: حَقَّهُ لِذَلِكَ وَلَا سِتْحَاقَهَا طَرْقُ الْفَحْلِ لَهَا (أَوْ جَدِعُ)

بِالْذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: (مَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعُ سِنِينَ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجْدُعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنَةً ذَكَرَهُ فِي الْمُعْنَى وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ الْجَوَهَرِيُّ: هُوَ اسْمُ لَهُ فِي رَمَنِ لَيْسَ بِسِنٍ تَبْتُ وَلَا تَسْفَطُ (أَوْ ثَنِيٌّ مَا تَمَّ لَهُ حُمُسٌ سِنِينَ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الْقَى ثَنِيَّةُ (وَ) الْحِقُّ وَالْجَدِعُ وَالثَّنِيُّ (أَوْلَى) بِالْإِجْرَاءِ عَنْ بِنْتِ الْمَحَاضِ مِنْ أَبْنِ اللَّبُونِ لِزِيَادَةِ سِنِّهِ (بِلَا جُبْرَانِ) فِي الْكُلِّ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ وَلَا يُجْبِرُ نَفْصُ الذُّكُورِيَّةَ بِزِيَادَةِ السِّنِّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَلَا يُجْزِي حَقٌّ عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ وَلَا جَدِعٌ عَنْ حَقَّهٖ وَلَا ثَنِيٌّ عَنْ جَدِعَةٍ مُطْلَقاً، لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَلِأَنَّهُ لَا نَصَرِيفَهُ.

وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى أَبْنِ اللَّبُونِ مَكَانَ بِنْتِ الْمَحَاضِ لِأَنَّ زِيَادَةَ سِنَةٍ عَلَيْهَا يَمْتَشِعُ بِهَا مِنْ صِغَارِ السِّبَاعِ وَيَرْعَى الشَّجَرَ بِنَفْسِهِ وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِي الْحِقِّ مَعَ بِنْتِ اللَّبُونِ لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ (أَوْ) يُخْرُجُ مِنْ عَدَمِ بِنْتِ مَحَاضٍ صَحِيحَةً (بِنْتِ لَبُونِ) عَنْهَا (وَيَأْخُذُهُ) أَيْ: الْجُبْرَانُ وَيَأْتِي (وَلَوْ وُجِدَ أَبْنُ لَبُونِ) لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَيَأْتِي (وَفِي سِنٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي سِنٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً، وَفِي إِحدَى وَسِتِّينَ جَدَعَةً) وَهِيَ أَعْلَى سِنِّ يَجِبُ فِي الرَّكَأَةِ (وَتَجْزِي ثَنِيَّةً) وَمَا (فَوْفَهَا) عَنْ بِنْتِ لَبُونٍ أَوْ حَقَّهٖ أَوْ جَدَعَةٍ (بِلَا جُبْرَانِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الثَّنِيَّةِ (وَفِي سِنٍ وَسِبْعِينَ بِنْتَ لَبُونٍ وَفِي إِحدَى وَسِعْيَنَ حِقَّاتِنِ) إِجْمَاعًا (وَفِي إِحدَى وَعِشْرِينَ وَمَائَةِ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونِ) لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَنْسٍ فِيمَا كَتَبَ لَهُ الصَّدِيقُ لَمَّا وَجَهَهُ إِلَى الْيَمِنِ.

(وَيَتَعَلَّقُ الْوُجُوبُ) بِالنَّصَابِ كُلِّهِ (حَتَّى بِالْوَاحِدَةِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ بِهَا الْفَرْضُ) لِأَنَّهَا مِنْ النَّصَابِ (وَلَا شَيْءَ فِيمَا بَيْنَ الْفَرْضَيْنِ) وَيُسَمَّى: الْعَفْوُ وَالْوَقْصَ وَالشَّنَقُ بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحُ النُّونِ، فَلَا تَتَعَلَّقُ الرَّكَأَةُ بِهِ فَلَوْ كَانَ لَهُ تِسْعُ إِلٍ مَعْصُوبَةً وَأَخْدَ مِنْهَا بَعِيرًا بَعْدَ الْحَوْلِ أَدَى عَنْهُ حُمُسٌ شَاءَ لِحَدِيثِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ

عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ مَرْفُوعًا {إِنَّ الْأَوْقَاصَ لَا صَدَقَةَ فِيهَا} وَلَذَّهُ مَالٌ نَاقِصٌ عَنْ نِصَابٍ يَنْعَلِقُ بِهِ فَرْضٌ مُبْتَدًى فَلَمْ يَنْعَلِقْ بِهِ الْوُجُوبُ كَمَا لَوْ نَقَصَ عَنِ النِّصَابِ الْأَوَّلِ.

وَعَكْسُهُ زِيادةُ مَالِ السَّرقةِ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَثُرَتْ لَا يَنْعَلِقُ بِهَا فَرْضٌ مُبْتَدًى.

وَفِي مَسَالِتِنَا حَالَةً مُنْتَظَرَةً يَنْعَلِقُ بِهَا الْوُجُوبُ فَوَقَّعَ عَلَى بُلُوغِهَا (ثُمَّ سَتَّقَرَ) الْفِرِيضَةُ إِذَا زَادَتِ الْإِلْيُونَ عَلَى إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَمِائَةً (فِي كُلِّ أَرْبَعينِ بِنْتِ الْبُونِ وَفِي كُلِّ خَمْسِينِ حَقَّةً) لِلْأَخْبَارِ فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حَقَّةً وَبِنْتِنَا لَبُونِ، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعينَ حَقَّاتِنِ وَبِنْتِنَا لَبُونِ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثَ حِقَاقِ، وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونِ، وَفِي مِائَةٍ وَسَبْعِينَ حَقَّةً وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونِ، وَفِي مِائَةٍ وَثَمَانِينَ حَقَّاتِنِ وَبِنْتِنَا لَبُونِ، وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ ثَلَاثَ حِقَاقِ وَبِنْتِنَا لَبُونِ (فَإِذَا بَلَغَتِ الْإِلْيُونَ) أَيْ: عَدَدًا (بِتَّقُّ فِي هِيَ الْفَرِضَانِ كَمِائِنِينَ) فِيهَا أَرْبَعَ خَمْسِينَاتٍ وَخَمْسَ أَرْبَعينَاتٍ (أَوْ أَرْبَعِمَائِةً) فِيهَا تَمَاثُلٌ خَمْسِينَاتٍ وَعَشْرُ أَرْبَعينَاتٍ (خَيْرٌ) مُخْرِجٌ (بَيْنِ الْحِقَاقِ وَبَيْنِ بَنَاتِ الْبُونِ) لِلْوُجُودِ مُفْتَضَى كُلِّ مِنْ الْفَرِضَيْنِ، الْأَوْلَى يَتَّبِعُ يَأْتِي (وَبَصْحُ) فِي إِخْرَاجِ عَنْ تَحْوِي أَرْبَعِمَائِةً (كَوْنُ الشَّطَرِ) أَيْ: التَّصْفُ (مِنْ أَخْدِ الْتَّوْعِينِ وَالشَّطَرِ مِنْ) التَّوْعِيْنِ (الْآخِرِ) بِأَنْ يُخْرِجَ عَنْهَا أَرْبَعَ حِقَاقِ وَخَمْسَ بَنَاتِ لَبُونِ.

وَلَا يُجْرِي عَنْ مِائَتِيْنِ حَقَّاتِنِ وَبِنْتِنَا لَبُونِ وَنِصْفَ لِلشَّقِيقِ (إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا) أَيْ التَّوْعِيْنِ (نَاقِصًا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ جُبْرَانِ) وَالْآخِرُ كَامِلًا بِأَنْ كَانَ الْمَالُ مِائَتِيْنِ وَفِيهِ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونِ وَأَرْبَعُ حِقَاقِ (تَعْيَنُ الْكَامِلُ) وَهُوَ الْحِقَاقُ؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ بَدَلٌ وَلَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ مَعَ الْأَصْلِ كَالْتَّيْمُ مَعَ الْفَدْرَةِ عَلَى الْمَاءِ (وَمَعَ عَدَمِهِمَا) أَيْ: التَّوْعِيْنِ (أَوْ عَيْبِهِمَا أَوْ عَدَمِ) كُلُّ سِنٍ وَجَبَ (أَوْ عَيْبٌ كُلُّ سِنٍ) أَيْ: دَاتٌ سِنٌ مُقْدَرٌ (وَجَبَ) فِي إِلْيُونِ، وَلَهُ أَسْفَلُ كَبِيْتِ لَبُونِ وَحَقَّةٌ وَجَدَعَةٌ (فَلَمَّا أَنْ يَعْدِلَ إِلَى مَا) أَيْ: سِنٌ (يَلِيهِ مِنْ أَسْفَلَ وَيُخْرُجُ مَعَهُ جُبْرَانًا أَوْ) كَانَ لَهُ أَعْلَى، كَبِيْتٌ مَخَاضٍ، وَبِنْتٌ لَبُونٌ وَحَقَّةٌ أَنْ يَعْدِلَ (إِلَى مَا يَلِيهِ مِنْ فُوقٍ وَيَأْخُذُ جُبْرَانًا) لِحِدِيثِ الصَّدِيقِ فِي الصَّدَقَاتِ قَالَ "وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنْ الْإِلْيُونِ صَدَقَةَ الْجَدَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْهُ حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُجْعَلُ مَعَهَا شَانِيْنَ إِنْ اسْتَيْسِرَتَا أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةَ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ الْجَدَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَدَعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ" - أَيْ: أَخْدُ الصَّدَقَةِ - عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَشَانِيْنَ "إِلَى آخِرِهِ".

(فَإِنْ عَدَمَ مَا) أَيْ: سِنٌ (يَلِيهِ) أَيْ: الْوَاجِبُ مِنْ مَالٍ مُرْكَبٍ بِأَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ جَدَعَةٌ فَعَدَمَهَا وَالْحَقَّةُ (النَّقْلُ إِلَى مَا بَعْدِهِ) وَهُوَ بِنْتُ الْبُونِ فِي الْمِثَالِ (فَإِنْ عَدَمَهُ) أَيْ مَا يَلِيهِ وَهُوَ بِنْتُ الْبُونِ فِيهِ (أَيْضًا النَّقْلُ إِلَى ثَالِثِ) وَهُوَ بِنْتُ الْمَخَاضِ فَيُخْرِجُهَا عَنْ جَدَعَةٍ مَعَ الْعَدَمِ، وَيُخْرُجُ مَعَهَا ثَلَاثَ جُبْرَانَاتٍ (بِشَرْطِ كَوْنِ ذَلِكَ الْمُخْرَجُ مَعَ جُبْرَانٍ فَأَكْثَرُ فِي مِلْكِهِ لِلْخَبَرِ) (وَالْأَيْ) يَكُنْ فِي مِلْكِهِ (تَعْيَنُ الْأَصْلُ) الْوَاجِبُ فَيُحَصِّلُهُ وَيُخْرِجُهُ (وَالْجُبْرَانُ شَانِيْنُ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا) لِلْخَبَرِ (وَيُجْزِي فِي جُبْرَانِ) وَاحِدٌ (وَ) فِي (ثَانٍ وَثَالِثٍ النَّصْفُ دَرَاهِمَ وَالنَّصْفُ شَيَاهٍ) لِقِيَامِ الشَّاهَةِ مَقَامَ عَشَرَةِ دَرَاهِمَ، فَإِذَا اخْتَارَ إِخْرَاجَهَا وَعَشْرَةَ جَارَ، وَكَإِخْرَاجِ كَفَارَةٍ مِنْ جِنْسِيْنِ (وَبِتَّقُّ عَلَى وَلِيٍّ صَغِيرٍ وَمَجُونٍ) وَسَفِيهِ (إِخْرَاجٌ أَوْ دُونَ مُجْزِيٍّ) مُرَايَاةً لِحَظَّ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ (وَلِغَيْرِهِ) أَيْ: غَيْرٌ وَلِيٌّ مِنْ ذُكْرِ (دَفْعُ سِنٍ أَعْلَى إِنْ كَانَ النِّصَابُ مَعِيَّبًا) بِلَا أَخْدُ جُبْرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ جَعَلَهُ وَفْقًا مَا بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ، وَمَا بَيْنَ الْمَعِيَّبَيْنِ أَقْلُ مِنْهُ، فَإِذَا دَفَعَ السَّاعِيَ فِي مُقَابِلَتِهِ جُبْرَانًا كَانَ حَيْفًا عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَلِلْمَالِكِ دَفَعُ سِنٌ أَسْفَلَ مَعَ

الْجُبْرَانِ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِالْحَيْفِ عَلَيْهِ كَإِخْرَاجِ أَجُودَ بِخَلَافِ وَلِيٍّ تَحْوِيَتْهِمْ (فَلَا مَدْخَلَ لِجُبْرَانِ فِي غَيْرِ إِلِّيْلِ) لِأَنَّ النَّصَّ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهَا، وَغَيْرُهَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهَا فَامْتَنَعَ الْقِيَاسُ، فَمَنْ عَدَمَ فَرِيضَةَ الْبَقْرِ أَوِ الْغَنَمِ وَوَجَدَ دُونَهَا لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ وَجَدَ أَعْلَى فَإِنْ أَحَدَ دَفَعَهُ مُنْتَطَوْعًا إِلَّا حَصَلَ الْوَاحِدُ.

فِي رَكَأِ الْبَقْرِ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ، وَالْبَقْرَةُ تَقْعُدُ عَلَى الْأَنْثَى وَالْذَّكَرِ، وَدَخَلَهَا الْهَاءُ عَلَى أَنْهَا وَاحِدَةٌ مِنْ جِنْسٍ وَالْبَقَرَاتُ الْجَمْعُ وَالْبَاقِرُ جَمَاعَةُ الْبَقْرِ مَعَ رُعَائِتِهَا، وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ بَقْرَتِ الشَّيْءِ إِذَا شَفَقَتْهُ لِأَنَّهَا تَبْقُرُ الْأَرْضَ بِالْحَرْبِ (وَأَقْلُ نِصَابٍ بَقْرٌ أَهْلِيَّةٌ أَوْ وَحْشِيَّةٌ ثَلَاثُونَ) لِحَدِيثٍ مُعَاذِ أَمْرَنِي الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ أَنْ لَا أَحَدَ مِنْ الْبَقْرِ شَيْئًا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ} " (وَفِيهَا) أَيْ: الْثَلَاثِينَ (تَبَيْعٌ أَوْ تَبَيْعَةً) لِحَدِيثٍ مُعَاذِ (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ: التَبَيْعُ وَالتَبَيْعَةُ (سَنَةٌ) سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَبَعُ أَمَّهُ، وَهُوَ جَدُّ الْبَقْرِ الَّذِي اسْتَوَى قَرْنَاهُ وَحَادِي قَرْنَهُ أَنْهُ غَالِبًا (وَيُجْزِي) عَنْ تَبَيْعٍ (مُسِنٌ) وَأَوْلَى.

(و) يَجِبُ (فِي أَرْبَعِينَ) مِنْ بَقْرٍ (مُسِنَةٌ) لِحَدِيثٍ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَفِيهِ {وَأَمْرَنِي أَنْ أَحَدَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ مِنْ الْبَقَرِ تَبَيْعًا أَوْ تَبَيْعَةً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَةً}. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَسَنَهُ التَّرمِذِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدِيثٌ ثَابِثٌ مُتَصَلٌ (وَلَهَا) أَيْ: الْمُسِنَةُ (سَنَتَانِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَلْقَتْ سِنًا غَالِبًا وَهِيَ التَّبَيْعَةُ وَلَا فَرْضٌ فِي الْبَقْرِ غَيْرُ هَذِينَ السَّنَتَيْنِ (وَتُجْزِي أَنْثَى) مِنْ بَقْرٍ (أَعْلَى مِنْهَا) أَيْ: الْمُسِنَةُ (سِنًا) عَنْهَا بِالْأَوْلَى وَ (لَا) يُجْزِي (مُسِنٌ) عَنْ مُسِنَةٍ لِظَاهِرِ الْحَبَرِ (وَلَا) يُجْزِي عَنْ مُسِنَةٍ (تَبَيْعَانِ) لِذَلِكَ (وَفِيهِ) سِنَتَيْنِ) مِنْ بَقْرٍ (تَبَيْعَانِ ثُمَّ) إِنْ زَادَتْ فَ(فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبَيْعٌ وَفِي (كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَةً فَإِذَا بَلَغْتَ مَا أَيْ: عَدَدًا (يَتَقَوَّلُ فِيهِ الْفَرْضَانِ كَمَا يَتَقَوَّلُ عِشْرِينَ فَكَابِلٌ).

فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَةَ أَرْبَعَةٍ وَثَلَاثَ مُسِنَاتٍ لِحَدِيثٍ يَحْيَى بْنِ الْحَكَمِ عَنْ {مُعَاذٍ وَفِيهِ فَأَمْرَنِي أَنْ أَحَدَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبَيْعًا وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَةً، وَمِنْ السَّنَتَيْنِ تَبَيْعَيْنِ، وَمِنْ السَّبْعِينَ مُسِنَةً وَتَبَيْعًا، وَمِنْ التَّمَانِينَ مُسِنَتَيْنِ، وَمِنْ التَّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ، وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَةً وَتَبَيْعَيْنِ، وَمِنْ الْعَشَرَةِ وَمِائَةِ مُسِنَتَيْنِ وَتَبَيْعَيْنِ، وَمِنْ الْعِشْرِينَ وَمِائَةِ ثَلَاثَ مُسِنَاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَاعٍ، قَالَ: وَأَمْرَنِي الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَحَدَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ سِنًا إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مُسِنَةً أَوْ جَدَعًا، وَرَعَمَ أَنَّ الْأَرْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا} رَوَاهُ أَحْمَدُ (وَلَا يُجْزِي ذَكَرُ فِي رَكَأِ إِلَّا هَهَا) وَهُوَ التَّبَيْعُ لِوُرُودِ الْحَصْنِ فِيهِ، وَالْمُسِنُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ (و) إِلَّا (ابْنُ لَيْوَنِ) وَجَدَعٌ (وَمَا فَوْقَهُ (عِنْدَ عَدَمِ بِثْتِ مَخَاضٍ) عَنْهَا).

وَقَدَّمَ (و) إِلَّا (إِذَا كَانَ النَّصَابُ مِنْ إِلِّيْلِ أَوْ بَقْرٍ أَوْ غَنِمَ كُلُّهُ ذُكُورًا) لِأَنَّ الرَّكَأَةَ مُوَاسَأَةٌ فَلَا يُكَفَّهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ.

فِي رَكَأِ الْغَنَمِ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ مُؤَنَّثٌ يَقْعُدُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأَنْثَى مِنْ ضَانٍ وَمَعْزٍ (وَأَقْلُ نِصَابٍ غَنِمَ أَهْلِيَّةٌ أَوْ وَحْشِيَّةٌ أَرْبَعُونَ) إِجمَاعًا فِي الْأَهْلِيَّةِ فَلَا شَيْءٌ فِيمَا دُونَهَا.

(و) تَجِبُ (فِيهَا شَاءَ) إِجمَاعًا فِي الْأَهْلِيَّةِ (وَفِي إِحدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةِ شَانَانِ) إِجمَاعًا (وَفِي وَاحِدَةِ وَمِائَتَيْنِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ (إِلَى أَرْبَعِمَائَةِ) شَاءَ (ثُمَّ تَسْنَقُرُ)) الْفَرِيضَةُ (وَاحِدَةٌ عَنْ كُلِّ مِائَةٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرٍ (فِي كِتَابِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَقَاتِ الَّذِي عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، حَتَّى تَوَفَّى، وَعُمُرُ حَتَّى تَوَفَّى وَفِي الْغَنَمِ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَإِذَا زَادَتْ شَاءَ فَفِيهَا شَانَانِ، إِلَى مِائَتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ

وَاحِدَةٌ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، إِلَى ثَلَاثِيَّةٍ فَإِذَا زَادَتْ بَعْدُ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ بَعْدَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعَمِائَةً فَإِذَا كَثُرَتِ
الْعَنْمُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاهٌ).
رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا الشَّائِئَيْ.

فَقِيْ حَمْسِيَّةٍ حَمْسُ شِيَاهٍ وَفِي سِتَّمِائَةٍ سِتُّ شِيَاهٍ وَهَكَذَا (وَيُؤْخُذُ مِنْ مَعْزٍ شَيْئٍ) هُنَا وَفِيمَا دُونَ حَمْسٍ
وَعِشْرِينَ مِنْ إِبْلٍ وَفِي جُبْرَانِ (و) هُوَ مَا تَمَّ (الْهُ سَنَةُ و) يُؤْخُذُ (مِنْ ضَانٍ) كَذَلِكَ (جَذَعٌ و) هُوَ مَا تَمَّ (الْهُ
سِتَّهُ أَشْهُرٍ) لِحَدِيثٍ سُوْبِدْ بْنِ عَطَّلَةَ قَالَ {أَتَانَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَمْرَنَا أَنْ تَأْخُذَ
الْجَدَعَةَ مِنْ الضَّانِ وَالثَّنَيَّةَ مِنْ الْمَعْزِ} وَلَا هُمَا يُجْزِيَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ فَكَذَا هُنَا، وَلَا يُعْتَبِرُ كُوْنُهُمَا مِنْ جِنْسِ
عَنْمِهِ وَلَا مِنْ جِنْسِ عَنْمِ الْبَلَدِ فَإِنْ وَجَدَ الْفَرْضَ فِي الْمَالِ أَخْدُهُ السَّاعِيِّ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى خَيْرِ مَالِكِ بَيْنَ
دَفْعِهِ وَبَيْنَ تَحْصِيلِ وَاجِبِ فَيُخْرِجُهُ (وَلَا يُؤْخُذُ) فِي زَكَاءٍ (تَيْسٌ حَيْثُ يُجْزِي ذَكَرُهُ) إِنْفَصِيهِ وَفَسَادِ لَحْمِهِ (إِلَّا
تَيْسٌ ضِرَابٌ) فَلِسَاعِ أَخْدُهُ (الْخَيْرِ بِرِضَى رَبِّهِ) حَيْثُ تُجْزِي ذَكَرُهُ (وَلَا) يُؤْخُذُ فِي زَكَاءٍ (هَرَمَةٌ) أَيْ: كَبِيرَةٌ
طَاعِثَةٌ فِي السَّنَّ (وَلَا مَعِيَّةٌ لَا يُضْحَى بِهَا) نَصَّا لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ شَفَعُونَ} (إِلَّا أَنْ
يَكُونَ الْكُلُّ كَذَلِكَ) هَرَمَاتٍ أَوْ مَعِيَّاتٍ فَيُجْزِيَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الرَّكَأَةَ مُوَاسَةٌ فَلَا يُكَلِّفُ إِخْرَاجَهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ.
(وَلَا) تُؤْخُذُ (الرُّبَّيِّ) بِضَامِ أَوْلَهُ (وَهِيَ الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا) قَالَهُ أَحْمَدُ وَقِيلَ هِيَ الَّتِي تُرَبِّي فِي الْبَيْتِ لِأَجْلِ
اللَّبَنِ (وَلَا) تُؤْخُذُ (حَامِلٌ) لِقَوْلِ عُمَرَ " لَا تُؤْخُذُ الرُّبَّيِّ وَلَا الْمَالِخُضُّ " (وَلَا) تُؤْخُذُ (طَرْوَقَةُ الْفَحْلِ) لِأَنَّهَا
تَحْمِلُ عَالِيَاً (وَلَا) تُؤْخُذُ (كَرِيمَةٌ) وَهِيَ الْفَقِيسَةُ لِشَرْفِهَا (وَلَا) تُؤْخُذُ (أَكْوَلَةً) لِقَوْلِ عُمَرَ " لَا أَكْوَلَةً " وَمَرَادُهُ
السَّمِينَةُ (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) أَيْ: الرُّبَّيِّ، وَالْحَامِلُ أَوْ طَرْوَقَةُ الْفَحْلِ، أَوْ الْكَرِيمَةُ أَوْ الْأَكْوَلَةُ لِأَنَّ الْمَنْعَ لَحِقَهُ
وَلَهُ إِسْفَاطُهُ (وَتُؤْخُذُ مَرِيضَةٌ مِنْ) نِصَابٍ كُلُّهُ (مِرَاضٌ) وَتَكُونُ وَسَطًا فِي القيمةِ؛ لِأَنَّ الرَّكَأَةَ وَجَبَتْ مُوَاسَةً
وَتَكْلِيفُ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْمِرَاضِ إِحْلَالٌ بِهَا (و) تُؤْخُذُ (صَغِيرَةٌ مِنْ صِعَارِ عَنِمٍ) لِقَوْلِ الصَّدِيقِ " وَاللَّهِ لَوْ
مَنْعُونِي عَنَّا كَانُوا يُؤْمِنُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَنَهُمْ عَلَيْهَا " فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا
يُؤْدُونَ الْعَنَاقَ وَيَتَصَوَّرُ كَوْنَ النَّصَابِ صِعَارًا بِإِبْدَالِ كِبَارٍ بِهَا فِي أَنْتَاءِ الْحَوْلِ، أَوْ تَلِدُ الْأُمَمَاتُ، ثُمَّ تَمُوتُ
وَيَحُولُ الْحَوْلُ عَلَى الصِّعَارِ.

وَ (لَا) تُؤْخُذُ صَغِيرَةٌ مِنْ صِعَارٍ (إِبْلٍ وَبَقَرٍ فَلَا يُجْزِي فُصْلَانٌ و) لَا (عَجَاجِيلُ) لِفَرْقِ الشَّارِعِ بَيْنَ فَرْضِ
حَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسِتَّ وَثَلَاثِيَّنَ مِنْ الْإِبْلِ بِزِيَادَةِ السَّنَّ وَكَذَلِكَ بَيْنَ ثَلَاثِيَّنَ وَأَرْبَعِينَ مِنْ الْبَقَرِ (فَيَقُولُ
النَّصَابُ مِنْ الْكِبَارِ وَيُقَوِّمُ فَرْضُهُ ثُمَّ تَقْوُمُ الصِّعَارُ وَيُؤْخُذُ عَنْهَا) أَيْ: الصِّعَارُ (كَبِيرَةٌ بِالْقُسْطِ) مُحَافَظَةٌ
عَلَى الْفَرْضِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ بِلَا إِجْحَافٍ بِالْمَالِكِ (وَإِنْ اجْتَمَعَ) فِي نِصَابٍ (صِعَارٌ وَكِبَارٌ وَصَحَّاحٌ
وَمَعِيَّاتٌ وَذُكُورٌ وَإِنَاثٌ لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا أَنَّهُ صَحِيحَةٌ كَبِيرَةٌ عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالِيَّنِ) أَيْ: الصِّعَارُ وَالْكِبَارُ
وَالصَّحَّاحُ وَالْمَعِيَّاتُ أَوْ الْذُكُورُ وَالْإِنَاثُ لِلَّهِمَّ عَنْ أَحَدِ الصَّغِيرِ وَالْمَعِيَّبِ وَالْكَرِيمَةِ، لِقَوْلِهِ " وَلَكِنْ مِنْ
أَوْسَطِ أَمْوَالِهِمْ " وَلِتَحْصُلَ الْمُوَاسَةُ، فَلَوْ كَانَتْ قِيمَةُ الْمُخْرَجِ - لَوْ كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ كِبَارًا صِحَّاحًا -
عِشْرِينَ وَقِيمَتُهُ - لَوْ كَانَ صِعَارًا مِرَاضًا - عَشْرَةً وَكَانَ النَّصَابُ نِصَفَيْنِ أَخْرَجَ صَحِيحَةً كَبِيرَةً قِيمَتُهَا
حَمْسَةً عَشَرَ (إِلَّا) شَاهٌ (كَبِيرَةً مَعَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ سَخْلَةً فَيُخْرِجُهَا) أَيْ: الْكَبِيرَةُ وَيُخْرِجُ سَخْلَةً و) إِلَّا شَاهٌ
(صَحِيحَةً مَعَ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ مَعِيَّةً فَيُخْرِجُهَا) أَيْ: الصَّحِيحَةُ.
(و) يُخْرِجُ (مَعِيَّةً) لِلَّهِ لَا تَخْلُلُ الْمُوَاسَةُ (فَإِنْ كَانَ النَّصَابُ (نَوْعَيْنِ) وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ (كَبَخَاتِيٌّ) الْوَاحِدُ بُخْتَيٌّ

وَالْأُنَيْتِي بُخْتِيَّةً قَالَ عِيَاضٌ : هِيَ إِلَّا غِلَاظٌ دَاتُ سِنَامِينَ (وَعِرَابٌ) هِيَ إِلَّا جُرْدٌ مُلْسٌ حِسَانُ الْأَلْوَانِ كَرِيمَةً (أَوْ كَبَرِ وَجَوَامِيسَ أَوْ ضَانِ وَمَعْزَ أَوْ أَهْلِيَّةً وَوَحْشِيَّةً) مِنْ بَقِيرٍ وَغَمَمٍ (أَخْدَتُ الْفَرِيْضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا أَيْ التَّوْعِينَ (عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ) فَإِذَا كَانَ التَّوْعَانُ سَوَاءً وَقِيمَةُ الْمُخْرَجِ مِنْ أَحَدِهِمَا اثْنَا عَشَرَ وَقِيمَةُ الْمُخْرَجِ مِنْ أَحَدِهِمَا خَمْسَةَ عَشَرَ أَخْرَجَ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَنِصْفًا، وَعُلِمَ مِنْهُ ضَمُّ الْأَنْوَاعِ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ فِي إِيْجَابِ الرِّزْكَةِ (وَ) يَجِبُ (فِي) نِصَابٍ (كَرَامٍ وَلَئَمٍ أَوْ) نِصَابٍ (سِمَانٍ وَمَهَازِيلَ الْوَسْطَ) تَأْسِيْساً.

لِلْخَبَرِ مِنْ أَيْ: التَّوْعِينُ شَاءَ (بِقَدْرِ قِيمَةِ الْمَالَيْنِ) أَيْ: الْكَرَامُ وَاللَّئَمُ أَوْ السِّمَانُ وَالْمَهَازِيلُ عَدْلًا بَيْنَ الْمَالِكِ وَأَهْلِ الرِّزْكَةِ (وَمَنْ أَخْرَجَ عَنِ النِّصَابِ) الرِّزْكُوْيِّ (مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ مَا لَيْسَ فِي مَالِهِ) كَمَنْ عِنْدُهُ بَقِيرٌ فَأَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَوَامِيسَ، أَوْ ضَانٌ فَأَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ الْمَعْزَ بِالْعُكْسِ (جَازَ) لِأَنَّ الْمُخْرَجَ مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ. أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ التَّوْعَانَ فِي مَالِهِ وَأَخْرَجَ مِنْ أَحَدِهِمَا (إِنْ لَمْ تَفْعُلْ قِيمَتُهُ) أَيْ: الْمُخْرَجُ (عَنِ الْوَاجِبِ) فِي التَّوْعِينِ الَّذِي فِي مُلْكِهِ فَإِنْ تَفَعَّلَ لَمْ تَجُزْ (وَبِجزِئِهِ) إِخْرَاجُ (سِنْ أَعْلَى مِنْ فَرْضِ) عَلَيْهِ (مِنْ جِنْسِهِ) أَيْ: الْفَرْضِ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْوَاجِبَ وَزِيَادَةً وَ (لَا) تُجْزِي (الْقِيمَةُ) أَيْ: قِيمَةُ مَا وَجَبَ فِي السِّيَامَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ حَبْ وَثِمَارٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {خُذْ الْحَبَّ مِنْ الْحَبَّ وَالْإِبْلِ مِنْ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ مِنْ الْعَنْتَمِ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (فَتُجْزِي بِتِنْتِ لَبُونٍ عَنْ بِتِنْتِ مَحَاصِرٍ، وَحِقَّةٌ عَنْ بِتِنْتِ لَبُونٍ وَجَدَعَةٌ عَنْ حِقَّةٍ) وَثَيْتَ عَنْ جَدَعَةٍ (وَلَوْ كَانَ عِنْدُهُ) أَيْ: الْمُخْرَجُ (الْوَاجِبُ) لِحَدِيثِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ وَفِيهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {ذَاكَ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْكَ فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجِرُكَ اللَّهُ فِيهِ وَقَلِيلًا مِنْكُمْ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

فَصُنْلُ فِي الْخُلْطَةِ وَإِذَا اخْتَلطَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِهَا أَيْ: أَهْلُ وُجُوبِ الرِّزْكَةِ فَلَا تَأْثِيرٌ لِخُلْطَةِ كَافِرٍ وَلَوْ مُرْتَدًا وَمُكَاتِبٍ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ (فِي نِصَابِ) فَلَا أَثْرٌ لِخُلْطَةٍ فِي تَحْوِيْسِهِ وَثَلَاثَيْنَ شَاءَ (مَاشِيَةً) فَلَا أَثْرٌ لِخُلْطَةٍ فِي غَيْرِهَا لِمَا يَأْتِي (الْهُمْ) فَلَا أَثْرٌ لِخُلْطَةٍ مَغْصُوبٍ (جَمِيعُ الْحَوْلِ) فَلَا أَثْرٌ لِخُلْطَةٍ فِي بَعْضِهِ وَلَوْ أَكْثَرُهُ (خُلْطَةُ أَعْيَانِ بِكُونِهِ) أَيْ النِّصَابُ (مَشَاعِاً) بَيْنَ الْخَلِيفَيْنِ أَوْ الْخُلْطَاءِ بِأَنْ مَلْكُوهُ بِنَحْوِ إِرْثٍ أَوْ شِرَاءِ وَاسْتَمَرَ بِلَا قِسْمَةٍ مُتَسَاوِيًّا أَوْ مُنْفَاضِلًا (أَوْ) خُلْطَةً (أَوْصَافٍ بِأَنْ تَمِيزَ مَا) أَيْ: الَّذِي (كُلُّ) مِنَ الْخَلِيفَيْنِ أَوْ الْخُلْطَاءِ، كَأَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا شَاءَ وَلَا حَرَرٌ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ أَوْ لِأَرْبَعِينَ إِنْسَانًا أَرْبَعُونَ شَاءَ لِكُلِّ وَاحِدٍ شَاءَ نَصَّ عَلَيْهِمَا وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَ لِرَغْبِيْةٍ أَرْبَعِينَ شَاءَ بِشَاءٍ مِنْهَا مُتَمِيَّزٌ وَلَمْ يُفْرِدْهَا حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ وَإِنْ كَانَ لِثَلَاثَةِ: مِائَةً وَعِشْرُونَ شَاءَ، لِكُلِّ أَرْبَعُونَ فَعَلَيْهِمْ شَاءَ (وَاشْتَرَكَ فِي مُرَاجِ بِضمِّ الْمِيمِ وَهُوَ الْمَبِيتُ وَالْمَأْوَى) لِلْمَاشِيَةِ.

(وَ) فِي (مَسْرِحٍ وَهُوَ مَا تَجْتَمِعُ السِّيَامَةُ فِيهِ لِتَنْذِهَبَ إِلَى الْمَرْعَى وَمَحْلِبٍ) بِنَفْحِ الْمِيمِ (وَهُوَ مَوْضِعُ الْحَلْبِ) بِأَنْ تُحَلِّبَ كُلُّهَا بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ (وَفِي فَحْلٍ بِأَنْ لَا يَخْتَصَ بِطَرْقِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ) الْمَحْلُوطَيْنِ إِنْ اتَّحَدَ التَّوْعِينُ فَلَا يُعْتَبِرُ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لَهُمَا (وَ) فِي (مَرْعَى وَهُوَ مَوْضِعُ الرَّعْيِ وَوَقْتُهُ، فَكَوَادِ) جَوَابُ "إِذَا" فِي الرِّزْكَةِ إِيجَابًا وَإِسْقاطًا لِحَدِيثِ التَّرْمِذِيِّ {لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ حَشِيَّةِ الصَّدَقَةِ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيفَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَنْزَاجَعانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوَيْدَةِ} وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ، وَلَا يُجْزِي التَّرَاجُعُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي خُلْطَةِ الْأَوْصَافِ وَفَرْلَهُ "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ حَشِيَّةِ الصَّدَقَةِ" إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ الْمَالُ لِجَمَاعَةٍ، فَإِنَّ الْوَاجِدَ يَضْصُمُ مَالَهُ إِلَى بَعْضٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَمَانَ، وَلَا نَنْهَا لِلْخُلْطَةِ تَأْثِيرًا

في تخفيف المؤنة فجاز أن تؤثر في الركابة كالسوق (ولا تعتبر نية الخلطة) بغيرها كنية السوق والسوق بـ**يُكْفِي**، فـ**تؤثر خلطة وقعت اتفاقاً أو بفعل راع (ولا اتحاد مشرب)** بفتح الميم والراء.

أي: مكان الشرب (و) لا اتحاد (راغ) واعتبره فيما في الاتفاق، ولا خلط لبني.

(وإن بطلت) خلطة (بقوات أهلية خليط) كونه كافرا أو مذينا مستغرقا دينه ماله (ضم من كان من أهل الركابة ماله) الخاص به بعضا إلى بعض (ركبة إن بلغ نصابا) وإلا فلام، لأن وجود هذه الخلطة كعدمها (ومئى لم يتثبت لخليطين حكم الإنفراد ببعض الحال بـأن ملكا نصابا معا) يارث أو شراء وتحوه، وتم الحال بلا قسمة (ركبة ركبة خلطة) لوجود شروط الخلطة من انعقاد السبب إلى الوجوب.

(وإن ثبت) حكم الإنفراد في بعض الحال ولو قل (لهما) أي: الخليطين (بأن خلطا في الثنائي) أي: الحال (ثمانين شاة) لكل ممنهما أربعون (ركبة) للحول الأول (كمفرددين) كل واحد شاة لوجود خلطة وأنفراد في الحال، فقدم الإنفراد؛ لأن الأصل والجمع بينهما متعدد (وفيمما بعد الحال الأول ركبة خلطة) إن استمررت؛ لأن الخلطة موجودة في جميعه فثبت حكمها (فإن اتفق حوالهما فعليهما بالسوية شاة) لاستواهما في المال (عند تمام) حال (هما) لاتفاقه (وإن اختلفا) أي: حوالهما (فالى كل) ممنهما (نصف شاة عند تمام حواله) لأن اختلاف الحال لا يمنع حقيقة الخلطة ولا يرفع المقصود منها فيما عدا الحال الأول، فلا معنى لامتناع حكمها فيه (إلا إن أخرجها) أي: الركبة (الأول) أي: الذي تم حواله أولا (من المال) المختلط وهو المتألون (فيلم الثاني ثماني ثماني جرعا من مائة وتسعة وخمسين جرعا من الشاة) لأن حواله قد تم على تسعة وبسبعين شاة ونصف شاة، فتبسط أنصافا فتكون مائة وتسعة وخمسين فيها شاة عليه منها بقدر ما له فيها وهو أربعون شاة مسوقة أنصافا، والباقي ركبة ملكه أولا (ثم كلما تم حال أحد هما لزمه الجميع بقدر ملكه فيه) أي المال المختلط.

(وإن ثبت) حكم الإنفراد (لأحد هما) أي: الخليطين (وحده) أي: دون خليطه (بأن ملكا نصابين) ثمانين شاة كل واحد أربعين (فالخلفا هما) أي: النصابين (ثم باع أحد هما نصبيه) ممنهما وهو أربعون شاة (أجنبية) أي: غير خليطة فإذا تم حوال من لم يبع لزمه ركبة الإنفراد: شاة لإنفراده عن خليطه في بعض الحال (إذا تم حوال المستري) واستداما الخلطة (الزمه ركبة خلطة نصف شاة) لأن خليط في جميع الحال (إلا إن أخرج الخليط الأول) الذي لم يبع (الشاة) الواجبة عليه (من المال) أي الثمانين شاة (فيلم الثاني) أي: المستري (أربعون جرعا من تسعة وبسبعين جرعا من شاة) لأن حواله إذا تم على تسعة وبسبعين شاة عليه منها بقدر ما له منها.

وهو أربعون والباقي أخرج شريكه ركنته.

(ثم كلما تم حوال أحد هما) أي: الخليطين (لزمه من ركبة الجميع) أي: الشاة الواجبة في مال الخلطة (كله بقدر ملكه فيه) أي: مال الخلطة (ويثبت أيضا حكم الإنفراد لأحد هما) أي: الخليطين (يخلط من له دون نصاب) كلتين شاة (بنصاب لآخر ببعض الحال) فملك النصاب عليه شاة للحال الأول، ورب الثالثتين عليه ثلاثة أسبوع شاة إذا تم حوال الخلطة، لأن لم يتثبت له حكم الإنفراد، إذ لا ينعقد له حوال قبل الخلطة لنفس نصابه (ومن بينهما ثماني شاة خلطة) لكل واحد أربعون (فيما أخذ هما نصبيه) كله بنصيب الآخر، أو باع (دونه) أي: بعضا (بنصيب الآخر) كله (أو دونه) واستداما الخلطة لم ينقطع

حولهما) ولا خلطهما لما مر أن إيدال الصاب بحسبه لا يقطع الحول فلا تقطع الخلطة (وعليهما) إذا حال الحول (زكاة الخلطة) بخلاف ما لو أفرداها، ثم تباعاها، ثم اخترطا، أو كان مال كل منفراً فاختلطتا وتباعا فعليهما للحول الأول زكاة الانفراد، تغليبا له؛ لأنها الأصل.

(ومن ملك نصابا دون حول، ثم باع نصفه) أو أقل أو أكثر (مشاعا) غير فار (أو أعلم على بعضه) أي: الصاب (وباعه) أي البعض المعلم عليه (مخالطأ أو) باعه (منفردًا ثم اخترطا اقطع الحول) بالبيع في المبيع وما لم يبعه ل نفسه (ومن ملك نصابين) كثاني من عثم (ثم باع أحدهما) أي: النصابين (مشاعا) بأى باع نصف الثمانين (قبل الحول ثبت له) أي البائع (حكم الإنفراد) لأنها لم يكن خليطا قبل البيع (وعليه إذا تم حوله زكاة منفرد) لثبوت حكم الإنفراد له (وعلى مشترى إذا تم حوله زكاة خليط) لأنها لم يتثبت له حكم الإنفراد أصلاً وكذلك إن أعلم على النصف وباعه مخالطأ، وإن أفرده ثم باعه ثم اخترطا ثبت لهما حكم الإنفراد في الحول الأول.

(ومن ملك نصابا ثم) ملك (آخر لا يتغير به الفرض كاريئين شاء ملكها في المحرم ثم) ملك (أربعين في صغر فعليه زكاة الأول فقط إذا تم حوله) لأن الجميع ملك واحد فلم يزد الواجب على شاء كما لو انفق الحولان (وإن تغير به) أي بما ملكه ثانية الفرض (كمائة) ملكها في صغر بعد ملكه الأربعين في المحرم (زكاه) أي النصاب الثاني وهو المائة (إذا تم حوله) كما لو انفق.

حولهما (وقدرهما) أي زكاة الثاني (بأن ينظر إلى زكاة الجميع) وهو مائة وأربعون في المثال (فيستقطع منها) أي: زكاة الجميع (ما وجب في) الصاب (الأول) وهو شاء (ويجبباقي) من زكاة الجميع (في النصاب الثاني وهو شاء) ولو ملك مائة أخرى في ربىع، ففيها أيضا شاء فقط عند تمام حولها.

(وإن تغير) الفرض (به) أي بما ملكه ثانية (ولم يبلغ نصابا كثلاثين بقرة) ملكها (في المحرم وعشرين) من بقرة أيضا ملكها (في صغر ففي) الثلاثين إذا تم حولها تبيع أو تبيعة، وفي (العاشر إذا تم حولها ربىع مسئنة) لأن حولها تم على أربعين، وفيها مسئنة وقد زكي الثلاثين، فوجب في العشر بقسطها من المسئنة وهو رباعها (وإن) كان ملكه بعد النصاب (لم يغيره) أي الفرض (وإن لم يبلغ نصابا كخمس) بقرات ملكها بعد الثلاثين بقرة (فلا شيء فيها) أي: الخمس لأنها وقص، وكما لو ملك الجميع معها (ومن له سنتون شاء كل عشرين منها) مخطلة (مع عشرين لآخر) بيلد واحد أو بيلد مقاربة (فعلى الجميع شاء) لأن الخلطة صيرته كمال واحد (نصفها) أي: الشاء (على صاحب السنتين) شاء (ونصفها على خلطاته) على كل خليط سدس بسبعين ماله، ويأتي إذا كان بينهما مسافة قصر، فمتى كان بعض مال الإنسان مخطلة وباقيه منفردًا أو مخطلة مع آخر صار ماله كله كالمخطل إن بلغ مال الخلطة نصابا (وإن كانت) السنون (كل عشرين منها) مخطل (مع عشرين لآخر فعليه) أي صاحب السنتين (شاء) لملكه نصابا (ولا شيء على خلطاته) لعدم ملك كل واحد منهم نصابا، ولا أثر لخلطة فيما دون نصاب.

فصل ولا أثر للتفرقه مال ركوي (ل) مالك (واحد غير سائمه بمحلين بينهما مسافة قصر) نصا فجعل التفرقه في البلدين كالفرقه في الملكين؛ لأنها لما أثر اجتماع مال الجماعة حال الخلطة في مراتي المال ومقاصده على أتم الوجوه المعتادة فصيارة كمال واحد وجوب تأثير الانفراق الفاحش في المال الواحد، حتى يجعله كمالين.

وأحتاج أحَمْدُ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُنْفَرِقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ حَشِيشَةِ الصَّدَقَةِ} وَلَأَنَّ كُلَّ مَالٍ تَخْرُجُ رَكَائِثُهُ بِبَلَدِهِ فَيَتَعَاقَدُ الْوُجُوبُ بِذَلِكَ الْبَلَدِ، فَإِنْ جَمِعَ أَوْ فُرِقَ حَشِيشَةِ الصَّدَقَةِ لَمْ يُؤْتَرْ لِلْخَبَرِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دُونَ الْمَسَافَةِ أَوْ كَانَتِ التَّفْرِقَةُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ لَمْ تُؤْتَرْ إِجْمَاعًا (فَكُلُّ مَا) أَيْ سَائِمَةٌ (فِي مَحَلِّ مِنْهَا) أَيْ: الْمَحَالُ الْمُتَبَاعِدَةُ (حُكْمُ بِتَفْسِيهِ فَعَلَى مَنْ لَهُ سَوَاءُ بِمَحَالٍ مُتَبَاعِدَةٍ أَرْبَعُونَ شَاءَ فِي كُلِّ مَحَلٍ) مِنْ تِلْكَ الْمَحَالِ (شَيْاهُ بِعَدِدِهَا) أَيْ الْمَحَالُ (وَلَا شَيْءٌ عَلَى مَنْ لَا يَجْتَمِعُ لَهُ نِصَابٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أَيْ: الْمَحَالُ الْمُتَبَاعِدَةُ (غَيْرُ خَلِيلٍ) لِأَهْلِهَا فِي نِصَابِهَا (فَإِنْ كَانَ لَهُ) أَيْ الشَّخْصُ مِنْ أَهْلِ الرَّكَاءِ (سِتُّونَ شَاءَ) بِثَلَاثَ مَحَالٍ مُتَبَاعِدَةٍ (فِي كُلِّ مَحَلٍ عِشْرُونَ) مِنْهَا (خُلِطَتْ بِعِشْرِينَ لِآخَرَ لِزَمَ رَبُّ السَّتِينَ شَاءَ وَنِصْفُهُ) شَاءَ.

(و) لِزَمَ (كُلُّ خَلِيلٍ نِصْفُ شَاءَ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خُلْطَةٌ مَعَ أَهْلِهَا فِي نِصَابٍ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ (وَلَا تُؤْتَرُ الْخُلْطَةُ فِي غَيْرِ سَائِمَةٍ) نَصَّا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ السَّائِمَةِ؛ لِأَنَّ الرَّكَاءَ تَقْلُ بِجَمْعِهَا تَارَةً وَتَكْثُرُ أُخْرَى لِمَا فِيهَا مِنَ الْوَقْصَنِ. فَتُؤْتَرُ نَفْعًا تَارَةً وَضَرَرًا أُخْرَى.

وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ لَا وَقْصَنِ فِيهَا، فَلَوْ أَتَرَتْ لَأَتَرَتْ ضَرَرًا مَحْضًا بِرَبِّ الْمَالِ (و) يَجُوزُ (السَّاعِ) يُجْبِي الرَّكَاءَ (أَخْدُ) وَاجِبٌ فِي مَالٍ خُلْطَةٍ (مِنْ مَالٍ أَيْ: الْخَلِيلَيْنِ شَاءَ مَعَ حَاجَةٍ) بِأَنْ تَكُونَ الْفَرِيضَةُ عَيْنًا وَاحِدَةً (و) مَعَ (عَدِيمَهَا) أَيْ: الْحَاجَةُ نَصَّا، بِأَنَّ أَمْكَنَ أَخْدُ رَكَاءَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَالِهِ فَلَا تُشْقِصَ لِحَدِيثٍ {وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيلَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَّعَانِ بِالسُّوَيْهَ} أَيْ: إِذَا أَخْدَ السَّاعِي مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَى خَلِيلِهِ بِنِسْبَةِ مَالِهِ، وَلِأَنَّ الْمَالَيْنِ صَارَا كَمَالٍ وَاحِدٍ فِي وُجُوبِ الرَّكَاءِ، فَكَذَا فِي أَخْدِهَا.

(ولَوْ) كَانَ أَخْدَ سَاعِي الرَّكَاءِ (بَعْدَ قِسْمَةٍ فِي خُلْطَةٍ أَعْيَانٍ مَعَ بَقَاءِ النَّصِيبَيْنِ، وَقَدْ وَجَبَتْ الرَّكَاءُ) فَلَهُ الْأَخْدُ مِنْ مَالٍ أَيَّهُما شَاءَ لِسُبْقِ الْوُجُوبِ الْقِسْمَةِ.

وَظَاهِرُهُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا مَا عَلَى الْآخَرِ بَعْدَ اِنْفَرَادِهِ فِي خُلْطَةٍ أَوْ صَافٍ (وَمَنْ لَا زَكَاءَ عَلَيْهِ كَذِمَّيٌّ) وَمُكَانِبٌ وَمَدِينٌ مُسْتَغْرِقٌ (لَا أَتَرَ لِخُلْطَتِهِ فِي جَوَازِ الْأَخْدِ) أَيْ: أَخْدُ سَاعِي الرَّكَاءِ مِنْ مَالٍ تَحْوِي الدَّمَيِّ؛ لِأَنَّ خُلْطَتْهُ لَا تُؤْتَرُ فِي ضَمِّ أَحَدِ الْمَالَيْنِ إِلَى الْآخَرِ فَأَشْبَهَا الْمُنْفَرِدَيْنِ.

(وَيَرْجِعُ) خَلِيلٌ مِنْ أَهْلِهَا (مَأْخُوذُ مِنْهُ) رَكَاءُ جَمِيعِ مَالٍ خُلْطَةٍ (عَلَى خَلِيلِهِ بِقِيمَةِ الْقِسْطِ الَّذِي قَابَلَ مَالَهُ) أَيْ: الَّذِي لَمْ تُؤْخُذْ مِنْهُ (مِنَ الْمُخْرِجِ) رَكَاءُ لِلْخَبَرِ، وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ (يَوْمُ الْأَخْدِ) أَيْ: أَخْدُ سَاعِ لَهُ لِرَوَالٍ مِلْكِهِ إِذْنَ عَنْهُ (فَيَرْجِعُ رَبُّ خَمْسَةِ عَشْرَ بَعِيرًا مِنْ) أَصْلٍ (خَمْسَةٌ وَثَلَاثِينَ) بَعِيرًا خُلْطَةً (عَلَى رَبِّ عِشْرِينَ) مِنْهَا (بِقِيمَةِ أَرْبَعَةِ أَسْبَاعٍ بِنْتُ مَخَاصِي) أَخْدَتْ مِنْ مَالِهِ، لِأَنَّ العِشْرِينَ أَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ لِلْخَمْسَةِ وَالثَّلَاثِينَ (وَبِالْعَكْسِ) بِأَنَّ أَخْدَتْ بِنْتُ الْمَخَاصِي مِنْ مَالٍ رَبُّ الْعِشْرِينَ، رَجَعَ عَلَى رَبِّ الْخَمْسَةِ عَشَرَ (بِثَلَاثَةِ أَسْبَاعِهَا) لِأَنَّ الْخَمْسَةَ عَشَرَ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِ الْمَالِ، وَعَلَى تَحْوِي هَذَا حِسَابَهَا.

(وَمِنْ بَيْنِهِمَا تَمَائُلُونَ شَاءَ نِصْفَيْنِ، وَعَلَى أَحَدِهِمَا دَيْنٌ بِقِيمَةِ عِشْرِينَ مِنْهَا فَعَلِيهِمَا شَاءَ) لِأَنَّ الْبَاقِي بَعْدَ الدَّيْنِ يَبْلُغُ نِصَابًا (عَلَى الْمَدِينَ) مِنْهَا (ثُلَاثَةِ) أَيْ: الشَّاءَ لِمَنْعِ الدَّيْنِ وُجُوبَ الرَّكَاءِ فِيمَا قَابَلَهُ فَكَانَهُ مَالِكٌ عِشْرِينَ خُلِطَتْ بِأَرْبَعِينَ، فَهِيَ ثُلَاثَةُ (وَعَلَى الْآخَرِ ثُلَاثَةِ) أَيْ: الشَّاءَ بِنِسْبَةِ مَالِهِ (وَيُقْبَلُ قَوْلُ مَرْجُوعٍ عَلَيْهِ فِي قِيمَةِ) مُخْرَجٌ مِنْ خَلِيلِهِ (بِمِيَانِهِ إِنْ عَدَمَتْ بَيْنَهُ) بِالْقِيمَةِ (وَاحْشُمِلُ صِدْقَهُ) فِيمَا أَدْعَاهُ قِيمَةً، لِأَنَّهُ غَارِمٌ

وَمُنْكِرٌ لِلرَّازِدِ؛ فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهَا عَمَلٌ بِهَا أَوْ لَمْ يُحْتَلِ صِدْقُهُ، لِمُخَالَفَةِ الْحِسْنَى، رُدَّ قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ) مَأْخُوذٌ مِنْهُ الرَّزَّاكَةُ عَلَى خَلِيلٍ (بِقُسْطِ رَائِدٍ) عَنْ وَاجِبٍ (أَحَدُهُ سَاعٍ بِقُولٍ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ) كَأَحَدٍ صَحِيحَةٍ عَنْ مَرَضٍ، أَوْ كَبِيرَةٍ عَنْ صِغَارٍ.

وَكَذَا لَوْ أَحَدٌ قِيمَةُ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ السَّاعِي نَائِبُ الْإِمَامِ فَقِعْلُهُ كَفِعْلِهِ، قَالَ الْمَجْدُ: فَلَا يُنْقَضُ كَمَا فِي الْحَاكمِ. قَالَ الْمُوْفَقُ وَالشَّارِحُ: مَا أَدَاءَ اجْتِهادُ إِلَيْهِ وَجَبَ دَفْعُهُ، وَصَارَ بِمُنْزَلَةِ الْوَاجِبِ، وَلِأَنَّ فِعْلَ السَّاعِي فِي مَحَلِ الْإِجْتِهادِ سَائِعٌ تَافِدٌ فَتَرَثَّبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ لِسَوْغَانِهِ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَاطْلَاقُ الْأَصْحَابِ يَقْضِي إِلْجَزَاءَ أَيْ: فِي أَحَدِ الْقِيمَةِ، وَلَوْ اعْتَدَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ عَدَمُهُ اِنْتَهَى. وَيُجْزِي إِخْرَاجُ خَلِيلٍ بِدُونِ إِذْنِ خَلِيلِهِ فِي غَيْبِهِ وَحُضُورِهِ. وَالإِحْتِيَاطُ: بِإِذْنِهِ.

وَ(لَا) يَرْجِعُ مَأْخُوذٌ مِنْهُ بِقُسْطِ رَائِدٍ أَحَدُهُ سَاعٍ (ظُلْمًا) بِلَا تَأْوِيلٍ كَأَحَدِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاهَةً مُخْتَلَطَةً شَاهِيْنَ، أَوْ عَنْ ثَلَاثِيْنَ بَعِيرًا جَذَعَةً مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا، فَلَا يَرْجِعُ فِي الْأُولَى إِلَّا بِقِيمَةِ نِصْفِ شَاهَةٍ وَفِي الثَّانِيَةِ إِلَّا بِقِيمَةِ نِصْفِ بِنْتِ مَحَاصِرٍ.

لِأَنَّ الرِّيَادَةَ ظُلْمٌ، فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ، أَوْ مُتَسَبِّبٌ فِي ظُلْمِهِ.
(وَ) رَكَأَةُ الْخَارِجِ مِنْ (النَّحْلِ) وَهُوَ عَسْلُهُ.

وَالْأَصْنُلُ فِي وُجُوبِهَا فِي ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ "حَقُّ الرَّكَأَةِ فِيهِ مَرَّةٌ وَمَرَّةٌ نِصْفُ الْعُشْرِ" وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {أَنْفَقُوا مِنْ طَبَيَّاتِ مَا كَسَبُتُمْ وَمِمَّا أَحْرَجُنَا لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ} وَالرَّكَأَةُ شُمَمٌ نَفَقَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالَّذِينَ يَكْثِرُونَ الْدَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ} الْأَيْةُ أَجْمَعُوا عَلَى وُجُوبِهَا فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالنَّمَرِ وَالرَّبَّيْبِ، حَكَأَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.
(جِبُ) الرَّكَأَةُ (فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدَخِّرٍ) نَصَّا.

وَيَدْلِلُ لِإِعْتِيَارِ الْكَيْلِ حَدِيثُ (لِئِسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً) مُنْفَقٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْلِلْ عَلَى اِعْتِيَارِ الْكَيْلِ لَكَانَ ذِكْرُ الْأَوْسُقِ لَغُوا.

وَيَدْلِلُ لِإِعْتِيَارِ الْإِدْخَارِ: أَنَّ غَيْرَ الْمُدَخِّرِ لَا تَكْمُلُ فِيهِ الْعُمَمَةُ لِعدَمِ النَّفْعِ بِهِ مَالًا (مِنْ حَبٍ) كَقْحٌ وَشَعِيرٌ وَبَاقِلَاءٌ وَأَرْزٌ وَحِمَصٌ وَجُلْبَانٌ وَرِثَةٌ وَدُخْنٌ وَعَدَسٌ وَلُوبِيَا وَثِرْمُسٌ وَسِمْسِيْسٌ وَقِرْطَمٌ - بِكَسِيرِ الْقَافِ وَالْطَاءِ وَقَدْ ثُضُمْ - وَلَوْ كَانَ الْحَبُّ (الْبَقْوَلُ لَكَ) حَبُّ (الرَّشَادِ وَ) حَبُّ (الْفَجْلُ) وَالْحَرْذَلُ وَنَحْوُهُ وَحُلْبَةٌ وَنَحْوُهُمَا. (وَلَوْ) كَانَ الْحَبُّ (لِمَا لَا يُؤْكِلُ لَكَ) حَبُّ (أَشْتَانٍ وَ) حَبُّ (قُطْنٌ وَنَحْوُهُمَا) كَحَبٌ كَثَانٌ وَنَبِيلَةٌ (أَوْ) كَانَ الْحَبُّ (مِنْ الْأَبَانِيرِ كَالْكُسْبَرَةِ وَالْكَمُونِ) وَالشَّمَرُ (وَبِزَرِ الرَّيَاحِينِ وَ) بَرْرٌ (الْقَنَاءِ وَنَحْوُهُمَا) كَبِرٌ بِطِينَخٌ بِأَنَواعِهِ وَبَدْرٌ خِيَارٌ وَهَدْبَانٌ وَبَادِنْجَانٌ وَدُبَاءٌ؛ وَهِيَ الْقُرْعُ بِنَوْعِيهِ، أَوْ أَنْواعِهِ.

وَخَسٌ وَجَرَرٌ وَلِفَتٌ وَنَحْوُهَا (أَوْ) وَمِنْ (غَيْرِ حَبٍ كَصَاعِنَرٍ وَأَشْتَانٍ وَسِمَاقٍ أَوْ) مِنْ (وَرَقِ شَجَرٍ يَقْصِدُ كَسِدِرٍ وَخَطْمِيٍّ وَآسٍ) لِلْعُمُومَ، وَلَأَنَّ كُلَّا مِنْهَا مَكِيلٌ مُدَخِّرٌ أَشْبَهُ الْبَرَّ (أَوْ) مِنْ (نَمَرٌ كَتْمَرٌ وَرَبَّيْبٌ وَلَوْزٌ) نَصَّا.

وَعَلَّهُ بِأَنَّهُ مَكِيلٌ (وَفُسْنِقٌ وَبَنْدُوقٌ) لِأَنَّهُ مَكِيلٌ مُدَخِّرٌ.

وَ(لَا) تَجِبُ فِي (عُنَابٍ وَرَبَّيْنِ) لِأَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجِرْ بِإِدْخَارٍ (وَ) لَا فِي (جَوْزٍ) نَصَّا لِأَنَّهُ مَعْدُودٌ (وَ) لَا

في (تينٍ وَثُوتٍ) ومِشْمِشٍ (وَ) لَا في (بَيْقَةُ الْفَوَاكِهِ) كَتْنَاحٍ وَاجَاصٍ وَكُمْتُرٍ وَرُمَانٍ وَسَفَرْجَلٍ وَنَبِقٍ وَمَوْزٍ وَخُوفٍ وَيُسَمَّى الْفَرْسِكَ، وَأَثْرَجٌ وَتَحْوِهَا، لِمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ عَلَيٍّ مَرْفُوعًا لِلَّيْسَ فِي الْخَضْرَاءِ الْصَّدَقَةُ وَلَهُ عَنْ عَائِشَةَ مَعْنَاهُ.

وَرَوَى الْأَنْرُمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُعْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقِيِّ أَنَّهُ " كَتَبَ إِلَى عُمَرَ - وَكَانَ عَامِلًا لَهُ عَلَى الطَّائِفِ - أَنَّ قِيلَهُ حِيطَانًا فِيهَا مِنَ الْفَرْسِكِ وَالرُّمَانِ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَلَّهُ مِنَ الْكُرُومِ أَنْسَاعًا فَكَتَبَ يَسْتَأْمِرُ فِي الْعُشْرِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَنْ لَيْسَ عَلَيْهِمَا عُشْرٌ وَقَالَ: هِيَ مِنْ الْعُفَافَةِ كُلُّهَا فَلَيْسَ عَلَيْهَا عُشْرٌ " (وَ) لَا في (طَلْعُ فُحَالٍ) بِضمِّ أَوْلَهُ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ النَّحْلُ.

(وَقَصَبٌ وَحَضْرٌ) كَأْفٌ وَكُرْنِبٌ وَتَحْوِهِمَا (وَبُعُولٌ) كَفْجِلٌ وَنَوْمٌ وَبَصَلٌ وَكَرَاثٌ (وَوَرْسٌ وَنَبْلٌ وَحَنَاءٌ) فِي الْأَصْنَحِ (وَفَوْهَ وَبَقِيمٌ) وَلَا فِي فُطْنٍ وَقَنْبٌ وَكَنَانٍ (وَ) لَا في (زَهْرٌ كَعْصَفُرٌ وَرَغْفَرَانٌ) وَوَرْدٌ وَتَحْوِهٌ. وَكَذَا نَحْوُ تِينٍ (وَ) لَا في (أَنْحُو ذَلِكَ) كَجَرِيدٌ نَخْلٌ وَحَوْصِهِ وَلِيفِهِ (بِشْرَطْنِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِثَجْبٍ. أَحَدُهُمَا (أَنْ يَبْلُغُهُ) الْمَكِيلُ الْمُدَحَّرُ (نِصَابًا) لِلْخَبَرِ (وَقَدْرُهُ) أَيْ: النِّصَابُ (بَعْدَ تَصْنِيفِهِ حَبًّا) مِنْ قِسْرِهِ وَتِينِهِ (وَ) وَبَعْدَ (جَفَافِ نَمَرٍ، وَ) جَفَافٌ (وَرَقٌ: حَمْسَةُ أُوسُقٍ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعًا لِلَّيْسَ فِيمَا دُونَ حَمْسَةُ أُوسُقٍ صَدَقَةً} رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، وَهُوَ خَاصٌ يَقْضِي عَلَى كُلِّ عَامٍ وَمُطْلُقٌ وَلَا تَهَا رَكَأْهَا مَالٍ فَاعْتَبَرَ لَهَا النِّصَابُ، كَسَائِرِ الرَّكَوَاتِ (هِيَ) أَيْ: الْحَمْسَةُ أُوسُقٍ (ثَلَاثَمَائَةُ صَاعٍ) لِأَنَّ الْوَسْقَ سِتُّونَ صَاعًا إِجْمَاعًا لِتَصْنِيفِ الْخَبَرِ.

(وَ) هِيَ (بِالرُّطْلِ الْعِرَاقِيِّ أَلْفُ وَسِتِّمَائَةِ) رِطْلٌ لِأَنَّ الصَّاعَ حَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَلَيْلَتُ بِالْعِرَاقِيِّ (وَ بِ) الرُّطْلِ (الْمِصْرِيِّ أَلْفُ) رِطْلٌ (وَأَرْبَعِمَائَةُ وَتِنْمَائِيةُ وَعِشْرُونَ رِطْلًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ) رِطْلٌ مِصْرِيٌّ (وَ بِ) الرُّطْلِ (الْدَّمَشْقِيِّ ثَلَاثَمَائَةُ) رِطْلٌ (وَاثْنَانُ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ) رِطْلٌ دِمَشْقِيٌّ (وَبِ) الرُّطْلِ (الْحَلَبِيِّ مِائَتَانَ وَحَمْسَةُ وَتِنْمَائُونَ رِطْلًا وَحَمْسَةُ أَسْبَاعٍ) رِطْلٌ حَلَبِيٌّ (وَبِ) الرُّطْلِ (الْفَدْسِيِّ مِائَتَانَ وَسِبْعَةُ وَحَمْسُونَ رِطْلًا وَسِبْعُ رِطْلٌ) فُدْسِيٌّ (وَالْأَرْزُ وَالْعَلْسُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهَمَّلَةِ وَسُكُونِ الْلَّامِ وَفَتْحِهَا نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ (بِدَخْرَانِ فِي قِسْرِهِمَا) عَادَةً لِحِفْظِهِمَا (فَنِصَابُهُمَا مَعَهُ) أَيْ: الْفَقْرُ (بِبَلْدٍ حُبْرًا) أَيْ: الْأَرْزُ وَالْعَلْسُ فِيهِ (فَوْجَدَا) بِالْأَخْتِيَارِ (يَخْرُجُ مِنْهَا مُصَفَّى النِّصَابِ مَثُلًا ذَلِكَ) فَنِصَابُ كُلِّ مِنْهُمَا فِي قِسْرِهِ إِذْنُ عَشْرَةُ أُوسُقٍ وَإِنْ زَادَا أَوْ نَقْصًا فِي الْحِسَابِ، وَإِنْ شَكَ فِي بُلُوغِ ذَلِكَ نِصَابًا حَيْرَ مَالِكٌ بَيْنَ إِخْرَاجِ عَشْرِهِ احْتِيَاطًا، وَبَيْنَ إِخْرَاجِهِ مِنْ قِسْرِهِ لِيَتَحَقَّقَ حَالُهُ كَمَعْشُوشِ أَلْمَانِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غَيْرِهِمَا فِي قِسْرِهِ، وَلَا إِخْرَاجُهُ قَبْلَ تَصْنِيفِهِ لِعدَمِ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ وَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ (وَالْوَسْقُ) بِكَسْرِ الْوَالِو وَفَتْحِهَا (وَالصَّاعُ وَالْمُدُّ مَكَابِيلُ) أَصَالَةً (نَقَلتُ إِلَى الْوَرْنَ) أَيْ: قَرَرْتُ بِهِ (الْحِفْظُ مِنَ الرِّيَادَةِ) وَالنَّقْصُ (وَ) لِ (تَنَقَّلَ) مِنْ الْحِجَازِ إِلَى سَائِرِ الْبِلَادِ (وَالْمَكِيلُ) يَخْتَلِفُ.

فَ (مِنْهُ تَقْبِيلٌ كَأَرْزٍ) وَتَمْرٌ (وَ) مِنْهُ (مُنْتَوْسَطٌ كَبُرٌ) وَعَدَسٌ (وَ) مِنْهُ (خَفِيفٌ كَشَعِيرٍ) وَذَرَةٌ. وَأَكْثَرُ النَّمَرِ أَحَقُّ مِنَ الْحِنْطَةِ إِذَا كَيْلٌ غَيْرُ مَكْبُوسٍ (وَالْأَعْتِيَارُ) مِنْ هَذِهِ الْمَكِيلَاتِ (بِمُنْتَوْسَطٍ) وَهُوَ الْحِنْطَةُ وَالْعَدَسُ (فَتَجْبُ) الزَّكَاءُ (فِي خَفِيفٍ) بِلَغَ نِصَابًا كَيْلًا (فَأَرَبَّ هَذَا الْوَرْنَ وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ) أَيْ: الْوَرْنَ. لِإِنَّهُ فِي الْكَيْلِ كَالرَّزِينِ، وَلَا تَجْبُ فِي تَقْبِيلٍ بِلَغَهُ وَرْزَنَا لَا كَيْلًا (فَمَنْ اتَّحَدَ مَا) أَيْ مَكِيلًا (بِسَعْ صَاعًا) وَنَقْدَمَ تَقْدِيرُهُ (مِنْ جَيْدِ الْبَرِّ) وَهُوَ الرَّزِينُ مِنْهُ الْمُسَاوِي لِلْعَدَسِ فِي وَرْزَنِهِ ثُمَّ كَالَّبِهِ مَا شَاءَ (عَرَفَ بِهِ مَا

بلغَ حَدَ الْوُجُوبِ) أَيْ: النَّصَابُ (مِنْ غَيْرِهِ) الَّذِي لَمْ يَلْعُغْ، وَمَتَى شَكَ فِي بُلُوغِهِ لِلنَّصَابِ احْتَاطَ وَأَخْرَجَ وَلَا يَجِدُ لِإِنَّهُ الْأَصْلُ، فَلَمْ يَبْتَثْ مَعَ الشَّكِّ، ذَكَرَهُ فِي الْمُعْنَى وَغَيْرِهِ (وَتُضَمَّنُ أُنْوَاعُ الْجِنْسِ) بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ (مِنْ رَزْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ) وَلَوْ تَعَدَّ الْبَلْدُ، كَعْلُسٌ إِلَى حِطْطَةٍ؛ لِإِنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا، وَسُلْتٌ إِلَى شَعِيرٍ؛ لِإِنَّهُ أَسْبَبَ الْحُبُوبَ بِهِ فِي صُورَتِهِ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ.

(وَ) مِنْ (شَرِّتهِ) أَيْ: الْعَامِ الْوَاحِدِ كَتْمٌ مَعْقَلٌ وَإِبْرَاهِيمِيٌّ، فَيُضَمَّانُ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ لِاتِّحادِ الْجِنْسِ وَكَالْمَوَاشِيِّ وَالْأَنْتَمَانِ (وَلَوْ) كَانَتِ النَّمَرَةُ (مِمَّا) أَيْ: شَجَرٌ (يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمَلَيْنِ) فَيُضَمَّنُ بَعْضُهَا (إِلَى بَعْضٍ) لِإِنَّهَا ثَمَرَةُ عَامٍ وَاحِدٍ كَالذِّرَّةِ الَّتِي تَبْتَثُ مُرَتَّبَيْنِ، وَلَأَنَّ وُجُودَ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ لَا يَصْلُحُ مَانِعًا كَحَمْلِ الْذِرَّةِ وَ (لَا) يُضَمَّنُ (جِنْسُ) مِنْ رَزْعٍ أَوْ نَمَرٍ (إِلَى) جِنْسٍ (آخَرَ) فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، فَلَا تُضَمَّنُ حِطْطَةٌ إِلَى شَعِيرٍ، وَلَا الْفُطْنَيَّاتُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا تَمَرٌ إِلَى زَبَبٍ وَنَحْوِهِ، لِإِنَّهَا أَجْنَاسٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهَا بِخِلَافِ الْأَنْوَاعِ، فَانْقَطَعَ الْقِيَاسُ، فَلَمْ يَجُزْ إِيجَابُ رَكَاءِ بِالْتَّحْكُمِ، وَكَذَا لَا يُضَمَّنُ رَزْعٌ عَامٍ إِلَى عَامٍ آخَرَ، وَلَا نَمَرَةٌ عَامٌ لِآخَرَ، وَلَوْ اتَّحدَ الْجِنْسُ لِاِنْفَصالِ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ.

الشَّرْطُ (الثَّانِي) مِلْكُهُ أَيْ: النَّصَابُ (وَقْتٌ وَجُوبُهَا) أَيْ: الرَّكَاءُ، وَيَأْتِي (فَلَا تَجِبُ) رَكَاءُ (فِي مُكْتَسَبٍ لِفَاطِ، وَ) لَا فِي (أَجْرَةِ حِصَارٍ) وَنَحْوِهِ وَلَا فِي مُلَكَ بَعْدَ وَقْتِ الْوُجُوبِ بِشَرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ وَنَحْوِهِمَا (وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِأَخْذِهِ) مِنِ الْمُبَاحَاتِ (كَبْطُمٍ وَرَاعِلٍ) بِوَرْنِ جَعْفَرٌ شَعِيرُ الْجَبَلِ (وَبَرْرٌ قُطُونَ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَضَمَّ الْطَّاءِ يُمْدُدُ وَيُقْصَرُ (وَنَحْوُهُ) كَحْبٌ نَمَامٌ وَعَصْصٌ وَأُشَنَّانٌ وَسِمَاقٌ؛ لِإِنَّهُ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَقْتَ الْوُجُوبِ.

وَلَوْ تَبَتَّ بِأَرْضِهِ.

لِإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِحَوْزَهِ (وَلَا يُشْتَرِطُ لِوُجُوبِ رَكَاءِ) (فَعْلُ الرَّزْعِ فَيَرْكَي نِصَابًا حَصَلَ مِنْ حَبْ لَهُ سَقْطًا) لِنَحْوِ سَيْلٍ أَوْ غَيْرِهِ (ب) أَرْضٌ (مِلْكِهِ أَوْ) بِأَرْضِ (مُبَاحَةٍ) لِإِنَّهُ مَلْكُهُ وَقْتٌ وَجُوبُ الرَّكَاءِ، فَلَتْ: وَكَذَا لَوْ سَقْطٌ بِمَمْلُوكَةِ لِغَيْرِهِ إِلَّا غَاصِبًا تَمَلَّكَ رَبُّ الْأَرْضِ رَزْعَهُ عَلَى مَا يَأْتِي.

فَصَلَّ وَيَجِبُ فِيمَا يُشْرِبُ بِلَا كُلْفَةٍ مِمَّا تَقْدَمْ: إِنَّ الرَّكَاءَ تَجِبُ فِيهِ (ك) الَّذِي يُشْرِبُ (بِعُرْوَقِهِ) وَيُسَمَّى بَعْلًا (وَ) كَالَّذِي يُشْرِبُ بِ(غَيْثٍ) وَهُوَ الَّذِي يُرْزَعُ عَلَى الْمَطَرِ (وَ) الَّذِي يُشْرِبُ (بِسَيْحٍ) أَيْ: مَاءِ جَارٍ عَلَى وَجْهِ أَرْضٍ كَهْرٍ وَعَيْنٍ (وَلَوْ) كَانَ السَّقْيُ (بِإِجْرَاءِ مَاءِ حَفِيرَةٍ) حَصَلَ فِيهَا مِنْ تَحْوِي مَطَرٍ أَوْ نَهْرٍ (شَرَاءً) أَيْ: الْمَاءُ، رَبُّ رَزْعٍ وَثَمَرٍ (الْعُشْرُ) فَاعْلُ يَجِبُ، لِلْخَبَرِ وَلِلْدُرَّةِ هَذِهِ الْمُؤْنَةِ، وَهِيَ فِي مِلْكِ الْمَاءِ. لَا فِي السَّقْيِ بِهِ (وَلَا تُؤَثِّرُ مُؤْنَةُ حَفَرٍ نَهْرٍ) وَقَاءَةُ لِفَلَّتِهَا، وَلِإِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ، وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ عَامٍ (وَ) لَا تُؤَثِّرُ مُؤْنَةُ (تَحْوِيلِ مَاءِ) فِي سَوَاقٍ وَإِصْلَاحٍ طَرُقَهِ؛ لِإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ حَتَّى فِي السَّقْيِ بِكُلْفَةٍ، فَهُوَ كَحْرِ الْأَرْضِ (وَ) يَجِبُ فِيمَا يُشْرِبُ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ (بِهَا، كَدوَالِ) جَمْعُ دَالِيَّةِ دُولَابٌ ثُبِيرُ الْبَقْرُ، أَوْ دِلَاءُ صِغَارٌ بِسَنْقِي بِهَا.

(وَ) لَكَ (نَوَاضِحَ) جَمْعُ نَاضِحٍ أَوْ نَاضِحَةٍ، الْبَعِيرُ بِسَنْقِي عَلَيْهِ، وَكَنَاعُورَةُ دُولَابٌ يُدِيرُهُ الْمَاءُ (وَ) لَكَ (تَرْقِيَةُ) الْمَاءِ.

(بِعَرْفٍ وَنَحْوِهِ: نِصْفُهُ) أَيْ الْعُشْرِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا {فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّاضِحِ نِصْفُ الْعُشْرِ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالترْمذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَلِلسَّائِيُّ وَأَبِي دَاؤِدَ وَابْنِ مَاجَهَ {فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ

والأئمّهار واللّعيبون، أَوْ كَانَ بَعْلًا: الْعُشْرُ فِيمَا سَقَى السَّوَاقِي وَالنَّصْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ} وَالسَّوَاقِي وَالنَّوَاضِحُ
الْإِلْيُ بِسْتَقِي عَلَيْهِما سَقَى الْأَرْضِ؛ وَلَأَنَّ الْمَالَ يَحْتَمِلُ مِنَ الْمُوَاسَةِ عِنْدَ حِفَّةِ الْمُؤْتَمِه مَا لَا يَحْتَمِلُ عِنْدَ
كَثْرَتِهِمَا (وَ) يَجِبُ (فِيمَا يُشْرِبُ بِهِمَا) أَيْ: بِكُلْفَهِ وَغَيْرِ كُلْفَهِ (نِصْفَانِ) أَيْ: نِصْفُ مُدْتَهِ بِلَا كُلْفَهِ وَنِصْفُهَا
بِكُلْفَهِ (بِثَلَاثَهِ أَرْبَاعِهِ) أَيْ: الْعُشْرُ، وَنِصْفُهُ لِنِصْفِ الْعَامِ بِلَا كُلْفَهِ وَرُبْعُهُ لِلْآخِرِ (فَإِنْ تَقَوَّتَا) أَيْ: السَّقَى
بِكُلْفَهِ وَالسَّقَى بِغَيْرِهَا، بِلَأَنَّ سَقَى بِأَكْثَرِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ (فَالْحُكْمُ لِأَكْثَرِهِمَا) أَيْ: السَّقَيْنِ (نَفْعًا وَنُؤْمَنًا)
نَصَّا، فَلَا اعْتِباَرٌ بِعَدَ السَّقَيَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مُلْحَقٌ بِالْكُلُّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا هُنَّا.

(فَإِنْ جُهَلَ) مِقْدَارُ السَّقَى فَلَمْ يُذْرِ أَيْهُمَا أَكْثَرُ أَوْ جُهَلَ الْأَكْثَرَ نَفْعًا وَنُؤْمَنًا (فَالْعُشْرُ) وَاجِبٌ احْتِياطًا لِأَنَّ
تَنَامَ الْعُشْرُ تَعَارِضَ فِيهِ مُوجِبٌ وَمُسْقَطٌ فَغَلَبَ الْمُوجِبُ لِيُخْرُجَ مِنَ الْعَهْدَةِ بِيَقِينٍ وَمَنْ لَمْ حَائِطَانِ ضُمِّاً فِي
النِّصَابِ لِكُلِّ حُكْمٍ نَفْسِهِ فِي السَّقَى بِكُلْفَهِ وَغَيْرِهَا.

(وَيُصَدِّقُ مَالِكُ) أَدْعِي السَّقَى بِكُلْفَهِ وَأَنْكَرَ سَاعِ (فِيمَا سَقَى بِهِ) لِأَنَّهُ أَمِينٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ، لِأَنَّ النَّاسَ لَا
يُسْتَحْلِفُونَ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ.

(وَوَقْتُ وُجُوبِ) رَكَأَةٌ (فِي حَبٍ إِذَا اشْتَدَ) لِأَنَّ اشْتِدَادَهُ حَالَ صَالِحَهِ لِلْأَخْذِ وَالنُّوَسِيقِ وَالإِدْخَارِ (وَ) وَقْتُ
وُجُوبِهَا (وَفِي ثَمَرَةِ إِذَا بَدَا صَالِحَهَا) أَيْ بِطِيبِ أَكْلِهَا وَظُهُورِ نُضْجِهَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْخَرْصِ الْمَأْمُورُ بِهِ
لِحِفْظِ الرَّكَأَةِ وَمَعْرِفَةِ قُدْرَهَا فَدَلَّ عَلَى تَعْلُقِ وُجُوبِهَا بِهِ؛ وَلِأَنَّ الْحَبَّ وَالثَّمَرَ فِي الْحَالَيْنِ يُقْصَدَانِ لِلْأَكْلِ
وَالْإِقْتِيَاتِ، وَفِي نَحْوِ صَعْتِرٍ وَوَرَقِ سِدْرٍ اسْتِحْفَافُهُ: أَنْ يُؤْخَذُ عَادَةً.

(فَلَوْ بَاعَ) مَالِكٌ (الْحَبُّ أَوْ الثَّمَرَة) أَوْ وَهَبَهُمَا وَنَحْوُهُ بَعْدُ (أَوْ تَلْفًا) أَيْ: الْحَبُّ وَالثَّمَرَةِ (بِتَعْيِيهِ) أَيْ: الْمَالِكِ
أَوْ تَقْرِيظِهِ (بَعْدَ) الإِشْتِدَادِ وَبَدْوِ الصَّالِحِ (لَمْ شَفَطْ) رَكَأَتُهُ، وَكَذَا لَوْ مَاتَ بَعْدُ، وَلَهُ وَرَثَةٌ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةً
وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا، أَوْ كَانُوا مَدِيَّنِينَ وَنَحْوُهُ.

(وَيَصِحُّ) مِمْنُ بَاعَ حَبًّا أَوْ ثَمَرَةً بَعْدَ الْوُجُوبِ (اشْتِرَاطُ الْإِخْرَاجِ) لِلرَّكَأَةِ (عَلَى مُشْتَرٍ) لِلْعِلْمِ بِهَا، فَكَانَهُ
اسْتَنْثَى قُدْرَهَا، وَوَكَّلَهُ فِي إِخْرَاجِهَا حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَتْ مِنْ مُشْتَرٍ طُولِبَ بِهَا بَائِعُ.
وَيُفَارِقُ مَا إِذَا اسْتَنْثَى رَكَأَةَ نِصَابٍ مَاشِيَّةً لِلْجَهَالَةِ، أَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَبْدُ صَالِحُهُ بِأَصْنَلِهِ، وَشَرَطَ عَلَى بَائِعٍ
رَكَأَتُهُ، لِأَنَّهَا لَا تَعْلُقَ لَهَا بِالْعَوْضِ الَّذِي يَصِيرُ إِلَيْهِ.

(وَ) إِنْ بَاعَ الْحَبَّ أَوْ الثَّمَرَةَ أَوْ تَلْفًا بِتَعْيِيهِ أَوْ تَقْرِيظِهِ (قَبِيلَ) اشْتِدَادُ أَوْ بَدْوُ صَالِحٍ (فَلَا رَكَأَةٌ) لِأَنَّهُ لَمْ
يَمْلِكْهَا وَقْتُ الْوُجُوبِ، وَكَذَا لَوْ مَاتَ قَبْلُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَدِيَّنِينَ، أَوْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةً وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا (إِلَّا إِنْ
قَصَدَ) بِتَعْيِيهِ أَوْ إِتْلَافِهِ قَبْلُ وُجُوبِهَا (الْفِرَارِ مِنْهَا) أَيْ: الرَّكَأَةِ، فَلَا شَفَطُ وَنَقْدَمُ (وَنَقْبُلُ) مِنْهُ (دَعْوَى عَدَمِهِ)
أَيْ: الْفِرَارِ بِلَا قَرِيبَةٍ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَ) يُقْبِلُ مِنْهُ دَعْوَى (النَّافِ) لِلْمَالِ قَبْلُ وُجُوبِ رَكَأَتِهِ لِأَنَّهُ مُؤْتَمِنٌ عَلَيْهِ
(بِلَا يَمِينِ) لِمَا تَقْدَمَ (وَلَوْ أَتُهُمْ) فِيهِ لِتَعَذَّرِ إِقَامَهُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَدَعِيهِ) أَيْ النَّافِ (بَ) سَبَبٌ (ظَاهِرٌ)
كَحَرِيقٌ وَجَرَادٌ (فَكَلَفَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ) أَيْ: إِنَّ السَّبَبَ وُجِدَ لِإِمْكَانِهَا (ثُمَّ يُصَدِّقُ فِيمَا تَلَفَّ) مِنْ مَالِهِ بِذَلِكَ
كَالْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ.

(وَلَا تَسْتَقِرُ) رَكَأَةٌ نَحْوُ حَبٍ وَثَمَرَةٌ (إِلَّا بِجُعْلٍ) لَهُ (فِي جَرِينَ) مَوْضِعٌ شَمِيسِهَا.
يُسَمَّى بِذَلِكَ بِمِصْرَ وَالْعِرَاقِ (أَوْ بَيْدَرِ) هُوَ اسْمُهُ بِالشَّرْقِ وَالشَّامِ (أَوْ مِسْطَاحِ) هُوَ اسْمُهُ بِلُغَةِ آخَرِينَ
(وَنَحْوُهَا) كَالْمِزِيدِ، وَهُوَ بِلُغَةِ الْحِجَازِ.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الخارص إذا خرصن التمر ثم أصابته جائحة قبل الجذاد، فلَا شيء عليه أهله، لأن الله في حكم ما لا تثبت اليدين عليه، ولذلك أمر بوضع الجواح فإن ثف البعض فإن بلغباقي نصاباً ركاها، وإنما (إخراج حب مصنف) من تنبه وتشره.
(و) إخراج (تمر يابس) لحديث الدارقطني عن عتاب بن أسيد {أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرصن العتب زبيبا كما يخرصن التمر} ولا يسمى زبيبا وتمرا حقيقة إلا اليابس وقبس الباقي عليهم ولأن حال تصفيته الحب وجافف التمر حال كمال ونهاية صفات ادخاره ووقفت لزوم الإخراج منه (وعند الأكثرين) من الأصحاب يلزم الإخراج كذلك.

(ولو احتج إلى قطع ما بدا صلاحه قبل كماله لضعف أصل) هـ (أو) لـ (حروف عطش أو) لـ (تحسين بقية أو) وجب قطعه (لكون رطبه لا يترى) أي: لا يصير تمرا (أو) لكون (عنده لا يرى) أي: لا يصير زبيبا، فيخرج عنه تمرا وزبيبا، وإن قطعه قبل الوجوب لمصلحة ما غيره فار منها فلا ركاها فيه (ويعتبر نصابه يابسا) بحسب ما يقول إليه إذا جف.

وإن أخرجها مالك ستبلا ورطبا وعانيا إلى من يأخذ الركاها لنفسه لم يجزه وكانت نفلا. كإخراج صغيرة من ماشية عن كبار، وإن أحذها منه ساع كذلك، فقد أساء ويرده إن بقي بحاله، وإن تلف رد مثله، وإن حفته وصفاه وكأن قدر الواح فف قد استوفاه. وإن كان دونه أحد الباقي وإن زاد رد الفضل.

(ويحرم القطع) للتمر (مع حضور ساع بلا إذنه) لحق أهل الركاها فيها وكون الساعي كلوكيلا عنهم، وتوخذ ركانه بحسب الغالب.

(و) يحرم على مراك، متصدق (شراء ركتاته أو صدقته) ولو من غير أخذها منه (ولا يصح) الشراء لحديث عمر {لا تشرب ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قيمته} متفق عليه وحسما لمادة استرجاع شيء منها حياء أو طمعا في مثتها أو حوفا أن لا يعطيه بعد، فإن عادت إليه بناحو إرت أو وصيية أو هبة أو دين خلت للخبر.

(وسن) لإمام (بعث خارص) أي: حازر يطوف بالنخل والكرم ثم يحرر قدر ما عليها جافا (التمر نخل وكريم بما صلاحها) أي: التمرة.

ل الحديث عائشة {كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود ليخرصن عليهم النخل قبل أن يوكل} متفق عليه.

وفي رواية لأحمد وأبي ذاود [لكي يخصي الركاها قبل أن توكل التمار وفرق] و [خرصن صلى الله عليه وسلم على امرأة بواط القرى حديقة لها] رواه أحمد وهو اجتهاد في معرفة الحق بغالب الظن، فجاز كقويم المتنافيات، وممن كان يرى استحبابة: أبو بكر وعمر رضي الله عنهم (ويكتفي) خارص (واحد) لأنه ينفذ ما اجتهاد فيه كحاكم وقائيف.

(ويعتبر كونه) أي: الخارص (مسلماما أمينا لا ينهم) بكونه من عمودي نسب مخروص عليه دفعا للريبة (خيبرا) بخرص، ولو قذا؛ لأن غير الخبير لا يحصل به المقصود ولا يوثق بقوله (وأجرته) أي: الخارص (على رب المال) لعمله في ماله (والآ) يبعث إمام خارصا (فعليه) أي: مالك نخل وكريم (ما يفعله

خارص) فيُحُرِّصُ الشَّمْرَةَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِتِيقَةٍ عَارِفٍ (يَعْرِفَ) قَدْرَ (مَا يَجِدُ) عَلَيْهِ رَكَاهُ (قَبْلَ تَصْرُفِهِ) فِي الشَّمْرِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَخْلَفٌ فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِقَاءَهُ إِلَى الْجِدَادِ وَالْجَفَافِ لَمْ يَحْتَاجْ لِحَرْصٍ.

(وَلَهُ) أَيْ: الْخَارِصُ أَوْ رَبُّ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَبْعُثْ لَهُ خَارِصٌ (الْخَرْصُ كَيْفَ شَاءَ) إِنْ اتَّحَدَ النَّوْعُ فَإِنْ شَاءَ خَرْصَ كُلَّ نَخْلَةٍ أَوْ كَرْمَةٍ عَلَى حِدَةٍ أَوْ خَرْصَ الْجَمِيعِ دُفْعَةً بِأَنْ يَطْوُفَ بِهِ وَيَنْظُرَ كَمْ فِيهِ رُطْبًا أَوْ عِنْبًا، ثُمَّ كَمْ يَجِيءُ تَمْرًا أَوْ رَبِيبًا.

(وَيَجِدُ خَرْصُ) ثَمَرٌ (مُنْتَوْعٌ) كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حِدَةٍ.

(وَ) يَجِدُ (تَرْكِيَّهُ) أَيْ: الْمُنْتَوْعُ مِنْ ثَمَرٍ وَرَزْعٍ (كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حِدَتِهِ) فَيُحُرِّصُ عَنِ الْجَيْدِ جَيْدًا مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يُجْزِئُ عَنْهُ رَدِيءٌ، وَلَا يُلْزِمُ بِإِخْرَاجِ جَيْدٍ عَنْ رَدِيءٍ (ولُو شَفَّا) أَيْ: خَرْصٌ وَتَرْكِيَّهُ كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حِدَةٍ لِاخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ حَالَ الْجَفَافِ قَلَّهُ وَكَثُرَهُ بِحَسْبِ اللَّجْمِ وَالْمَاوِيَّةِ.

(وَيَجِدُ تَرْكُهُ) أَيْ: الْخَارِصُ (لِرَبِّ الْمَالِ التَّلْثُ أَوِ الرُّبْعُ فِي جَهَنَّمِهِ) خَارِصٌ فِي أَيِّهِمَا يَتَرَكُ (بِحَسْبِ الْمَصْلَحَةِ) لِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمْمَةَ مَرْفُوعًا {فَخُدُوا وَدَعُوا التَّلْثَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا التَّلْثَ فَدَعُوا الرُّبْعَ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبْيُو دَاوُدَ وَالترْمِذِيُّ وَالشَّائِيُّ.

وَلِمَا يَعْرِضُ لِلشَّمَرِ (فَإِنْ أَبَى) خَارِصُ التَّرْكَ (فِي رَبِّ الْمَالِ أَكْلُ قَدْرِ ذَلِكَ) أَيْ التَّلْثُ أَوِ الرُّبْعُ (مِنْ ثَمَرٍ) تَصَّا.

(وَ) يَأْكُلُ مَالِكٌ (مِنْ حَبَّ الْعَادَةِ وَمَا يَحْتَاجُهُ وَلَا يَحْسِبُ) ذَلِكَ (عَلَيْهِ).

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ " لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ غَلَّهِ بِقَدْرِ مَا يَأْكُلُ هُوَ وَعِيَالُهُ وَلَا يُحْتَسِبُ عَلَيْهِ " (وَيَكْمُلُ بِهِ) أَيْ: بِمَا لِهِ أَكْلُهُ (النَّصَابُ إِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ) لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَكْلَهُ (وَتَوْحُّدُ رَكَاهُ مَا سِوَاهُ بِالْقِسْطِ) فَلَوْ كَانَ الشَّمْرُ كُلُّهُ خَمْسَةَ أُوْسُقٍ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا حَسَبَ الرُّبْعَ الَّذِي كَانَ لَهُ أَكْلُهُ مِنْ النَّصَابِ فَيَكْمُلُ، وَتَوْحُّدُ مِنْهُ رَكَاهُ الْبَاقِي وَهُوَ ثَلَاثَةُ أُوْسُقٍ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ وَسُقِّيْهِ (وَلَا يُهْدِي) رَبُّ الْمَالِ مِنِ الرِّزْعِ.

قَالَ أَحْمَدُ وَقَدْ سَأَلَهُ الْمُرْوُذِيُّ عَنْ فَرِيكِ السُّنْبُلِ قَبْلَ أَنْ يُفْسَمَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَيُهْدِي لِلْقَوْمِ مِنْهُ؟ قَالَ: لَا، حَتَّى يُفْسَمَ.

وَأَمَّا الشَّمْرُ فَمَا تَرَكَهُ خَارِصٌ لَهُ صَنَعَ بِهِ مَا شَاءَ (وَيُرَكِّي) رَبُّ مَالٍ (مَا تَرَكَهُ خَارِصٌ مِنْ الْوَاجِبِ) نَصَّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُطُعُ بِتَرْكِ الْخَارِصِ (وَ) يُرَكِّي رَبُّ الْمَالِ (مَا زَادَ عَلَى قَوْلِهِ) أَيْ الْخَارِصُ أَنَّهُ يَجِيءُ مِنْهُ تَمْرًا أَوْ رَبِيبًا كَذَا (عِنْدَ جَفَافِ) لِمَا سَبَقَ.

(وَلَا) يُرَكِّي رَبُّ مَالٍ (عَلَى قَوْلِهِ) أَيْ: الْخَارِصُ (إِنْ نَقَصَ) الشَّمْرُ عَمَّا قَالَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا رَكَاهُ عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ.

وَإِنْ ادْعَى غَلَطَ خَارِصٍ وَاحْتَمَلَ قَبْلَ قَوْلِهِ بِلَا يَمِينٍ وَلَا كَغْلَطٍ تَحْوِي نِصْفٌ لَمْ يُقْبِلُ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ كَدَعْوَاهُ.

وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدَيِّ إِلَّا كَذَا قَبْلَ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ يَتَلَفُّ بِعَضُهُ بِآفَةٍ لَا يَعْلَمُهَا.

(وَمَا تَلَفَّ) مِنْ ثَمَرٍ (عِنْبًا أَوْ رُطْبًا بِفِعْلِ مَالِكٍ) هِمَا (أَوْ بَ) تَفْرِيطِهِ (ضَمِنَ رَكَاهَهُ) أَيْ: التَّالِفَ (بِخَرْصِهِ رَبِيبًا أَوْ تَمْرًا) أَيْ: بِمَا كَانَ يَجِيءُ مِنْهُ تَمْرًا أَوْ رَبِيبًا لَوْ لَمْ يَتَلَفُ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ يُلْزِمُهُ تَحْقِيفُ الرُّطْبِ وَالْعِنْبِ

بِخَلَافِ الْأَجْنَبِيِّ لَوْ أَنْلَفُهُمَا فَيَضْمِنُهُ بِمِثْلِهِ رُطْبًا أَوْ عِنْبًا.
وَإِنْ تَلِفَا لَا يِفْعَلُ مَالِكٌ وَلَا يَنْقُرِيطُهُ سَقْطًا زَكَائِهِمَا وَتَقْدَمَ.

(لَا يُخْرِصُ غَيْرُ نَحْنٍ وَكَرِيمٌ) لَأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِهِمَا وَثَمَرُهُمَا تَجْتَمِعُ فِي الْعُذُوقِ وَالْعَاقِدِ، فَيُمْكِنُ إِثْيَانُ الْحَرْصِ عَلَيْهَا، وَالْحَاجَةُ إِلَى أَكْلِهَا رَطْبَةٌ أَشَدُّ مِنْ غَيْرِهَا فَأَمْتَنَعَ الْقِيَاسُ، وَلَا خِلَافٌ إِنَّ الْحَرْصَ لَا يَنْخُلُ الْحُبُوبَ.

فَصُلُّ الْرَّكَاءُ فِي خَارِجٍ مِنْ أَرْضٍ مُسْتَعَارٍ (عَلَى مُسْتَعِيرٍ) دُونَ مُعِيرٍ.
(وَ) الْرَّكَاءُ فِي خَارِجٍ مِنْ أَرْضٍ مُؤَجَّرٍ عَلَى (مُسْتَأْجِرٍ) أَرْضٍ (دُونَ مَالِكٍ) هَا؛ لِأَنَّهَا زَكَاءُ مَالٍ فَكَانَتْ عَلَى مَالِكِهِ كَالسَّائِمَةِ.

وَكَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا يَتَجَرُّ فِيهِ، وَلِأَنَّ الْرَّكَاءَ مِنْ حُوقِ الزَّرْعِ.
وَلِذَلِكَ لَوْ لَمْ تُرْرَعْ لَمْ تَجِبْ وَتَنْقُرْ بِقَدْرِ الزَّرْعِ بِخَلَافِ الْخَرَاجِ، فَإِنَّهُ مِنْ حُوقِ الْأَرْضِ عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ.
(وَمَتَى حَصَدَ غَاصِبُ أَرْضٍ زَرْعَهُ) مِنْ أَرْضٍ مَعْصُوبَةٍ بِأَنَّ لَمْ يَتَمَكَّنْ رَبُّهَا قَبْلَ حَصَادِهِ (زَكَاءُهُ) غَاصِبٌ لِاِسْتِقْرَارٍ مِلْكِهِ عَلَيْهِ (وَبِرُّكِيهِ) أَيْ: الْأَرْضِ الْمَعْصُوبَةِ (إِنْ تَمَكَّنَهُ أَيْ: الزَّرْعَ (قَبْلَهُ حَصَدِهِ)، وَلَوْ بَعْدَ اِسْتِدَادٍ لِأَنَّهُ يَتَمَكَّنُ بِمِثْلِ بَدْرِهِ، وَعِوْضٍ لَوَاحِقَهُ، فَقَدْ اِسْتَدَادَ مِلْكُهُ إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ، فَكَانَهُ أَحَدَهُ إِذَنْ).

(وَيَجْتَمِعُ عُشْرُ وَحَرَاجٌ فِي) أَرْضٍ (خَرَاجِيَّةٍ) لِعُمُومٍ {وَمِمَّا أَحْرَجْنَا لَكُمْ مِنْ الْأَرْضِ} وَحَدِيثٌ {فِيمَا سَقَثَ السَّمَاءُ الْعُشْرُ} وَغَيْرِهِ، فَالْخَرَاجُ فِي رَقْبَتِهَا وَالْعُشْرُ فِي غَلَّتِهَا؛ وَلِأَنَّ سَبَبَ الْخَرَاجِ التَّمَكُّنُ مِنَ الْإِنْتَقَاعِ وَسَبَبَ الْعُشْرِ وُجُودُ الْمَاءِ، فَجَازَ اِجْتِمَاعُهُمَا كَأُجْرَةٍ حَانُوتِ الْمُتَجَرِّ وَرَكَاتِهِ.
(وَهِيَ) أَيْ: الْأَرْضُ الْخَرَاجِيَّةُ ثَالِثَةُ أَصْرُبٍ (مَا فَتَحْتَ عَنْوَةً) أَيْ: قَهْرًا وَغَلَبةً بِالسَّيْفِ (وَلَمْ تَقْسُمْ) بَيْنَ الْغَانِمِينَ غَيْرَ مَكَّةَ.

(وَ) الثَّالِثَةُ (مَا جَلَّا عَنْهَا أَهْلُهَا حَوْفًا مِنَّا، وَ) الثَّالِثَةُ (مَا صُولِحُوا) أَيْ: أَهْلُهَا (عَلَى أَنَّهَا) أَيْ: الْأَرْضَ (الَّتِي وَنْقُرُهَا مَعْهُمْ بِالْخَرَاجِ) وَلَا زَكَاءً عَلَى مَنْ بِيَدِهِ أَرْضٌ خَرَاجِيَّةٌ فِي قَدْرِ الْخَرَاجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَخْرَى يُقَابِلُهُ، فَإِنْ كَانَ فِي غَلَّتِهَا مَا لَا زَكَاءً فِيهِ كَحْوٌ وَمِسْمِشٌ وَخَضْرَوَاتٍ، وَفِيهَا زَرْعٌ فِيهِ الْرَّكَاءُ جَعَلَ مَا لَا زَكَاءً فِيهِ فِي مُقَابِلَةِ الْخَرَاجِ إِنْ وَفَى بِهِ، لِأَنَّهُ أَحْوَطُ لِلْقُرَاءِ، وَرَكَى مَا فِيهِ الْرَّكَاءُ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَلَّةٌ إِلَّا مَا فِيهِ الْرَّكَاءُ أَدَى الْخَرَاجَ مِنْ غَلَّتِهَا وَرَكَى الْبَاقِي إِنْ بَلَغَ نِصَابًا.

(وَ) الْأَرْضُ (الْعُشْرِيَّةُ) حَمْسَةُ أَصْرُبٍ (مَا أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا كَالْمَدِينَةِ وَتَحْوِهَا) كَجُواْئِيَّةٌ مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ.
(وَ) الثَّالِثَةُ (مَا احْتَطَهُ الْمُسْلِمُونَ كَالْبَصَرَةَ) بِتَثْبِيتِ الْبَاءِ (وَتَحْوِهَا) كَمَدِينَةٍ وَاسِطَةً.

(وَ) الثَّالِثَةُ (مَا صُولَحَ أَهْلُهَا عَلَى أَنَّهَا) أَيْ الْأَرْضَ (لَهُمْ بِخَرَاجٍ يُضْرِبُ عَلَيْهِمْ، كَالْيَمَنِ، وَ) الرَّابِعَةُ (مَا فَتَحْ عَنْوَةً وَقُسْمَ) بَيْنَ غَانِمِيهِ (كَنْصُفٍ حَيْبَرٍ، وَ) الْخَامِسَةُ (مَا أَفْطَعَهُ الْخُلَافَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ السَّوَادِ) أَيْ: أَرْضِ الْعِرَاقِ (إِفْطَاعٌ تَمْلِيَكٍ) كَالَّذِي أَفْطَعَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَخَبَابَ نَصَّا، وَحَمَلَهُ الْقَاضِي عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُمْلِكُوا الْأَرْضَ بِلْ أَفْطَعُوهُ الْمُنْفَعَةَ، وَأَسْقَطَ الْخَرَاجَ عَنْهُمْ لِلْمَصْلَحةِ، أَيْ: لِأَنَّهَا وَقْفٌ كَمَا يَأْتِي.

(وَلَا هُلُ الذِّمَّةَ شَرَأُهُمَا) أَيْ: الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ وَالْعُشْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَالٌ مُسْلِمٌ يَجِبُ فِيهِ حَقٌّ لِأَهْلِ الرِّزْكَةِ، فَلَمْ يُمْنَعِ الدِّمَيِّ مِنْ شَرَائِهِمَا كَالسَّائِمَةِ.

وَيُكْرَهُ لِمُسْلِمٍ بَيْعُهُمَا أَوْ إِجَارُهُمَا أَوْ إِعَارُهُمَا أَوْ أَحْدُهُمَا لِذِمَّيِّ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِسْقَاطِ عُشْرِ الْخَارِجِ مِنْهُمَا، وَشِرَاءُ الْخَرَاجِيَّةِ قَبْلُهَا بِمَا عَلَيْهَا مِنْ الْخَرَاجِ فَلَيْسَ بَيْعًا شَرْعِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهَا عَلَى الْمُدْهَبِ إِلَّا إِذَا بَاعَهَا الْإِمَامُ لِمَصْلَحَةِ أَوْ غَيْرِهِ، وَحَكْمُ بِهِ مَنْ يَرَاهُ.

(وَلَا تَصِيرُ بِهِ) أَيْ: شِرَاءُ الدِّمَيِّ الْأَرْضَ (الْعُشْرِيَّةَ حَرَاجِيَّةَ) كَمَا لَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمَّيٌّ تَغْلِيَّ (وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِمْ) أَيْ: أَهْلُ الذِّمَّةِ إِذَا اشْتَرَوْا الْأَرْضَ الْعُشْرِيَّةَ أَوْ الْخَرَاجِيَّةَ أَوْ اسْتَأْجَرُوهُمَا وَنَحْوُهُ لِأَنَّهُ رِزْكَةٌ وَقُرْبَةٌ، وَلَيْسُوا أَهْلَهَا، وَإِنْ مَلَكُهَا تَغْلِيَّ وَرَزَعٌ أَوْ غَرَسٌ فِيهَا وَحَصَلَ مَا يُرْكَيْ كَانَ عَلَيْهِ عُشْرَانِ نَصَّا. يُصْرِفُانِ مَصْرِفَ الْجِزْيَةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ سَقْطَ عَنْهُ أَحْدُهُمَا، وَصَرْفَ الْآخَرَ مَصْرِفَ الرِّزْكَةِ. فَصُنْلُ وَيَجِبُ فِي الْعَسْلِ مِنَ النَّحْلِ الْعُشْرُ نَصَّا قَالَ: قَدْ أَخَذَ عُمْرُ مِنْهُمُ الْرِزْكَةَ.

قَالَ الْأَئْمَرُ: قُلْتَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ يَتَطَوَّعُونَ بِهِ؟ قَالَ: لَا بُلْ أَخَذَ مِنْهُمْ (سَوَاءً أَخَذَهُمْ) أَيْ: الْعَسْلَ (مِنْ مَوَاتِ) كَرْؤُسِ جِبَالٍ (أَوْ) مِنْ أَرْضِ (مَمْلُوكَةِ) لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ عُشْرِيَّةِ أَوْ حَرَاجِيَّةِ.

لِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شَعْبِيْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ {أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْخُذُ فِي رَمَانِهِ مِنْ قِرْبِ الْعَسْلِ: مِنْ كُلِّ عَشْرِ قِرْبَةَ، مِنْ أَوْسَطِهَا} رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَرَوَى الْأَئْمَرُ عَنْ أَبِي دُبَابٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ "أَنَّ عُمَرَ أَمْرَهُ فِي الْعَسْلِ بِالْعُشْرِ" وَيُفَارِقُ الْعَسْلَ الْلَّبَنَ بِأَنَّ الرِّزْكَةَ وَاجِبَةٌ فِي أَصْلِ الْلَّبَنِ، وَهُوَ السَّائِمَةُ، بِخِلَافِ الْعَسْلِ، وَبِأَنَّ الْعَسْلَ مَأْكُولٌ فِي الْعَادَةِ مُتَوَلِّدٌ مِنَ الشَّجَرِ؛ لِأَنَّ النَّحْلَ يَقْعُدُ عَلَى نَوْرِ الشَّجَرِ فَيَأْكُلُهُ فَهُوَ مُتَوَلِّدٌ مِنْهُ، مَكِيلٌ، مُدَحَّرٌ فَأَشْبَهُهُ التَّمَرُ (وَنِصَابُهُ)

أَيْ: الْعَسْلِ (مِائَةُ وَسِتُّونَ رِطْلًا عِرَاقِيَّةً) وَذَلِكَ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ نَصَّا، جَمْعُ فَرَقٍ يُفْتَحُ الرَّاءِ لِمَا رَوَى الْجُورَجَانِيُّ عَنْ عُمَرَ "أَنَّ أَنَاسًا سَأَلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَعَ لَنَا وَادِيَا بِالْيَمَنِ فِيهِ خَلَايا مِنْ نَحْلٍ وَإِنَا نَحْدُدُ نَاسًا يَسْرُفُونَهَا فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ أَدِينُمْ صَدَقَتْهَا مِنْ كُلِّ عَشْرِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا حَمَيْنَاهَا لَكُمْ" وَالْفَرْقُ - مُحَرَّكًا - سِتَّةُ عَشَرَ رِطْلًا عِرَاقِيَّةً وَهُوَ مَكِيلٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَدِينَةِ ذَكَرُهُ الْجَوَهْرِيُّ وَالْفَرْقُ سِتَّةُ أَفْسَاطٍ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَصْعِ

(وَلَا رِكَاهَ فِيمَا يَنْزِلُ مِنْ السَّمَاءِ عَلَى الشَّجَرِ كَالْمَنْ وَالتَّرَجِيلِ، وَالشَّيْرُحُشُكَ وَنَحْوُهَا، كَاللَّادَنِ، وَهُوَ ظَلُّ وَنَدَى يَنْزِلُ عَلَى نَبْتِ تَأْكُلُهُ الْمَعْرَى) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ الْمَعْرُ وَاحِدٌ وَهُوَ اسْمُ حِنْسٍ، وَوَاحِدُ الْمَعْرَى: مَا عَزَّ (فَقَعْلَقُ تِلْكَ الرُّطُوبَةِ بِهَا) أَيْ: الْمَعْرَى (فَقُوْخُدُ) مِنْهَا لِعَدَمِ الْتَّصْنِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ أَشْبَهُهُ سَائِرَ الْمُبَاحَاتِ مِنْ الصَّيْدِ وَثَمَارِ الْجِبَالِ مَعَ أَنَّهُ الْقِيَاسُ فِي الْعَسْلِ، لَوْلَا الْأَئْمَرُ فِيهِ.

(وَتَضْمِينُ أَمْوَالِ الْعُشْرِ، وَ) تَضْمِينُ أَمْوَالِ (الْخَرَاجِ بِقُدْرِ مَعْلُومِ بَاطِلٍ) نَصَّا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْإِقْتِسَارَ عَلَيْهِ فِي تَمَلِّكِ مَا زَادَ وَعُرِمَ مَا نَقَصَ، وَهَذَا مُنَافٍ لِمَوْضُوعِ الْعَمَالَةِ وَحُكْمِ الْأَمَانَةِ، سُئِلَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ عَنْ تَقْسِيرِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ "الْقَبَالَاتُ رِبَا" قَالَ: هُوَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقُرْبَةَ وَفِيهَا الْغُلُوجُ، وَالنَّحْلُ، فَسَمَاءُهُ رِبَا أَيْ: فِي حُكْمِهِ فِي الْبُطَلَانِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ "إِيَّاكُمْ وَرَبِّنَا أَلَا وَهِيَ الْقَبَالَاتُ أَلَا وَهِيَ الدُّلُّ وَالصَّعَارُ" وَالْقَبَالُ الْكَفِيلُ.

فَصُنْلُ وَفِي الْمَعْنِ بِكَسْرِ الدَّالِ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي عَدَنَ بِهِ الْجَوَهْرُ وَنَحْوُهُ، سُمِيَّ بِهِ لِعْدُونَ مَا أَنْبَتَهُ اللَّهُ

فيه، أي: إقامتُه بِهِ ثُمَّ سُمِيَ بِهِ الْجَوْهَرُ وَتَحْوُهُ وَسَوَاءُ الْمُنْطَبِعُ وَغَيْرُهُ (وَهُوَ) أي: المَعْدُنُ (كُلُّ مُنَوَّلٍ فِي الْأَرْضِ لَا مِنْ جِسْهَا) أي: الْأَرْضِ لِيُخْرِجَ التُّرَابَ (وَلَا نَبَاتَ كَذَهِبٍ وَفِضَّةٍ وَجَوْهَرٍ وَبِلْوَرٍ وَعَقِيقٍ وَصُفْرٍ وَرَصَاصٍ وَحَدِيدٍ وَكُحْلٍ وَزَرْبِيْخَ وَمَغْرِبَةَ وَكَبْرِيَّتَ وَرِزْبِيَّتَ وَرِلْمَحَ وَزَرِبِيَّقَ وَقَارِ وَنِفْطَ) بِكَسْرِ النُّونِ وَفَشْحَهَا (وَتَحْوِي ذَلِكَ) كَيَاقْوَتٍ وَبَنْقَشٍ وَزَرْبَرْجَدٍ وَفَيْرَوْرَجَ وَمُومِيَا وَيَشْمُ.

قالَ أَحْمَدُ: كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَعْدِنِ فِيهِ الرِّكَاثُ، حَيْثُ كَانَ، فِي مِلْكِهِ أَوْ فِي الْبَرَارِيِّ.
وَجَرَمَ فِي الرِّعَايَا وَغَيْرِهَا: بِأَنَّ مِنْهُ رُخَامًا وَبِرَاماً وَحَجَراً وَمِنْ تَحْوُهَا، وَحَدِيدَتْ {لَا رِكَاثَةَ فِي حَجَرِ} إِنْ صَحَّ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَحْجَارِ الَّتِي لَا يُرْغَبُ فِيهَا عَادَةً، قَالَهُ الْفَاضِيُّ (إِذَا اسْتَخْرَجَ: رُبْعُ الْعَشْرِ) لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ} الْأُيُّهَ وَلِأَنَّهُ مَالٌ أَيُّهُمْ غَنِمَهُ أَخْرَجَ خُمُسَهُ.
(إِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ مَعْدِنِ وَجَبَتْ رِكَاثُهُ) كَالْدَهْبِ وَالْفِضَّةِ (مِنْ عَيْنِ نَفْدٍ) أي: دَهْبٌ وَفِضَّةٌ (وَ) مِنْ (قِيمَةٍ غَيْرِهِ) أي: النَّفْدُ يُصْرَفُ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ.

لِحَدِيثِ مَالِكٍ فِي الْمُوَطَّأِ وَأَبِي دَاؤِدَ {أَنَّ الَّتِيَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُرْنَى الْمَعَادِنَ الْقُبْلِيَّةَ وَهِيَ مِنْ نَاحِيَةِ الْفَرْعَوْنِ فَتِلَكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الرِّكَاثُ إِلَى الْيَوْمِ} قَالَ أَبُو عَبْدِهِ: الْقُبْلِيَّةُ بِلَادٌ مَعْرُوفَةُ بِالْحِجَازِ (بِشَرْطِ بُلُوغِهِمَا) أي: النَّفْدُ وَقِيمَةُ غَيْرِهِ (نِصَابًا بَعْدَ سَبْكٍ وَتَصْنِيفِهِ) كَحَبٌ وَثَمَرٌ، فَلَوْ أَخْرَجَ رُبْعَ عُشْرِ بِتْرَابِهِ قَبْلَ تَصْنِيفِهِ رُدَّ إِنْ كَانَ بِأَقِيَا، وَلَا فَقِيمَتُهُ، وَيُفْبِلُ قَوْلُ أَخْذِهِ فِي قُرْبَهُ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ، فَإِنْ صَفَاهُ فَكَانَ قَدْرُ الْوَاجِبِ أَجْرًا، وَإِنْ زَادَ الرِّيَادَةَ إِلَّا أَنْ يَسْمَحَ لَهُ بِهَا الْمُحْرِجُ، وَإِنْ نَقْصَ فَعَلَى الْمُحْرِجِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا فِيهِ فِي الْحَاشِيَةِ.

(وَلَا يُحْسَبُ بِمُؤْتَمِرِهَا) أي: السَّبَكُ وَالْتَّصْنِيفَةُ فَيُسْقِطُهَا وَيُرْكِي الْبَاقِي بِلِ الْكُلِّ، وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ دَيْنَا كَمُؤْنَةٍ حَصَادٍ وَدِيَاسٍ، وَفِي كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ مَا ذَكَرْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ (وَلَا) يُحْسَبُ (بِمُؤْنَةٍ اسْتَخْرَاجِ) مَعْدِنٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ دَيْنَا، فَإِنْ كَانَتْ دَيْنَا رَكَّى مَا سِوَاهَا، كَالْخَرَاجِ سِبَقَهَا الْوُجُوبُ.
(وَ) يُشْرَطُ (كَوْنُ مُحْرِجٍ) مَعْدِنٍ (مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ) لِلرِّكَاثَةِ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ مُكَانِبًا أَوْ مَدِينَا يَنْفَعُ بِهِ النَّصَابُ لَمْ تَلِمْهُ كَسَائِرُ الْرِّكَوَاتِ وَحَدِيثِ الْمَعْدِنِ جُبَارٌ {وَفِي الرِّكَاظِ الْخَمْسُ}.
قالَ الْفَاضِيُّ.

وَغَيْرُهُ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ "الْمَعْدِنُ جُبَارٌ" إِذَا وَقَعَ عَلَى الْأَجْيَرِ شَيْءٌ وَهُوَ يَعْمَلُ فِي الْمَعْدِنِ فَقَتَلَهُ.
لَمْ يَلِمْ الْمُسْتَأْجِرُ شَيْءٌ فَتَجِبُ رِكَاثَةُ الْمَعْدِنِ بِالشَّرْطَيْنِ (وَلَوْ) اسْتَخْرَجَهُ (فِي دَفَعَاتٍ) كَثِيرَةٍ (لَمْ يَهْمِلْ الْعَمَلَ بَيْنَهُمَا) أي: الدَّفَعَاتِ (بِلَا عُدْرٍ) مِنْ تَحْوِي مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ وَإِصْلَاحٌ لَهُ وَاسْتِغَالٌ بِتُرَابٍ يَخْرُجُ بَيْنَ النَّبَلَيْنِ، أي: الْإِصَابَتَيْنِ أَوْ هَرَبَ عَدِيدًا ثَلَاثَةَ أَيَّامَ (أَوْ) كَانَ لَهُ عُدْرٌ وَلَمْ يُهْمِلْ الْعَمَلَ (بَعْدَ رَوَالِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) فَإِنْ أَهْمَلَهُ ثَلَاثَةَ فَأَكْتَرَ بِلَا عُدْرٍ فَلِكُلِّ مَرَّةٍ حُكْمُهَا.
(وَيَسْتَقِرُ الْوُجُوبُ) فِي رِكَاثَةِ مَعْدِنٍ (بِإِحْرَازِهِ) فَلَا تَسْقُطُ بِتَأْفِهِ بَعْدَهُ مُطْلَقاً، وَقَبْلَهُ بِلَا فَعْلِهِ وَلَا تَقْرِيْطٌ تَسْقُطُ (فَمَا بَاعَهُ) مِنْ مُحْرِزٍ مِنْ مَعْدِنٍ (تُرَابًا) بِلَا تَصْنِيفَةٍ وَبَلَغَ نِصَابًا وَلَوْ بِالضَّمِّ (رِكَاثَةُ كَتْرَابٍ صَاغَةٍ) وَيَصْحُ بَيْعُ تُرَابٍ مَعْدِنٍ بِغَيْرِ جِسْهِ، وَإِنْ اسْتَتَرَ الْمُعْصُودُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ بِأَصْلِ الْحَلْقَةِ، فَهُوَ كَبِيعٌ تَحْوِي لَوْزٍ فِي قِشْرَهُ، وَقِيسٌ عَلَيْهِ تُرَابٌ صَاغَةٌ: لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَمَيِّزُهُ عَنْ تُرَابِهِ إِلَّا فِي ثَانِي الْحَالِ بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، وَبِذَلِكَ أَحْمَلَتْ جَهَالَةُ اخْتِلاطِ الْمُرْكَبَاتِ مِنْ مَعَاجِينَ وَتَحْوُهَا، وَتَحْوِي أَسَاسَاتِ الْحِيطَانِ.

(و) **الْمَعْدِنُ (الْجَامِدُ الْمُخْرَجُ مِنْ)** أَرْضٌ (مَمْلُوكَةٌ لِرَبِّهَا) أَيْ: الْأَرْضِ، أَخْرَجَهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ بِمِلْكَةِ الْأَرْضِ (لَكِنْ لَا تَنْزَمُهُ رَكَاثَةُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى يَدِهِ) كَمَدْفُونٍ مَسْيِّ، وَالْجَارِي الَّذِي لَهُ مَادَةٌ لَا تَنْقَطُعُ لِمُسْتَخْرِجِهِ.

(وَلَا تَنْكَرُ رَكَاثَةُ مُعْشَرَاتٍ) لِأَنَّهَا غَيْرُ مُرْصَدَةٍ لِلَّئَمَاءِ، فَهِيَ كَعُرُوضِ الْقِيَةِ بِلْ أَوْلَى لِتَقْصِيهَا بِنَحْوِ أَكْلٍ.

(وَلَا) تَنْكَرُ أَيْضًا رَكَاثَةُ (مَعْدِنٍ) لِأَنَّهُ عَرْضٌ مُسْتَقَدٌ مِنَ الْأَرْضِ أَشْبَهُ الْمُعْشَرَاتِ (غَيْرُ نَقْدٍ) فَتَنْكَرُ رَكَاثَةُ، لِأَنَّهُ مُعَدٌ لِلَّئَمَاءِ كَالْمَوَاشِيِّ.

(وَلَا يُضْمِنُ جِنْسً) مِنْ مَعَادِنِ (إِلَيْهِ) جِنْسٍ (آخَرَ فِي تَكْمِيلِ نِصَابٍ) كَبَقِيَّةِ الْأَمْوَالِ (غَيْرِهِ) أَيْ النَّقْدِ، فَيُضْمِنُ ذَهَبٌ إِلَى فِضَّةٍ مِنْ مَعْدِنٍ وَغَيْرِهِ لِمَا يَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ (وَيُضْمِنُ مَا تَعَدَّدُتْ مَعَادِنُهُ) أَيْ: أَماكِنُ اسْتِخْرَاجِهِ (وَاتَّحَدَ جِنْسُهُ) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ كَزَرْعِ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي أَماكِنَ.

(وَلَا زَكَاةً فِي مِسْنِيَ وَرِبَادِ، وَلَا فِي مُخْرَجٍ مِنْ بَحْرِ كَسَمِيْكَ وَلُؤْلُؤِ وَمِرْجَانِ) مِنْ خَواصِهِ: أَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ يَسْرُحُ الصَّدْرُ وَيُفْرِحُ الْفَلْبَ (و) لَا فِي (غَيْرِ وَتَحْوِهِ) وَلَوْ بَلَغَ نِصَابًا؛ لِأَنَّ الْأَصْنَلَ عَدْمُ الْوُجُوبِ، وَكَانَ الْعَنْبَرُ وَغَيْرُهُ يُوجَدُ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَهْدُ حُلَافَائِهِ، وَلَمْ يُنْقُلْ عَنْهُ وَلَا عَنْهُمْ فِيهِ سُنْنَةٌ، فَوَجَبَ الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْنَلِ.

فَصُلُّ الرِّكَازُ الْكُثُرُ أَخِذَ مِنْ دُفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ بِكَسْرِ الدَّالِ أَيْ: دَفَنِهِمْ (أَوْ) دِفْنِ (مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ كُفَّارٍ فِي الْجُمْلَةِ) سُمِّيَّ بِهِ مِنْ الرُّكُوزِ أَيْ: الْعَيْنِ، وَمِنْهُ رَكَزْتُ الرُّمْحَ إِذَا غَيَّبْتُ أَسْفَلَهُ فِي الْأَرْضِ، وَمِنْهُ الرِّكَازُ الصَّوْتُ الْخَفِيُّ وَيَلْحُقُ بِالدَّفْنِ مَا وُجِدَ عَلَى وَجْهِ أَرْضٍ وَبِأَيْتِيْ (عَلَيْهِ) كُلُّهُ (أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عَلَامَةٌ كُفِّرٌ فَقْطُ) أَيْ: لَا عَلَامَةٌ إِسْلَامٌ (وَفِيهِ) أَيْ: الرِّكَازِ إِذَا وُجِدَ (وَلَوْ) كَانَ (فَقِيلًا أَوْ عَرْضًا الْخَمْسُ) عَلَى وَاجِدِهِ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمَّيِّ وَكَبِيرِ وَصَغِيرِ وَمُكَانِيْ وَعَاقِلِ وَمَجْنُونِ.

لِعُومُونَ حَدِيثٌ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا {وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ} مُنْفَقٌ عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ وَغَيْرُهُ.

(يُصْرُفُ) أَيْ: يَصْرُفُهُ الْإِمَامُ.

وَلِوَاجِدِهِ أَيْضًا نَفَرْقَتُهُ بِنَفْسِهِ (مَصْرِفُ الْفَيْءِ الْمُطْلَقِ لِلْمَصَالِحِ كُلُّهَا) نَصَانِ.

لِمَا رَوَى أَبُو عَبْدِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ "أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مَدْفُونَةً خَارِجَ الْمَدِينَةِ، فَأَتَى بِهَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَأَخَذَ مِنْهَا مِائَةً دِينَارٍ وَدَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ بِقِيَّتِهَا وَجَعَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُقْسِمُ الْمِائَتَيْنِ بَيْنَ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَى أَنْ فَضَلَ مِنْهَا فَضْلَهُ فَقَالَ: أَيْنَ صَاحِبُ الدَّنَانِيرِ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ فَقَالَ عُمَرُ: حُذْهِ الدَّنَانِيرُ فِيهِ لَكَ " وَلَوْ كَانَ الْخَمْسُ رَكَاثَةً لَحَصَّ بِهِ أَهْلُ الرِّكَازِ، وَلِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الدَّمَيِّ.

وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا.

وَلِلْإِمَامِ رُدُّ الْخَمْسِ الرِّكَازِ أَوْ بَعْضِهِ لِوَاجِدِهِ بَعْدَ قَبْضِهِ وَتَرْكِهِ لَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَالْخَرَاجِ؛ لِأَنَّهُ فِي ء (وَبَاقِيهِ) أَيْ: الرِّكَازِ (لِوَاجِدِهِ) لِلْخَبَرِ (وَلَوْ) كَانَ (أَجِيرًا) لِنَحْوِ نَفْضِ حَانِطٍ أَوْ حَفْرٍ بِتِرِ (لَا) أَنْ كَانَ أَجِيرًا (لِطَلَبِهِ) أَيْ الرِّكَازِ فَيَكُونُ لِلْمُسْتَأْجِرِ؛ لِأَنَّ الْوَاجِدَ نَائِبُهُ فِيهِ (أَوْ مُكَانِبًا أَوْ مُسْتَأْمِنًا) فَبَاقِي مَا وَجَدَهُ لَهُ.

وَإِنْ كَانَ قِنَا فَلِسِيَّدِهِ وَسَوَاءَ وَجَدَهُ (بِدَارِنَا مَدْفُونًا بِمَوَاتٍ أَوْ شَارِعٍ أَوْ) فِي (أَرْضٍ مُنْتَقَلَةٍ إِلَيْهِ) أَيْ الْوَاجِدِ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا وَلَمْ يَدْعُهُ مُنْتَقَلَةً عَنْهُ (أَوْ) فِي أَرْضٍ (لَا يَغْنُ مَالُكُهَا أَوْ عَلَمَ) مَالُكُهَا (وَلَمْ يَدْعُهُهُ أَيْ: الرِّكَازِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ، بَلْ مُوَدَّعٌ فِيهَا أَشْبَهُ الصَّيْدِ يَمْلِكُهُ آخِذُهُ.

(وَمَتَى ادْعَاهُ) أَيْ: الرِّكَازِ مَالِكُ الْأَرْضِ (أَوْ) ادْعَاهُ (مَنْ انْتَقَلَتْ) الْأَرْضُ (عَنْهُ بِلَا بَيْنَةٍ وَلَا وَصْفٍ) لِلرِّكَازِ (حَلَفَ وَأَخْذَهُ) أَيْ الرِّكَازُ؛ لِأَنَّ يَدَ مَالِكِ الْأَرْضِ عَلَى الرِّكَازِ وَيَدَ مَنْ انْتَقَلَتْ عَنْهُ الْأَرْضُ كَائِنَتْ عَلَيْهِ بِكُونِهَا عَلَى مَحَلِّهِ.

وَيَعْرُمُ وَاحِدٌ خُمْسَهُ إِنْ أَخْرَجَهُ اخْتِيَارًا (أَوْ ظَاهِرًا) بِأَنْ وَجَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ (بِطَرِيقٍ غَيْرِ مَسْلُوكٍ) فَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا بِطَرِيقٍ مَسْلُوكٍ فَلَقْطَةً (أَوْ) وَجَدَهُ ظَاهِرًا بِ(خَرَبَةٍ بِدارِ إِسْلَامٍ أَوْ) بِدارِ (حَرْبٍ وَقَرَرْ) وَاجْدُهُ (عَلَيْهِ وَحْدَهُ أَوْ) قَدَرَ عَلَيْهِ (بِجَمَاعَةٍ لَا مَنْعَةَ لَهُمْ) أَيْ: لَا قُوَّةَ لَهُمْ عَلَى دَفْعِ الْعُدُوِّ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَا حُرْمَةَ لَهُ أَشْبَهَ مَا لَوْ وَجَدَهُ بِمَوَاتٍ فَإِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَعْنِينِ بِدارِ حَرْبٍ بِجَمَاعَةٍ لَهُمْ مَنْعَةٌ كَانَ كَالْغَنِيمَةِ؛ لِأَنَّ قُوَّتَهُمْ أَوْ صَلَانَهُمْ إِلَيْهِ، فَيُخَمِّسُ الْمَعْدُنَ أَيْضًا بَعْدَ إِخْرَاجِ رُبْعِ عُشْرِهِ (وَمَا) وَجَدَ كَمَا نَقَمَ وَ (خَلَا مِنْ عَلَمَةٍ) كُفَّارٌ، كَاسِمَاءٌ مُلُوكُهُمْ أَوْ صُورُهُمْ أَوْ صُورَ أَصْنَامِهِمْ أَوْ صُلْبَانِهِمْ وَتَحْوِهَا (أَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ عَلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ) (الْقُطْطَةُ) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مَالُ مُسْلِمٍ، لَمْ يَعْلَمْ زَوَالَ مِلْكِهِ، وَتَغْلِيْبًا لِحُكْمِ دَارِ الْإِسْلَامِ.

(وَوَاجِدُهَا) أَيْ: الْقُطْطَةُ (فِي) أَرْضِ (مَمْلُوكَةٍ أَحَقُّ) بِهَا (مِنْ مَالِكٍ) أَرْضٌ، فَيَعْرُفُهَا ثُمَّ يَمْلُكُهَا (وَرِبُّهَا) أَيْ: الْأَرْضُ الْمَمْلُوكَةُ (أَحَقُّ بِرِّكَازٍ وَلَقْطَةً) بِهَا (مِنْ وَاحِدٍ مُتَعَدِّدٍ بِدُخُولِهِ) فِيهَا.

(وَإِذَا تَدَعَى دَيْنِيَّةٍ بِدارِ مُوجَرُهَا وَمُسْتَأْجِرُهَا) وَمِنْهُمُ مَا مُعِيرٌ وَمُسْتَعِيرٌ (فَهِيَ (لِوَاصِفِهَا) لِوُجُوبِ دَفْعِ الْقُطْطَةِ لِمَنْ وَصَفَهَا (بِيَمِينِهِ) لِاِحْتِمَالِ صِدْقِ الْأَخْرِ فِي دَعْوَاهَا، فَإِنْ لَمْ تُوْصَفْ، فَقَوْلُ مُكْثِرٍ وَمُسْتَعِيرٍ بِيَمِينِهِ لِتَرْجُحِهِ بِالْيَدِ).

بَابُ رِكَاهُ الْأَنْتَمَانِ جَمْعُ نَمْنَ (وَهِيَ الدَّهَبُ وَالْفِضَّةُ) فَالْفُلُوسُ، وَلَوْ رَائِجَةٌ عُرُوضٌ أَيْ: الْقُرْ الْوَاجِبُ فِيهِمَا (رُبْعُ عُشْرِهِمَا) لِلْأَخْبَارِ، وَوُجُوبُ الرِّكَاهِ فِيهِمَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، بِشَرْطٍ بُلُوغِهِمَا نِصَابًا.

(وَأَقْلُ نِصَابِ دَهَبٍ: عِشْرُونَ مِنْقَالًا) لِحَدِيثٍ عَمْرُو بْنِ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِهِ مَرْفُوعًا (لِيَسْ فِي أَقْلَ مِنْ عِشْرِينَ مِنْقَالًا مِنْ الدَّهَبِ، وَلَا فِي أَقْلَ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَهُ) رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ (وَهِيَ) أَيْ الْعِشْرُونَ مِنْقَالًا (ثَمَانِيَّةُ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ) دِرْهَمٌ (إِسْلَامِيٌّ) إِذَ الْمِنْقَالُ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ كَمَا يَأْتِي (وَهِيَ بِالدَّنَانِيرِ (حَمْسَةُ وَعِشْرُونَ) دِيَنَارًا (وَسِيْعًا دِيَنَارٍ وَثَسْعَهُ) أَيْ: الدِّيَنَارُ (بَ) الدِّيَنَارُ (الَّذِي زَنْتُهُ دِرْهَمٌ وَثُمَّ دِرْهَمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ) وَتَقْدَمُ أَنَّ نِصَابَ الْأَنْتَمَانِ نَقْرِيبٌ، يُعْقِي فِيهِ عَنْ تَحْوِيَةِ وَحْبَتِينِ

(وَالْمِنْقَالُ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ) إِسْلَامِيٌّ (وَ) الْمِنْقَالُ (بِالدَّوَانِيقِ ثَمَانِيَّةُ وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ) دِانِيقٌ (وَ)

الْمِنْقَالُ (بِالشَّعِيرِ الْمُتَوَسِّطِ ثَلَاثَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةً، وَالدَّرَاهِمُ) إِسْلَامِيٌّ نِسْبَتُهُ لِلْمِنْقَالِ (نِصْفُ مِنْقَالٍ وَحُمْسُهُ) فَالْعَشَرَةُ مِنَ الدَّرَاهِمِ سَبْعَةُ مِنْقَالٍ (وَ) الدَّرَاهِمُ بِالدَّوَانِيقِ (سِتَّةُ دَوَانِيقٍ وَهِيَ) أَيْ السِّتَّةُ دَوَانِيقُ (حَمْسُونَ) حَبَّةٌ شَعِيرٌ (وَحُمْسَا حَبَّةً) شَعِيرٌ وَذَلِكَ سِتَّةُ عَشَرَ حَبَّةً حُرْنُوبٌ (وَالدَّانِيقُ ثَمَانِ حَبَّاتٍ) شَعِيرٌ (وَحُمْسَانٍ) مِنْ حَبَّةٍ مِنْهُ.

(وَأَقْلُ نِصَابِ فِضَّةٍ: مِائَتَا دِرْهَمٍ) إِسْلَامِيٌّ إِجْمَاعًا لِحَدِيثٍ (لِيَسْ فِيمَا دُونَ حَمْسٍ أَوْاقِ صَدَقَهُ) مُنْقَقٌ عَلَيْهِ، وَالْأُوْقَيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا (وَتُرْدُ الدَّرَاهُمُ الْخَرَاسَانِيَّةُ، وَهِيَ دَانِيقٌ أَوْ تَحْوِيَةُ) إِلَى الدَّرَاهِمِ إِسْلَامِيٌّ (وَ) تُرْدُ الدَّرَاهِمُ (الْيَمَنِيَّةُ وَهِيَ دَانِيقَانَ وَنِصْفٌ) إِلَى الدَّرَاهِمِ إِسْلَامِيٌّ (وَ) تُرْدُ الدَّرَاهِمُ (الْطَّبَرِيَّةُ) نِسْبَةً إِلَى طَبَرِيَّةِ الشَّامِ بَلَدٌ مَعْرُوفٌ (وَهِيَ أَرْبَعَةُ دَوَانِيقٍ إِلَى الدَّرَاهِمِ إِسْلَامِيٌّ (وَ) تُرْدُ الدَّرَاهِمُ (الْبَغْلِيَّةُ) نِسْبَةً إِلَى مَلِكٍ

يُسمى رأس البغل (وتشتهر بالسوداء، وهي ثانية) دوافع (إلى الدرهم الإسلامي) قال في شرح مسلم: قال أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على هذا التقدير: أن الدرهم سنته دوافع، ولم تغير المتأقلين في الجاهلية والإسلام.

(ويذكر معشوش) ذهب أو فضة (بلغ خالص نصاباً) نصاً ولا فلار.

ويذكر ضرب نقد معشوش واتخاذه نصاً والضرب لغير السلطان، قال ابن تيمية (فإن شك فيه) أي: في بلوغ معشوش نصاباً (سبكه) أي: المعشوش ليعلم خالصه (أو استطهر) أي: احتاط (فأخرج) عن معشوش (ما يجزيه) إخراجه عنه (بيتين) لثبراً ذمته.

والأفضل إخراجه عنه ما لا غش فيه، وإن أخرج من عينه ما تيقن أن فيه قدر الزكاة أجزاء، وإن أدعى رب مال علم غشه أو أنه استطهر وأخرج الفرض قبل بلا يمين.

(ويذكر غش) من نقد (بلغ بضم) إلى غيره (نصاباً) فاربعمائة ذهب فيها مائة فضة، وعند مائة فضة يذكر المائة الغش؛ لأنها بلغت نصاباً باتفاقها إلى المائة الأخرى.

وكذا لو لم يكن عند فضة؛ لأنها تضم إلى الذهب (أو) بلغ نصاباً (بدونه) أي الضم، (كخمسمائة درهم) فيها (ذهب ثلاثة و) فيها (فضة مائتان) في ذهب المائتي درهم الغش؛ لأنها نصاب بنفسها (وإن شرك من أيهما) أي الذهب والفضة (الثلاثمائة) درهم (استطهر فجعلها ذهباً) فيخرج ركة ثلاثة درهم ذهباً ومائتي درهم فضة احتياطاً.

(إن زادت قيمة معشوش بصنعة الغش، وفيه) أي المعشوش (نصاب) من أحد التدرين أو منهما (أخرج ربع عشرة) أي: المعشوش، فعشرون مثلاً عشت فصارت تساوي التين وعشرين مثلاً أخرج عنها ربع العشر مما قيمتها كقيمتها، كما يخرج عن الجيد الصحيح بحيث لا ينقص عن قيمته (كحلي الكراء إذ زادت قيمتها بصناعته) فيعتبر في الإخراج بقيمته كعرض التجارة، إن لم يكن في المعشوش نصاب، فلا زكوة فيه، لأن زيادة قيمة النقد بالصناعة والضرب، فلا تعتبر في النصاب إن لم يكن للتجارة.

(ويعرف غشه) أي: الذهب المعشوش بعضاً (بوضع ذهب خالص وزنه) أي: المعشوش (بماء) أي: فيه (في الإناء أسفله) أي: الإناء (كاعلاه) قدراً ثم يرفع الذهب (ثم) يوضع (فضة) خالصة (وزنه) أي: المعشوش (وهي) أي: الفضة (أضخم من الذهب) أي أغاظ (ثم) ترمع ثم يوضع (مشوش) ثم يرفع (ويعلم عند) وضع كل من ذهب وفضة مشوش (علو الماء) في الإناء والأولى كونه ضيقاً ليظهر ذلك (فإن تصرفت بيتهما) أي: علامتي الذهب والفضة (علامة مشوش، فنصفه) أي: المعشوش (ذهب ونصفه فضة، ومع زيادة أو نقص) عن ذلك (بحسابه) أي: الزيادة والنقص.

فصل ويخرج مراك عن جيد صحيح من ذهب أو فضة من نوعه كالماشية لوجوب الزكوة في عينه، فلا يجزئ أدنى عن أعلى إلا مع الفضل.

(و) يخرج عن (رديء) من ذهب أو فضة (من نوعه) لأن الزكوة موسامة فلا يلزم إخراج أعلى مما وجبت فيه.

(و) إن اختلفت أنواع مزكي آخر (من كل نوع بحسبه) لأن الواجب، شق أو لم يشق (الأفضل الإخراج من الأعلى) الأجود لأن زبادة خير للقراء (ويجزئ) إخراج (رديء عن أعلى) مع الفضل،

كَدِينَارٍ وَنِصْفٍ مِنْ الرَّدِيءِ عَنْ دِينَارٍ حَيْدٍ مَعَ شَساوِي الْقِيمَةِ نَصَّا؛ لِأَنَّ الرِّبَا لَا يُجْزِي بَيْنَ الْعَدْ وَرَبِّهِ. كَمَا لَا يُجْزِي بَيْنَ الْعَدْ وَسَيِّدِهِ (وَ) يُجْزِي (مُكَسَّرٌ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (عَنْ صَحِيحٍ) مِنْهُمَا مَعَ الْفَضْلِ. (وَ) يُجْزِي (مَغْشُوشٌ عَنْ) خَالِصٍ (حَيْدٍ) مَعَ الْفَضْلِ، (وَ) يُجْزِي دَرَاهِمَ (سُودٌ عَنْ) دَرَاهِمَ (بِيَضِّ مَعَ الْفَضْلِ) نَصَّا؛ لِأَنَّهُ أَدَى الْوَاجِبَ قِيمَةً وَقَدْرًا، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مِنْ عَيْنِهِ (وَ) يُجْزِي (قَلِيلُ الْقِيمَةِ عَنْ كَثِيرِهَا أَيْ: الْقِيمَةِ مِنْ تَوْعِهَا (مَعَ اتِّفَاقِ الْوَزْنِ) لِتَعْلُقِ الْوَجُوبِ بِاللَّوْعِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ، وَلَا يُجْزِي أَعْلَى مِنْ وَاجِبٍ بِالْقِيمَةِ، دُونَ الْوَزْنِ فَلَوْ وَجَبَ نِصْفُ دِينَارٍ رَدِيءٍ، فَأَخْرَجَ عَنْهُ ثُلُثٌ حَيْدٌ يُسَاوِيهِ قِيمَةً لَمْ يُجْزِهِ لِمُخَالَفَةِ النَّصَّ، فَيُخْرُجُ أَيْضًا سُدُّسًا (وَبِيَضِّ أَحَدِ التَّقْدِينِ إِلَى الْآخَرِ بِالْإِجْرَاءِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ) لِأَنَّ رَكَاتَهُمَا وَمَقَاصِدَهُمَا مُنْفَقَةٌ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُضْمَنُ إِلَى مَا يُضْمَنُ إِلَيْهِ الْآخَرِ، فَضُمَّ إِلَى الْآخَرِ كَأَنَّوْاعَ الْجِنْسِ فَمَنْ مَلَكَ عَشَرَةً مَتَّاقِيلَ ذَهَبًا وَمِائَةً دِرْهَمٍ فِضَّةً رَكَاتَهُمَا وَلَوْ مَلَكَ مِائَةً دِرْهَمٍ وَتِسْعَةً مَتَّاقِيلَ شَساوِي مِائَةً دِرْهَمٍ لَمْ تَجِبْ لِأَنَّ مَا لَا يُفَوَّمُ لَوْ تَفَرَّدَ لَا يُفَوَّمُ مَعَ غَيْرِهِ، كَالْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ (وَيُخْرُجُ أَحَدُ التَّقْدِينِ عَنْهُ) أَيْ: الْآخَرِ، فَيُخْرُجُ ذَهَبٌ عَنْ فِضَّةٍ وَعَكْسُهُ بِالْقِيمَةِ لِاشْتِراكِهِمَا فِي الْمَقْسُودِ مِنَ التَّمْنَيْةِ، وَالتَّوْسُلُ إِلَى الْمَقَاصِدِ، فَهُوَ كَإِخْرَاجِ مُكَسَّرٍ عَنْ صِحَّاحٍ، بِخَلَافِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ، لِخَلْتَافِ مَقَاصِدِهَا، وَلِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِالْمُعْطِي وَالْآخِذِ، وَلِلَّهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّشْقِيقِي وَالْمُشَارِكَةِ، أَوْ بَيْعٌ أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ مِنَ الْآخَرِ فِي رَكَاتِهِ مَا دُونَ أَرْبَعِينِ دِينَارًا، لِأَنَّ اخْتَارَ مَالِكُ الدَّفْعَ مِنْ الْجِنْسِ وَأَبَاهُ قَبِيرٌ لِصَرَرٍ يُلْحَقُهُ فِي أَخْدِهِ لَمْ يَلْرُمْ مَالِكًا إِجَابَتُهُ، لِأَنَّهُ أَدَى فَرْضَهُ فَلَمْ يُكَلِّفْ سِواهُ.

(وَ) يُضْمَنُ (حَيْدٌ كُلُّ جِنْسٍ وَمَاضِرُوبَهُ إِلَى رَدِيءِهِ وَتَبَرِّهِ) كَأَنَّوْاعَ الْمَوَاشِي وَالرُّزْوَعِ وَالثَّمَارِ، بِلْ أَوْلَى هُنَّا. (وَ) تُضْمَنُ (قِيمَةُ عُرُوضِ تِجَارَةٍ إِلَى أَحَدِ ذَلِكَ الْمَذَكُورِ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (وَ) تُضْمَنُ إِلَى (جَمِيعِهِ) فَمَنْ مَلَكَ عَشَرَةً مَتَّاقِيلَ وَعُرُوضَ تِجَارَةٍ شَساوِي عَشَرَةً أَيْضًا أَوْ مِائَةً دِرْهَمٍ وَعُرُوضًا شَساوِي مِائَةً أُخْرَى؛ ضَمَّهُمَا وَرَكَاتُهُمَا، أَوْ مَلَكَ خَمْسَةً مَتَّاقِيلَ وَمِائَةً دِرْهَمٍ وَعُرُوضَ تِجَارَةٍ شَساوِي خَمْسَةً مَتَّاقِيلَ، ضَمَّ الْكُلُّ وَرَكَاتَهُ فَأَخْرَجَ رُبْعَ الْعُسْرِ مِنْ أَيِّ نَقْدٍ شَاءَ، لِأَنَّ الْعُرُوضَ تُقْوَمُ بِكُلِّ مِنَ التَّقْدِينِ فَتَرْجِعُ إِلَيْهِمَا وَلَا يُجْزِي إِخْرَاجُ فُلوْسٍ، لِأَنَّهَا عُرُوضٌ لَا نَقْدٌ.

فَصَنِلُّ وَلَا رَكَاتَةً فِي حُلَّيٍ مُبَاحٍ مُعَدٌ لِاستِعْمَالٍ أَوْ إِعَارَةٍ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهُ أَوْ يُعْرِهُ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا لِلْيَسِ فِي الْحُلَّيِ رَكَاتَةً رَوَاهُ الطَّبرَانِيُّ.

وَهُوَ قَوْلُ أَنْسٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَمَّرٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ أَخْتِهَا؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ جِهَةِ الْإِسْتِرْبَاتِحِ إلى استِعْمَالِ مُبَاحٍ أَشْبَهُهُ ثِيَابَ الْبَلْلَةِ وَعَبِيدَ الْخِدْمَةِ.

(ولَوْ) كَانَ الْحُلَّيُّ (لِمَنْ يُحَرِّمُ عَيْنِهِ) كَرْجُلٌ اتَّخَذَ حُلَّيٍ نِسَاءً لِإِعَارَتِهِنَّ، وَامْرَأَةٌ اتَّخَذَتْ حُلَّيٍ رِحَالٍ لِإِعَارَتِهِمْ، وَحَدِيثٌ {فِي الرَّقَةِ رُبْعَ الْعُسْرِ} لَا يُعَارِضُهُ، لِأَنَّ الرَّقَةَ هِيَ الدَّرَاهِمُ الْمَاضِرُوبَةُ، أَوْ مَخْصُوصٌ بِعَيْرِ الْحُلَّيِّ، لِمَا تَقْدَمَ (عَيْرٌ فَارٌ) مِنْ رَكَاتٍ بِإِتْخَادِ الْحُلَّيِّ، فَإِنْ اتَّخَذَهُ فِرَارًا رَكَاتٍ، وَإِنْ انْكَسَرَ حُلَّيٌ مُبَاحٌ كَسْرًا لَا يُمْنَعُ لِبِسَهُ، فَكَصَحِيحٌ مَا لَمْ يَبْنُو تَرْكٌ لِبِسَهِ، وَكَسْرٌ يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَهُ فَيُرَكِّبُ، لِأَنَّهُ صَارَ كَالْنُفْرَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحُلَّيُّ لِيَتَبَيَّنَ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ، فَلَوْلِيَّهُ إِعَارَتُهُ فَإِنْ فَعَلَ فَلَا رَكَاتَةً وَلَا رَكَاتَاهُ.

(وَتَجُبُ الْرَّكَاتُ) (فِي) حُلَّيٍ (مُحَرَّمٌ) وَأَنْيَةٌ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لِأَنَّ الصَّنَاعَةَ الْمُحَرَّمَةُ كَالْعَدَمِ.

تَحِبُ الرِّزْكَاهُ فِي حُلُّ مُبَاحٍ (مُعَدٌ لِكِرَاءٍ أَوْ نَفَقَهِ) وَنَحْوُهَا مِمَّا لَمْ يُعَدْ لِاسْتِعْمَالٍ أَوْ إِعَارَةٍ (إِذَا بَلَغَ نِصَابًا وَرِزْنَا) لِأَنَّ سُقُوطَ الرِّزْكَاهِ فِيمَا اتَّخَذَ لِاسْتِعْمَالٍ أَوْ إِعَارَةٍ لِصَرْفِهِ عَنْ جِهَةِ النَّمَاءِ، فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ (إِلَّا الْمُبَاحَ) مِنْ الْحُلُّ الْمُعَدِّ (الْتِجَارَةِ وَلَوْ). كَانَ (نَقْدًا فَ) يُعْتَبَرُ نِصَابٌ (فِيهِ نِصَابٌ) كَامِوَالِ التِّجَارَةِ (وَيُقَوَّمُ) مُبَاحٌ صِنَاعَةٌ لِتِجَارَةٍ وَلَوْ نَقْدًا (بِنَقْدٍ آخَرَ) فَإِنْ كَانَ مِنْ ذَهَبٍ قُوَّمٌ بِفَضْلِهِ وَبِالْعُكْسِ (إِنْ كَانَ) تَقْوِيمُهُ بِنَقْدٍ آخَرِ (أَحَاطَ لِلْفُرَاءِ) أَيْ: أَنْقَعَ لَهُمْ لِكِتْرَهُ قِيمَتِهِ (أَوْ نَقْصَنَ عَنْ نِصَابِهِ) كَحْوَاتِمٍ فِضَّةٌ لِتِجَارَةٍ زِنْتُهَا مِائَةً وَتَسْعُونَ دِرْهَمًا وَقِيمَتُهَا عِشْرُونَ مِثْقَالًا ذَهَبًا فَيُرَكِّيْهَا بِرُبْعٍ عُشْرَ قِيمَتِهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ وَقِيمَتُهَا تِسْعَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا وَجَبَ أَنْ لَا تَنْقَمُ، وَأَخْرَجَ رُبْعَ عُشْرِهَا (وَيُعْتَبَرُ مُبَاحٌ صِنَاعَةٌ) مِنْ حُلُّ تَحِبُ رِزْكَاهُ لِغَيْرِ تِجَارَةٍ (بَلَغَ نِصَابًا وَرِزْنَا فِي إِخْرَاجِ رِزْكَاهِهِ (بِقِيمَتِهِ) اعْتِبَارًا لِلصَّنَاعَةِ كَمُكَسَّرَهُ عَنْ صِحَّاحٍ، وَأَمَّا النِّصَابِ فَيُعْتَبَرُ وَرِزْنَا كَمَا نَقَمَ.

(وَيَحْرُمُ أَنْ يُحْلِي مَسْجِدٌ أَوْ مَحْرَابٌ) بِنَقْدٍ (أَوْ) أَنْ (يُمَوَّهَ سَقْفٌ أَوْ حَائِطٌ) مِنْ مَسْجِدٍ أَوْ دَارٍ أَوْ غَيْرِهِمَا (بِنَقْدٍ) وَكَذَا سَرْجٌ وَلِجَامٌ وَدَوَاهٌ وَمَقْلَمَهُ وَنَحْوُهَا؛ لِأَنَّهُ سَرَفٌ يُفْضِي إِلَى الْخُلَاءِ وَكَسْرٌ قُلُوبِ الْفُرَاءِ، فَهُوَ كَالْأَنْيَةِ، وَقَدْ نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّخْمِ بِخَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجُلِ، فَتَمْوِيهُ تَحْوِي السَّقْفَ أَوْلَى. وَلَا يَصِحُّ وَقْفُ قِنْدِيلٍ مِنْ نَقْدٍ عَلَى مَسْجِدٍ وَنَحْوَهُ.

وَقَالَ الْمُؤْفَقُ، هُوَ بِمُنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ، يُكْسِرُ وَيُصْرَفُ فِي مَصْلَحَتِهِ وَعِمَارَتِهِ (وَتَحِبُ إِلَيْهِ) كَسَائِرِ الْمُنْكَرَاتِ (وَ) تَحِبُ (رِزْكَاهُ) إِنْ بَلَغَ نِصَابًا بِنَسْهِهِ، أَوْ بِضَمْمِهِ إِلَى غَيْرِهِ (إِلَّا إِذَا اسْتَهْلَكَ) فِيمَا حُلُّ بِهِ أَوْ مُوَهَّ بِهِ (فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ) لَوْ أُزِيلَ (فِيهِمَا) أَيْ: فِي وُجُوبِ الْإِرْأَلَةِ وَوُجُوبِ الرِّزْكَاهِ، فَإِنَّا لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ تَحِبُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةُ فِيهَا وَلَا رِزْكَاهُ، لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ ذَهَبَتْ.

وَلَمَّا وَلَيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخِلَافَةَ أَرَادَ جَمْعَ مَا فِي مَسْجِدٍ دِمْشَقَ مِمَّا مُوَهَّ بِهِ مِنْ الذَّهَبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ فَتَرَكَهُ.

فَصَلَّى فِي التَّحَلَّى وَبِيَاحٍ لِذَكَرِ وَخُنْثَى مِنْ فِضَّةٍ خَاتَمٌ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ} مُنْقَقِ عَلَيْهِ.

(وَ) لُبْسُهُ (بِخِصْرٍ يَسَارٌ أَفْضَلُ) مِنْ لُبْسِهِ بِخِصْرٍ يُمْتَنِي، وَضُعْفَ حَدِيثُ التَّخْمِ فِي الْيُمْتَنِي فِي رِوَايَةِ الْأَئْمَمِ وَغَيْرِهِ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: الْمَحْفُوظُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَخَمُ فِي يَسَارِهِ، فَكَانَ فِي الْخِصْرِ؛ لِأَنَّهَا طَرْفٌ فَهُوَ أَبْعَدُ مِنِ الْإِمْتَهَانِ فِيمَا تَسَأَلُهُ الْيَدُ، وَلَا يَشْعُلُ الْيَدَ عَمَّا تَسَأَلُهُ، وَلَهُ جَعْلُ فَصَهِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ {كَانَ فَصَهُ مِنْهُ} وَلِمُسْلِمٍ {كَانَ فَصَهُ حَبَشِيًّا} (وَيَجْعَلُ فَصَهُ مِمَّا يَلِي كَفَهُ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "كَانَ يَفْعُلُ ذَلِكَ" قَالَهُ فِي الْفُرُوعِ (وَكُرْهَهُ لُبْسُهُ بِسَبَابَةٍ وَوُسْطَى) لِلنَّهِيِّ الصَّحِيحِ عَنْ ذَلِكَ، وَظَاهِرُهُ لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِهِمَا اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ، وَإِنْ كَانَ الْخِصْرُ أَفْضَلَ (لَا بَأْسَ بِجَعْلِهِ) أَيْ الْخَاتَمِ مِنْ فِضَّةٍ (أَكْثَرُ مِنْ مِثْقَالٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ عَادَةٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ، خَرَجَ الْمُعْتَادُ لِفَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَعَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَيُكْرَهُ أَن يَكْتُبَ عَلَى الْخَاتَمِ ذِكْرُ اللَّهِ، فَزَانْ أَوْ غَيْرُهُ نَصًا.

وَلِبْسُ خَاتَمِينَ فَأَكْثَرَ جَمِيعًا الْأَظْهَرُ الْجَوَازُ، وَعَدَمُ وُجُوبِ الرِّكَاةِ.

قَالَهُ فِي الْإِنْصَافِ بَعْدَ ذِكْرِ اخْتِلَافِ ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِيهِ.

(و) يُبَاخُ لِذَكْرِ مِنْ فِضَّةٍ (قَبِيْعَةُ سَيْفٍ) لِقَوْلِ أَنَّسٍ {كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِضَّةً} رَوَاهُ الْأَئْنَمُ.

وَالْقَبِيْعَةُ مَا يُجْعَلُ عَلَى طَرَفِ الْقُبْضَةِ، وَلَا تَهَا مُعْتَادَةً لَهُ أَشْبَهُتُ الْخَاتَمَ.

(و) يُبَاخُ لَهُ (حِلْيَةُ مِنْطَقَةٍ) أَيْ: مَا يُسْتَدِّي بِهِ الْوَسْطُ، وَشَسَمِيْهَا الْعَامَةُ حِيَاةً؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اتَّخَذُوا الْمَنَاطِقَ مُحَلَّةً بِالْفِضَّةِ، وَلَا تَهَا كَالْخَاتَمَ.

(و) عَلَى قِيَاسِهِ حِلْيَةُ (جَوْشَنَ) وَهُوَ الدَّرْعُ (وَخُوذَة) وَهِيَ الْبَيْضَةُ (وَخُفْ وَانِ)، وَهِيَ شَيْءٌ يُلْبِسُ تَحْتَ الْخُفْ وَحَمَائِلُ) سَيْفٍ جَمْعُ حَمَالَةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مُعْتَادَةً لِلرِّجُلِ، فَهِيَ كَالْخَاتَمُ، وَ (لَا) يُبَاخُ حِلْيَةُ (رِكَابٍ وَلِجَامٍ وَدَوَاهٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَمَرَآةٍ وَسَرْجٍ وَمُكْلِلَةٍ وَمَجْمَرَةٍ فَتَحْرُمُ كَالْأَيْنَةَ.

(و) يُبَاخُ لِذَكْرِ (مِنْ ذَهَبٍ قَبِيْعَةُ سَيْفٍ) قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ فِي سَيْفٍ عُمَرَ سَبَائِكُ مِنْ ذَهَبٍ وَكَانَ فِي سَيْفٍ عُثْمَانَ بْنِ حُكْيَمٍ مِسْمَارٌ مِنْ ذَهَبٍ.

(و) يُبَاخُ لَهُ مِنْ ذَهَبٍ (مَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةً كَافِيًّا) وَلَوْ أَمْكَنَ مِنْ فِضَّةٍ؛ {لِأَنَّ عَرْفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قُطِّعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكِلَابِ فَأَنْشَأَ عَلَيْهِ فَأَنْحَذَ أَنْفًا مِنْ فِضَّةٍ، فَأَنْشَأَ عَلَيْهِ فَأَمَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْحَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودَ وَغَيْرُهُ وَصَحَاحُ الْحَاكِمُ (و) أَكَ (شَدَّ سِنَّ) رَوَاهُ الْأَئْنَمُ عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَثَابِتِ الْبَنَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا تَهَا ضَرُورَةً فَأُبَيَّحَ كَالْأَنْفِ.

(و) يُبَاخُ (الْإِنْسَاءِ مِنْهُمَا) أَيْ الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (مَا جَرَتْ عَادَتْهُنَّ بِلْبِسِهِ) قَلْ أَوْ كَثْرَ (وَلَوْ زَادَ عَلَى الْأَفْ مِنْ قِبَالِ) كَسِوارٍ وَدُمْلُوجٍ وَطُوقٍ وَخَلَالٍ وَخَاتِمٍ وَقُرْطٍ وَمَا فِي مُخَارِقَ وَمَقَالَدِ مِنْ حَرَائِزَ وَنَعَوِيدَ وَأَكِيرٍ. قَالَ جَمْعٌ: وَالثَّاجُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(و) يُبَاخُ (الرِّجْلِ) وَخُنْتَى (وَامْرَأَةٌ تَحِلُّ بِجَوْهِرٍ وَنَحْوِهِ) كَرْمُرِدٍ وَبَاقِفُوتٍ (وَيُكْرَهُ تَحْمِمُهُمَا) أَيْ: الرِّجْلُ وَالْمَرْأَةُ بِحَدِيدٍ وَصُفْرٍ وَنُحَاسٍ وَرَصَاصٍ) نَصًا.

وَقَلَّ مُهَنَّا: أَكْرَهُ خَاتَمُ الْحَدِيدِ لِأَنَّهُ حِلْيَةُ أَهْلِ التَّارِ (وَيُسْتَحْبِطُ تَحْمِمُهُمَا (بِعَقِيقٍ) ذَكَرُهُ فِي التَّلْخِيصِ وَابْنِ ثَمِيمِ وَالْمُسْتَوْعِبِ.

وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {تَحْمِمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ} قَالَ فِي الْفُرُوعِ، كَذَا ذَكَرَهُ.

قَالَ الْعَقِيلِيُّ: لَا يَبْثُثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا شَيْءٌ.

وَذَكَرَهُ أَبْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ، فَلَا يُسْتَحْبِطُ هَذَا عِنْدَ أَبْنِ الْجَوْزِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ جَمَاعَةً، فَظَاهِرُهُ لَا يُسْتَحْبِطُ وَهَذَا الْخَبَرُ فِي إِسْنَادِهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْبَرِيِّ الْمَدِنِيِّ.

الَّذِي قَالَ فِيهِ أَبْنُ عَدِيٍّ: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، وَبَاقِيهِ أَيْ السَّنَدِ حَيْدٌ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَظْهُرُ كَوْنُهُ مِنْ الْمَوْضُوعِ اِنْتَهَى.

وَيَحْرُمُ نَفْشُ صُورَةِ حَيَوانٍ عَلَى خَاتَمٍ وَلِبْسِهِ مَا بَقِيَّتْ عَلَيْهِ.

باب رَكَّاَةِ الْعُرُوضِ جَمْعُ عَرْضٍ أَيْ: عُرُوضِ التَّجَارَةِ (الْعُرُوضُ) بِإِسْكَانِ الرَّاءِ (مَا يُعْدُ لِبَيْعٍ وَشَرَاءِ لِأَجْلِ رِبْحٍ) وَلَوْ مِنْ نَقْدٍ، سُمِّيَ عَرْضًا لِأَنَّهُ يُعَرَّضُ لِبَيْعًا وَيُشَتَّرِي شَمِيمَةً لِلْمُفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ، كَتَسْمِيمَةُ الْمَعْلُومِ عِلْمًا، أَوْ لِأَنَّهُ يُعَرَّضُ ثُمَّ يَرُولُ وَيَقْتَى وَجُوبُ الرَّكَّاَةِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ قَوْلُ عَامَةً أَهْلِ الْطِّلْمِ، رُوَيَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ} وَقَوْلُهُ {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً} وَمَالُ التَّجَارَةِ أَعْمَ الْأَمْوَالِ، فَكَانَ أَوْلَى بِالدُّخُولِ.

وَاحْتَاجَ أَحَمْدٌ بِقَوْلِ عُمَرَ لِحِمَاسِ - بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ "أَدْ رَكَّاَةَ مَالِكٍ" فَقَالَ: مَا لِي إِلَّا جِعَابٌ وَأَدْمٌ، فَقَالَ قَوْمُهَا، وَأَدْ رَكَّاَتِهَا "رَوَاهُ أَحَمْدٌ وَسَعِيدٌ وَأَبُو عَبْدِيْدٍ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ مَشْهُورٌ، وَلِأَنَّهَا مَالٌ مُزْصَدٌ لِلنَّمَاءِ أَشْبَهَ النَّفَدِينَ وَالْمَوَالِشِيَ (وَإِنَّمَا تَحِبُّ) الرَّكَّاَةِ (فِي قِيمَةِ) عُرُوضِ تِجَارَةِ (بِلَغَتْ نِصَابًا) مِنْ أَحَدِ النَّفَدِينَ لَا فِي نَفْسِ الْعُرُوضِ؛ لِأَنَّ النِّصَابَ مُعْتَبَرٌ بِالْقِيمَةِ فَهِيَ مَحَلُّ الْوُجُوبِ.

وَالْقِيمَةُ إِنْ لَمْ تُوجَدْ عَيْنًا فَهِيَ مُقَدَّرَةُ شَرْعًا (الْمَا) أَيْ: عَرْضٌ (مُلْكٌ بِغُلِّ) كَبِيعٌ وَنَكَاحٌ وَخُلْمٌ (وَلَوْ بِلَا عِوْضٍ) كَأْكِتَسَابٍ مُبَاحٍ وَقَبْوِلِهِ هِبَةً وَوَصِيَّةً (أَوْ) كَانَ الْعُرُوضُ (مُتَفَعِّمٌ) كَمَنْ يَسْتَأْجِرُ حَانَاتٍ وَحَوَانِيَتَ لِيَرِيَحَ فِيهَا (أَوْ) كَانَ الْمِلْكُ (اسْتِرِدَادًا) لِمَبِيعٍ بِخِيَارٍ أَوْ إِفَالَةٍ (بِنِيَّةٍ تِجَارَةٍ) عِنْدَ الْمِلْكِ مَعَ الإِسْتِصْحَابِ إِلَى تَمَامِ الْحَوْلِ كَالنِّصَابِ؛ لِأَنَّ التِّجَارَةَ عَمَلٌ، فَدَخَلَ فِي "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" فَإِنْ دَخَلْتُ فِي مِلْكِهِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، كَإِرْثٍ وَمَاضِي حَوْلٍ تَعْرِيفٌ لِفَظَةٍ، أَوْ مَلْكَهَا بِغُلِّهِ، لَا بِنِيَّةٍ تِجَارَةٍ، ثُمَّ نَوَاهَا لَهَا لَمْ تَصِرْ لَهَا؛ لِأَنَّ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الرَّكَّاَةُ مِنْ أَصْلِهِ لَا يَصِيرُ مَحَلًّا لَهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، كَالْمَعْلُوفَةِ يَتُوَيِّي سُوْمَهَا، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعُرُوضِ الْقِيَّةِ فَلَا تَتَنَقَّلُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ، لِضَعْفِهَا (أَوْ اسْتِصْحَابِ حُكْمِهَا) أَيْ: بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ (فِيمَا تُعَوَّضُ عَنْ عَرْضِهَا) أَيْ: التِّجَارَةُ وَلَوْ بِصُلْحٍ عَنْ قِنَّهَا الْمُفْتُولُ، بِأَنْ لَا يَتُوَيِّي قَطْعَ بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ، كَأَنْ تُعَوَّضَ عَنْ عَرْضِهَا شَيْئًا بِنِيَّةِ الْقِيَّةِ (وَلَا تُجْزِي) رَكَّاَةُ تِجَارَةِ (مِنْ الْعُرُوضِ) وَلَوْ بِهِمَةَ أَنْعَامٍ أَوْ فُلُوسًا نَافِقةً؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْوُجُوبِ الْقِيمَةُ.

(وَمَنْ عِنْدَهُ عَرْضٌ لِتِجَارَةٍ فَنَوَاهُ لِقِيَّتِهِ) بِضمِّ الْفَافِ وَكَسْرِهَا، صَارَ لَهَا لِأَنَّهَا الْأَصْلُ (ثُمَّ) نَوَاهُ (التِّجَارَةِ لَمْ يَصِرْ لَهَا) أَيْ: التِّجَارَةُ لِأَنَّ الْقِيَّةَ الْأَصْلُ، فَلَا تَتَنَقَّلُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ لِضَعْفِهَا، وَفَارَقَ السَّائِمَةَ إِذَا نَوَاهُ عَلَفَهَا؛ لِأَنَّ الْإِسَامَةَ شَرْطٌ دُونَ نِيَّتِهَا، فَلَا يَتَنَقَّي الْوُجُوبُ إِلَّا بِإِنْتِقاءِ السُّوْمِ (غَيْرُ حُلِّيٍّ لِسَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ وُجُوبُ رَكَّاَتِهِ، فَإِذَا نَوَاهُ لِلتِّجَارَةِ فَقَدْ رَدَهُ إِلَى الْأَصْلِ، فَيَكُفِي فِيهِ مُجَرَّدُ النِّيَّةِ.

(وَقَوْمُ) عُرُوضُ تِجَارَةٍ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ (بِالْأَحْظَى لِلْمَسَاكِينِ) يَعْنِي أَهْلَ الرَّكَّاَةِ (مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) كَأَنْ تَبْلُغْ قِيمَتُهَا نِصَابًا بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْأَخْرَى، فَقَوْمٌ بِهِ (لَا بِمَا أَشْرِبَتِهِ) مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَقْوِيمُ مَالِ تِجَارَةِ لِلرَّكَّاَةِ، فَكَانَ بِالْأَحْظَى لِأَهْلِهَا، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهَا بِعَرْضٍ قِيَّةً وَفِي الْبَلْدِ نَدْدَانِ مُشَاهِدَةٍ عَلَيْهِ، وَبِلَاغَتْ نِصَابًا بِإِحْدَاهُمَا دُونَ الْأَخْرَى (فَقَوْمُ) الْأَمَمُ (الْمُعْنَيَّةُ) وَالْزَّارِمَةُ وَالضَّارِبَةُ بِالْأَلَّةِ لَهُوَ (سَادِجَةٌ) بِفَتْحِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، أَيْ: مُجَرَّدَةٌ عَنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيمَةُ لَهَا شَرْعًا (وَ) يُقَوْمُ الْعَبْدُ (الْحَصِّيُّ بِصِيقَتِهِ) أَيْ: حَصِّيًّا، لِأَنَّ الْإِسْتِدَامَةَ فِيهِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً (وَلَا عِرَةٌ بِقِيمَةِ آنِيَّةِ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ) وَنَحُوهَا كَرْكَابٍ وَسَرَحٌ لِتَحْرِيمَهَا، فَيُعْتَبَرُ نِصَابُهَا وَرْزَنَا.

(وَإِنْ اشْتَرَى عَرْضًا) لِتِجَارَةٍ (بِنِصَابٍ مِنْ أَثْمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ) بَنَى عَلَى حَوْلِهِ، لِأَنَّ وَضْعَ التِّجَارَةِ عَلَى التَّقْلِبِ وَالِاسْتِبْدَالِ.

وَلَوْ افْتَطَعَ الْحَوْلُ بِهِ لَبَطَّلَتْ رِكَاثَاهَا، وَالْأَئْمَانُ كَانَتْ ظَاهِرَةً وَصَارَتْ فِي ثَمَنِ الْعَرْضِ كَمَا مِنْهُ، كَمَا لَوْ أَفْرَضَهَا (أَوْ) اشْتَرَى (نِصَابَ سَائِمَةٍ لِقُنْيَةٍ يُمِثِّلُهُ) أَيْ: نِصَابَ سَائِمَةٍ (لِتِجَارَةٍ، بَنَى عَلَى حَوْلِهِ) أَيْ: مَا اشْتَرَى بِهِ، لِأَنَّهُمَا مَا لَانِ مُتَقْنَانٌ فِي النِّصَابِ وَالجِنْسِ فَلَمْ يَنْقِطِعُ الْحَوْلُ فِيهِمَا بِالْمُبَاذَلَةِ، قَالَهُ فِي شَرْحِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ نِصَابَ السَّائِمَةِ غَيْرُ نِصَابِ التِّجَارَةِ وَالرِّكَاكَةِ فِي عَيْنِ السَّائِمَةِ، وَقِيمَةِ التِّجَارَةِ، فَلَمْ يَتَحِدْ النِّصَابُ وَلَا الْجِنْسُ.

وَيَأْتِي: مَنْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ نِصْفَ حَوْلٍ ثُمَّ قَطَعَ نِيَّةَ التِّجَارَةِ اسْتَأْنَفَهُ لِلسُّومِ فَهُنَا أَوْلَى.

وَعِبَارَةُ التَّقْتِيقِ: وَإِنْ اشْتَرَى نِصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ بِنِصَابِ سَائِمَةٍ لِقُنْيَةٍ بَنَى ائْمَانِي، وَمَعْنَاهُ فِي الْفُرُوعِ قَالَ: لِأَنَّ السُّومَ سَبَبٌ لِلرِّكَاكَةِ قُدْمًا عَلَيْهِ رِكَاكَةُ التِّجَارَةِ لِفُرُوعِهِ، فَبِزَوَالِ الْمُعَارِضِ يَتَبَيَّنُ حُكْمُ السُّومِ لِظُهُورِهِ ائْمَانِي، وَالْمُسَالَّةُ فِيهَا عَكْسُ كَلَامِهِ.

وَ(لَا) يَبْيَنِي عَلَى الْحَوْلِ (إِنْ اشْتَرَى عَرْضًا) غَيْرَ سَائِمَةٍ (بِنِصَابِ سَائِمَةٍ أَوْ بَاعِهِ) أَيْ: نِصَابَ السَّائِمَةِ (بِهِ) أَيْ: بِعَرْضٍ لَا خِلَافٌ فِيهِمَا فِي النِّصَابِ وَالْوَاجِبِ.

(وَمَنْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ) فَعَلَيْهِ رِكَاكَةُ تِجَارَةٍ فَقَطْ، وَلَوْ سَبَقَ حَوْلُ السُّومِ حَوْلَهَا لِأَنَّ وَصْفَهَا يُزِيلُ سَبَبَ السُّومِ وَهُوَ الْإِقْتِنَاءُ لِطَلْبِ النَّمَاءِ (أَوْ) مَلَكَ (أَرْضًا) لِتِجَارَةٍ (فُرُوعُهُ) عَلَيْهِ رِكَاكَةُ تِجَارَةٍ فَقَطْ (أَوْ) مَلَكَ (نَخْلًا) لِتِجَارَةٍ (فَأَنْتَمْ فَعَلَيْهِ رِكَاكَةُ تِجَارَةٍ) وَلَوْ سَبَقَ وَقْتُ الْوُجُوبِ حَوْلَ التِّجَارَةِ (فَقَطْ) لِأَنَّ الزَّرْعَ وَالثَّمَرَ جُزْءٌ وَمَا حَرَجَ مِنْهُ، فَوَجَبَ أَنْ يُؤْمِنَ مَعَ الْأَصْلِ، كَالسَّخَالِ وَالرِّبْحِ الْمُتَجَدِّدِ، وَظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ كَانَ الْبَنْزُ لِلِّتِجَارَةِ أَوْ الْقُنْيَةِ.

وَفِي الْمُبْدِعِ وَالْإِقْتَنَاعِ: إِنْ زَرَعَ بَدْرُ قُنْيَةً بِأَرْضِ تِجَارَةٍ، فَوَاجِبُ الزَّرْعِ الْعُشْرُ وَوَاجِبُ الْأَرْضِ: رِكَاكَةُ الْقُنْيَةِ. وَإِنْ زَرَعَ بَدْرُ تِجَارَةً فِي أَرْضِ قُنْيَةٍ.

رِكَاكَةُ الزَّرْعِ (رِكَاكَةُ قُنْيَةٍ إِلَّا أَنْ لَا تَبْلُغُ) قِيمَتُهُ أَيْ: الْمُذَكُورُ مِنْ سَائِمَةٍ وَأَرْضٍ مَعَ زَرْعٍ وَنَخْلٍ مَعَ تَمَرٍ (نِصَابًا) بِأَنْ نَقَصَتْ عَنِ عِشْرِينَ مِنْقَالًا ذَهَبَا وَعَنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فِضَّةً (فَيُزِيكِي) ذَلِكَ (غَيْرُهَا) أَيْ التِّجَارَةُ، فَيُخْرِجُ مِنْ السَّائِمَةِ رِكَاثَاهَا، وَمِنْ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ مَا وَجَبَ فِيهِ لِلَّهِ لَسْقُطَ الرِّكَاكَةُ بِالْكُلِّيَّةِ.

(وَمَنْ مَلَكَ نِصَابَ سَائِمَةٍ لِتِجَارَةٍ نِصْفَ حَوْلٍ) مَثَلًا (ثُمَّ قَطَعَ نِيَّةَ التِّجَارَةِ اسْتَأْنَفَهُ أَيْ: الْحَوْلُ (السُّومُ) لِأَنَّ حَوْلَ التِّجَارَةِ افْتَطَعَ بِنِيَّةِ الْإِقْتَنَاءِ، وَحَوْلَ السُّومِ لَا يَبْيَنِي عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

(وَإِنْ اشْتَرَى صَبَاغًَ مَا يَصْبُغُ بِهِ) لِلِّتَكْسُبِ (وَبَيْقَى أَنَّهُ كَرْعَفَانٌ وَنَبِيلٌ وَعَصْفُرٌ وَنَحْوُهُ) كَبَقْمٌ وَفُوَّهٌ وَلَكْ (فَهُوَ عَرْضُ تِجَارَةٍ يُقَوِّمُ عِدْنًا) ثَمَامٌ (حَوْلِهِ) لِإِعْتِيَاضِهِ عَنِ الصَّبَاغِ الْقَائِمِ بِنَحْوِ التَّوْبِ، فَقِيهِ مَعْنَى التِّجَارَةِ. وَكَذَا مَا يَشْتَرِيهِ دَبَاغٌ لِدَبَاغٍ بِهِ كَعَصْبٍ وَقَرْطٍ.

وَمَا يُدْهَنُ بِهِ كَسْمَنٌ وَمَلْحٌ، ذَكَرُهُ أَبْنُ الْبَنَاءِ.

وَفِي مُنْتَهَى الْغَايَةِ: لَا رِكَاكَةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى لَهُ أَنَّرُ، ذَكَرُهُ عَنْهُمَا فِي الْفُرُوعِ.

وَ(لَا) رِكَاكَةُ فِي (مَا يَشْتَرِيهِ قَصَارُ مِنْ قَلِّي وَنُورَةٍ وَصَابُونٍ، وَنَحْوِهِ) كَنْطُرُونٍ لِأَنَّ أَنَّرُ لَا يَبْقَى أَشْبَهُ الْحَاطَبَ.

(وَمَا آتَيْتُهُ عَرْضَ التِّجَارَةِ) كَفَارِيرٍ وَأَكْيَاسٍ وَأَجْرِيَةً (وَاللَّهُ دَابِبُهَا) أَيْ التِّجَارَةُ، كَسْنَجٌ وَلِحَامٌ، وَبَرْذَعَةٌ وَمِقْوِدٌ (فَإِنْ أُرِيدَ بِيَعْهُمَا) أَيْ: الْآتِيَةُ وَالْآلَةُ (مَعَهُمَا) أَيْ: الْعُرُوضُ وَالدَّابَّةُ (فَ) هَمَا (مَالٌ تِجَارَةٍ) يُقَوْمَانِ مَعَ الْعُرُوضِ وَالدَّابَّةِ (وَإِلَّا) يُرْدُ بِيَعْهُمَا (فَلَا) يُقَوْمَانِ كَسَائِرُ عُرُوضِ الْقِيَةِ.

(وَمَنْ اشْتَرَى شِقْصَا) مَشْغُوعًا (الْتِجَارَةِ بِالْفِلِّ فَصَارَ) عِنْدَ ثَمَامِ الْحَوْلِ (بِالْأَفْيَنِ رَكَاهُمَا) أَيْ: الْأَفْيَنِ؛ لِأَنَّهُمَا قِيمَتُهُ (وَأَخْذَهُ الشَّفِيقُ) بِالشَّفْعَةِ (بِالْأَفْلِفِ) لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِمَا عَقَدَ عَلَيْهِ (وَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ بِعَكْسِهَا) فَإِذَا اشْتَرَاهُ بِالْأَفْيَنِ، فَصَارَ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَفْلِفِ، رَكَى الْفَلَّا وَأَخْذَهُ الشَّفِيقُ إِنْ شَاءَ بِالْأَفْيَنِ، وَكَذَا الرَّدُّ بِعَيْبِ.

(وَإِذَا أَنَّ كُلُّ) وَاحِدٍ (مِنْ شَرِيكَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ رَكَاتِهِ) أَيْ: الْإِذْنِ (ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (نَصِيبَ صَاحِبِهِ) مِنْ الْمُخْرِجِ (إِنْ أَخْرَجَ) الرَّكَأَةَ عَنْهُمَا (مَعًا) فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، لِأَعْزَالِ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ عَنِ الْوَكَالَةِ بِإِخْرَاجِ الْمُؤْكَلِ رَكَاتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، لِسُقُوطِهَا عَنْهُ وَالْعَزْلُ حُكْمًا الْعِلْمُ، وَعَدْمُهُ فِيهِ سَوَاءُ.

فَيَقُولُ الْمَدْفُوعُ تَطْوِعاً وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ بِهِ عَلَى تَحْوِيَةِ فَقِيرٍ، لِتَحْقُقِ النَّقْوِيَّةِ بِغَلِّ الْمُخْرِجِ (أَوْ جَهَلِ سَابِقِهِ) مِنْهُمَا إِخْرَاجًا أَوْ نَسِيَّ، فَيَضْمِنُ كُلُّ نَصِيبَ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي إِخْرَاجِ الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ وَقَعَ الْمَوْقِعُ بِخَلَافِ مُخْرِجٍ عَنْ غَيْرِهِ (وَإِلَّا) بِأَنْ عَلِمَ سَابِقَ (ضَمِنَ الثَّانِي) مَا أَخْرَجَهُ عَنِ الْأَوَّلِ (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ) الثَّانِي إِخْرَاجَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْعَزْلُ حُكْمًا كَمَا لَوْ مَاتَ، وَيُقْبِلُ قَوْلُ مُؤْكَلٍ أَنَّهُ أَخْرَجَ قَبْلَ دَفْعٍ وَكِيلَهُ لِسَاعٍ وَقَوْلُ دَافِعٍ إِلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ أَخْرَجَهَا وَتُؤْخَذُ مِنْ سَاعٍ إِنْ كَانَتْ بِيَدِهِ وَإِلَّا فَلَا.

وَ (لَا) يَضْمِنُ وَكِيلٌ (إِنْ أَدَى دِينًا) عَنْ مُؤْكَلِهِ (بَعْدَ أَدَاءِ مُؤْكَلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ) أَوْ وَكِيلٌ بِأَدَاءِ مُؤْكَلِهِ لِأَنَّ مُؤْكَلَهُ غَيْرُهُ وَلَمْ يَتَحَقَّقُ هُنَا النَّقْوِيَّةُ، لِأَنَّ لِلْمُؤْكَلِ الرُّجُوعَ عَلَى الْفَاقِبِيِّ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْفَاقِبُ لِلرَّكَأَةِ مِنْهُمَا السَّاعِيُّ، وَالرَّكَأَةُ بِيَدِهِ، فَلَا يَضْمِنُ الْمُخْرِجُ، وَيَرْجُعُ مُخْرِجٌ عَنْهُ عَلَى سَاعِ مَا دَامَتْ بِيَدِهِ (وَلِمَنْ عَلِيَّ رَكَأَةُ الصَّدَقَةِ تَطْوِعاً قَبْلَ إِخْرَاجِهَا) أَيْ الرَّكَأَةُ كَالْتَطْوِعِ بِالصَّلَالَةِ قَبْلَ أَدَاءِ فَرِضِهَا، وَنَقْدَمَ عَلَى نَدْرَهِ، فَإِنْ قَدَمَهُ لَمْ يَصِرْ رَكَأَةً.

بَابُ زَكَاءِ الْفِطْرِ (صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ بِالْفِطْرِ مِنْ) آخِرِ (رَمَضَانَ) طُهْرَةِ الصَّائِمِ مِنِ الرَّفَثِ وَاللَّغْوِ، وَطُعْمَةِ الْمَسَاكِينِ.

قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَ} "هُوَ زَكَاءُ الْفِطْرِ".

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَقَيْلَ لَهَا فِطْرَةً، لِأَنَّ الْفِطْرَةَ الْخَلْقَةُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} وَهَذِهِ يُرَادُ بِهَا الصَّدَقَةُ عَنِ النَّفْسِ وَالْبَدْنِ (وَتُسَمَّى زَكَاءُ الْفِطْرِ) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ {فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاءُ الْفِطْرِ} وَلِأَنَّ الْفَرْضَ إِمَّا بِمَعْنَى الْوَاجِبِ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ، أَوْ الْمُتَأْكِدُ وَهِيَ مُتَأْكِدَةٌ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَاجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرْضٌ.

قَالَ إِسْحَاقُ: هُوَ كَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(وَمَصْرُفُهَا) أَيْ: زَكَاءُ الْفِطْرِ (أَكَ) مَصْرُفٌ (زَكَاءً) مَالٌ لِعُمُومِ {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} الْآتِيَةُ وَكَزَكَاءُ الْمَالِ (وَلَا يَمْنَعُ وُجُوبَهَا) أَيْ زَكَاءُ الْفِطْرِ (دِينُ لِتَأْكِيدِهَا بِذِلِيلٍ وُجُوبِهَا عَلَى الْفَقِيرِ وَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ قَدْرِ عَلِيَّهَا،

وَتَحْمِلُهَا عَمَّنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَلَا نَهَا تَحْبُّ عَلَى الْبَدَنِ، وَالَّذِينَ لَا يُؤْتَرُ فِيهِ بِخَلَافِ رِزْكَةِ الْمَالِ (إِلَّا مَعَ طَلَبِ) بِالَّذِينَ فَسَطَطُ لِوُجُوبِ أَدَاءِهِ بِالْطَّلَبِ، وَتَأْكُدُهُ بِكُونِهِ حَقًّا آدَمِيًّا مُعِينًا، وَبِكُونِهِ أَسِيقَ سَيِّبًا.

(وَتَحْبُّ) الْفِطْرَةُ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِفْرَادِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِزْكَةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالْذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ} رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: {طَهْرَةُ الصَّائِمِ مِنَ الرَّفِثِ وَاللَّعْوِ، وَطُعْمَةُ الْمَسَاكِينِ} فَلَا تَحْبُّ عَلَى كَافِرٍ وَلَا مُرْتَبًا (تَلَزْمُهُ مُؤْنَةُ نَفْسِهِ) مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَذَكَرٍ وَأُنْثَى وَبِيُوْدِي عَنْ غَيْرِ مُكَافِ ولِيُّهُ لِحَدِيثِ {أَدْوَا الْفِطْرَةِ عَمَّنْ تَمُوْنُونَ} فَإِنَّهُ خَاطَبَ بِالْوُجُوبِ غَيْرِهِ، وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ لَخُوْطَبَ بِهَا (وَلَوْ كَانَ (مُكَابِنًا) فَتَلَزِّمُهُ فِطْرَةُ نَفْسِهِ كَمُؤْنَتِهَا (فَضَلَّ عَنْ فُونِهِ) أَيْ: مُسْلِمٌ يَمُونُ نَفْسَهُ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةُ لَهُ (وَ) عَنْ فُوتِ (مِنْ تَلَزِّمَهُ مُؤْنَتُهُ يَوْمَ الْعِيدِ وَلِيُّلَّتُهُ بَعْدَ حَاجِتِهِما) أَيْ: الْمُخْرِجُ وَمِنْ تَلَزِّمَهُ مَضِنَتِهِ (الْمَسْكِنُ وَخَادِمُ وَدَابَةٍ وَثِيَابُ بَذَلَةٍ) بِالْفَلْقَ وَالْكَسْرُ لُغَةُ، أَيْ: مَهْنَةُ فِي الْخِدْمَةِ (وَنَحْوُهُ) كَفَرْشٌ وَغَطَاءٌ وَوَطَاءٌ وَمَاعُونٌ، قَالَ الْمُؤْوَقُ (رُكْبَتُ يَحْتَاجُهَا لِلنَّظَرِ وَحِفْظِهِ) قَالَ: وَلِلْمَرْأَةِ حُلْيٌ لِلْبُسِ، أَوْ لِكِرَاءِ تَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ كَغِيرِهِ مِمَّا سَبَقَ (صَاعَ) فَاعِلٌ فَضَلَّ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأُتْرِيِّ ذِكْرُهَا (وَإِنْ فَضَلَ) عَنْ ذَلِكَ (دُونَهُ) أَيْ: الصَّاعُ (أَخْرَجَ) أَيْ: أَخْرَجَهُ مَالِكُهُ عَنْ نَفْسِهِ لِحَدِيثِ {إِذَا أَمْرَكُمْ بِإِمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا أَسْتَطَعْنَا} وَكَنْفَةُ الْقُرْبَى إِذَا قَدَرَ عَلَى بَعْضِهَا (وَيَكْمِلُهُ) أَيْ: مَا بَقِيَ مِنَ الصَّاعِ (مِنْ تَلَزِّمُهُ) فِطْرَةُ مَنْ فَضَلَ عَنْهُ بَعْضُ صَاعٍ (وَلَوْ عَدِمَ) وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ.

(وَتَلَزِّمُهُ) أَيْ: الْمُسْلِمُ إِذَا فَضَلَ عِنْهُ عَمَّا تَقْدَمَ وَعَنْ فِطْرَتِهِ (عَمَّنْ يَمُونُهُ مِنْ مُسْلِمٍ) كَرْوَجَةٌ وَعَدْبٌ، وَلَوْ لِتِجَارَةٍ، وَوَلَدٍ (حَتَّى رَوْجَةٌ عَبْدِهِ الْحُرَّةِ) لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ، وَكَذَا رَوْجَةٌ وَالِّدٌ وَوَلَدٌ تَحْبُّ نَفَقَتِهِمَا عَلَيْهِ (وَ) حَتَّى (مَالِكٌ نَفْعٌ قِنْ قَطْعُ) بِأَنْ وَصَى لَهُ بِنَفْعِهِ دُونَ رَبِّبِهِ فَتَلَزِّمُهُ فِطْرَتُهُ كَنْفَتِهِ.

(وَ) حَتَّى (مَرِيضٌ لَا يَحْتَاجُ نَفَقَةً) لِعُمُومِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ {أَمْرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِنْ تَمُوْنُونَ} رَوَاهُ الدَّارِقطَنِيُّ.

وَعَبْدُ الْمُضَارِبَةِ فِطْرَتُهُ فِي مَالِ الْمُضَارِبَةِ كَنْفَتِهِ (وَ) حَتَّى (مُتَبَرِّعٌ بِمُؤْنَتِهِ رَمَضَانَ) نَصَّا. لِعُمُومِ حَدِيثِ {أَدْوَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمُوْنُونَ} وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "رِزْكَةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُكَ" وَقَالَ أَبُو الْحَطَابٍ: لَا تَلَزِّمُهُ فِطْرَتُهُ، وَصَحَّحَ فِي الْمُعْنَى وَالشَّرْحِ، وَحَمَلَ كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

وَإِنْ تَبَرَّعَ بِمُؤْنَتِهِ بَعْدَ الشَّهْرِ أَوْ جَمَاعَةً، فَلَا (وَ) حَتَّى (آيَقُّ وَنَحْوُهُ) كَعَائِبٌ وَمَرْهُونٌ وَمَغْصُوبٌ وَمَحْبُوسٌ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهُمْ وَكَنْفَتِهِمْ.

وَ(لَا) تَحْبُّ فِطْرَةً غَائِبٍ (إِنْ شُكَّ فِي حَيَاتِهِ) نَصَّا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بَقَاءَ مِلْكِهِ، وَمَتَى عَلِمَ حَيَاتَهُ بَعْدَ أَخْرَجَ لِمَا مَضَى؛ لِتَبَيَّنِ سَبَبِ الْوُجُوبِ، كَمَا لَوْ سَمِعَ بِهَلَاكِ مَالِهِ الْغَائِبِ ثُمَّ بَانَ سَلِيمًا.

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) مَنْ يَمُونُ جَمَاعَةً مَا يَكْفِي (لِجَمِيعِهِمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ) لِحَدِيثِ {أَبْدَأَ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ} وَكَالنَّفَقَةِ، لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تُبَنِّى عَلَيْهَا (فَرُوجَتُهُ) إِنْ فَضَلَ عَنْ فِطْرَةِ نَفْسِهِ شَيْءٌ، لِتَقْدُمَ نَفَقَتِهَا عَلَى سَائِرِ النَّفَقَاتِ وَلِوُجُوبِهَا مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ؛ لِأَنَّهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوِضَةِ (فَرِيقِهِ) لِوُجُوبِ نَفَقَتِهِ مَعَ الْإِعْسَارِ،

بِخَلَافِ نَفْقَةِ الْأَقْارِبِ لِأَنَّهَا صِلَةٌ (فَأُمُّهُ) لِأَنَّهَا مُقدَّمةٌ فِي الْبَرِّ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَعْزَابِيِّ حِينَ قَالَ: {مَنْ أَبْرُ؟} قَالَ: أُمَّكَ قَالَ ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمَّكَ قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ} وَلِضَعْفِهَا عَنِ التَّكْسِبِ (فَأَبَيْهِ) لِحَدِيثِ {إِنَّتِ وَمَالَكَ لِأَبِيكَ} (فَوْلَدُهُ) لِفُزِيرِهِ (فَاقْرَبُ فِي مِيرَاثٍ) لِأَوْلَيْتِهِ فَقَدِمَ كَالْمِيرَاثِ (وَيُقْرَعُ مَعَ الْإِسْتِوَاءِ) كَأَوْلَادٍ وَإِخْوَةٍ وَأَعْمَامٍ.

وَلَمْ يَفْضُلْ مَا يَكْفِيهِمْ لِعَدَمِ الْمَرْجِحِ.

(وَتِسْنُون) الْفِطْرَةُ (عَنْ جَنِينِ) لِفَعْلٍ عُمَانٍ وَعَنْ أُبِي قِلَابَةَ "كَانَ يُعْجِبُهُمْ أَنْ يُعْطُوا رَكَاهَ الْفِطْرِ عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ حَتَّى عَنِ الْحَمْلِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ" رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي الشَّافِي وَلَا تَجُبُ عَنْهُ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ.

(وَلَا تَجُبُ) فِطْرَةُ (مَنْ نَفَقَتْهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ) كَأَقْيِطٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِنْفَاقِيِّ، بَلْ إِصْنَالُ مَالٍ فِي حَقِّهِ (أَوْ) قَنْ (لَا مَالِكَ لَهُ مُعِينٌ كَعَبْدِ الْغَنِيمَةِ) وَالْفَيْءُ قَبْلَ قِسْمَةِ لِمَا نَقْدَمَ (وَلَا) فِطْرَةُ أَجِيرٍ وَظَفَرٍ (عَلَى مُسْتَأْجِرٍ أَجِيرٍ، أَوْ) مُسْتَأْجِرٍ (ظَفَرٍ بِطَعَامِهِمَا) لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا أُجْرَةٌ تَعْتمِدُ الشَّرْطُ فِي الْعَدْدِ، فَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا. كَمَا لَوْ كَانَتْ بِدِرَاهِمٍ وَلِهَا تَحْتَصُنْ بِرَمَنٍ مُقْرَرٍ، كَسَائِرِ الْأَجْرِ.

(وَلَا) فِطْرَةُ (عَنْ رَوْجَةِ نَاشِرٍ) وَلَوْ حَامِلًا، لِأَنَّهَا لَا نَفْقَةَ لَهَا.

فَهِيَ كَالْأَجْنَبِيَّةُ، وَنَفْقَةُ لِحَامِلِ الْحَمْلِ، وَلَا تَجُبُ فِطْرَتُهُ (أَوْ) رَوْجَةٌ (لَا تَجُبُ نَفَقَتُهَا لِصِغَرِهِ) هَا عَنْ تِسْعَ سِنِينَ (وَنَحْوِهِ) كَحَبِسِهَا وَغَيْبِتِهَا لِضَنَاءِ حَاجَتِهَا وَلَوْ بِإِدْنِهِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبِيَّةُ.

(أَوْ) رَوْجَةٌ (أَمَّةٌ شَلَّمَهَا) رَوْجُهَا (لَيْلًا فَقَطْ) دُونَ نَهَارٍ، لِأَنَّهَا رَمَنٌ وُجُوبٌ فِي نَوْبَةِ سَيِّدِهَا (وَهِيَ) أَيْ: فِطْرَةُ أَمَّةٍ شَلَّمَهَا رَوْجُهَا لَيْلًا فَقَطْ (عَلَى سَيِّدِهَا كَمَا لَوْ عَجَرَ رَوْجٌ) أَمَّةٌ (تَجُبُ عَلَيْهِ) فِطْرَتُهَا بِأَنْ شَلَّمَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا (عَنْهَا) أَيْ: فِطْرَتُهَا؛ لِأَنَّ الرَّوْجَ إِذْنُ كَالْمَعْدُومِ، وَكَذَا لَوْ عَجَرَ رَوْجَ حُرَّةٍ عَنْهَا. وَفِي الْإِفْقَاعِ: وَلَا رُجُوعٌ إِنْ أَيْسَرَ بَعْدُ.

(وَفِطْرَةُ مُبَعَّضٍ) تَسْقُطُ (وَ) فِطْرَةُ (قَنْ مُشْتَرِكٍ) بَيْنَ اثْتَيْنِ فَأَكْثَرَ تَسْقُطُ.

(وَ) فِطْرَةُ (مَنْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ وَارِثٍ) كَجَدٌ وَأَخْ لِغَيْرِ أُمٍّ وَكَجَدَةٌ وَبَنِتٌ تَسْقُطُ (أَوْ مُلْحَقٌ) بِفِتْحِ الْحَاءِ (بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ) بِأَنَّ الْحَقَّةَ الْفَافَةَ بِأَبْوَيْنِ فَأَكْثَرَ (تَسْقُطُ) فِطْرَتُهُ بِحَسْبِ نَفَقَتِهِ؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا، وَلِأَنَّهَا طُهْرَةٌ، فَكَانَتْ عَلَى سَادَاتِهِ أَوْ وَرَائِهِ بِالْحِصَاصِ، كَمَاءٌ غُسْلٌ جَنَابَةٌ، وَلَا تَدْخُلُ فِطْرَةً فِي مُهَايَاةٍ، لِأَنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى كَالصَّلَاةِ (وَمَنْ عَجَرَ مِنْهُمْ) أَيْ: الْمُلَّاكُ أَوْ الْوَرَاثَةُ (لَمْ يَلْرُمْ الْآخَرَ) الَّذِي لَمْ يَعْجِزْ مِنْهُمْ (سَوَى قِسْطِهِ) مِنْ فِطْرَةٍ (كَشْرِيكٍ ذَمِيٍّ) فِي مَالٍ رَكَوِيٍّ (وَلِمَنْ لَزِمَتْ غَيْرُهُ فِطْرَتُهُ) كَرْوَاجَةٌ وَوَلِدٌ مُعْسِرٌ (طَبَّهُ بِإِخْرَاجِهَا) أَيْ: الْفِطْرَةُ عَنْهُ كَالْفَقَةِ. لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لَهَا.

(وَ) لَهُ (أَنْ يُخْرِجَهَا) أَيْ الْفِطْرَةُ (عَنْ نَفْسِهِ) إِنْ كَانَ حُرًّا مُكَلَّفًا (وَتُجْزِيُّهُ) عَنْهُ وَلَوْ أَخْرَجَهَا (بِلَا إِذْنِ مَنْ تَلَرَمُهُ) الْفِطْرَةُ (لِأَنَّهُ) أَيْ: مَنْ تَلَرَمُهُ (مُتَحَمِّلٌ) لِفِطْرَةِ الْمُخْرِجِ لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَا.

(وَلَا تَجُبُ) فِطْرَةُ (إِلَّا بِدُخُولِ لَيْلَةِ) عِيدِ (الْفِطْرِ) لِأَنَّهَا أُضِيقَتْ فِي الْأَخْبَارِ إِلَى الْفِطْرِ، وَالْإِضَافَةُ تَقْضِي الْإِخْتِصَاصَ وَالسَّبَبِيَّةَ، وَأَوْلُ زَمِنٍ يَقْعُ فِيهِ الْفِطْرُ مِنْ جَمِيعِ رَمَضَانَ: مَا ذُكِرَ (فَمَنْيَ وَجَدَ قَبْلَ الْغُرُوبِ مَوْتٌ) لِمَنْ تَجُبُ فِطْرَتُهُ مِنْ رَوْجَةٍ أَوْ قَنْ أَوْ قَرِيبٍ (وَنَحْوِهِ) أَيْ: الْمَوْتِ، كَطَلَاقٍ وَعُنْقٍ سَارٍ قَرِيبٍ، أَوْ

اِنْتِقَالٍ مِّلْكٍ فَلَا فِطْرَةً لِرَوَافِلِ السَّبَبِ قَبْلَ رَمَنِ الْوُجُوبِ (أَوْ أَسْلَمَ) تَحْوِي عَبْدٌ كَافِرٌ أَوْ زَوْجَةٌ أَوْ قَرِيبٌ بَعْدَ دُخُولِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ (أَوْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ زَوْجَةً) بَعْدَ دُخُولِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ (أَوْ وَلَدَهُ) مِنْ تَلْرُمَهُ فِطْرَتُهُ مِنْ تَحْوِي وَلَدًا (بَعْدَهُ) أَيْ: دُخُولِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ (فَلَا فِطْرَةً) نَصَّا؛ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِ الْوُجُوبِ، وَعَكْسُهُ تَحِبُّ فَمَنْ مَاتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ أَدَائِهَا أَخْرَجَتْ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ، وَيَتَحَاصَّانِ مَعَ ضِيقٍ، وَتَقْدُمْ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مَعَهُمَا زَكَاةً مَالٍ، وَإِلَّا فَعَلَى مَنْ تَلْرُمَهُ تَفَتَّهُ.

(وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا) أَيْ: الْفِطْرَةُ (بِيَوْمِ الْعِيدِ قَبْلَ صَلَاتِهِ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَمْرَ بِهَا أَنْ تُؤْدَى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ} فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ {مَنْ أَدَأَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةً مَأْبُولَةً وَمَنْ أَدَأَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ} (أَوْ) مَضَى (فَدِرُهَا) أَيْ صَلَاةً الْعِيدِ حَيْثُ لَا تُصَلِّى.

(وَيَأْتِمُ مُؤْخِرُهَا عَنْهُ) أَيْ يَوْمُ الْعِيدِ؛ لِجَوازِهَا فِيهِ كُلُّهُ لِحَدِيثِ {أَغْنُوهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ} وَهُوَ عَامٌ فِي جَمِيعِهِ. {وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْسِمُهُمْ بَيْنَ مُسْتَحِقِيهِمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ} فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى الصَّلَاةِ لِلِاسْتِحْبَابِ (وَيَقُضِي) مَنْ أَخْرَهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ فَتَكُونُ قَضَاءً (وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ) أَيْ: يَوْمِ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ فِي تَحْرِيمِهَا.

وَ(لَا) تُكْرَهُ (فِي الْيَوْمَيْنِ قَبْلَهُ) أَيْ: الْعِيدِ، لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ "كَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ" رَوَاهُ الْبَحَارِيُّ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلَأَنَّ تَعْجِيلَهَا كَذَلِكَ لَا يُخْلِلُ مَفْصُودَهَا، إِذَا الظَّاهِرُ بَقَاؤُهَا أَوْ بَعْضِهَا إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ.

(وَلَا تُجْزِي) فِطْرَةُ أَخْرَجَهَا (قَبْلَهُمَا) أَيْ: الْيَوْمَيْنِ يَلِيهِمَا الْعِيدُ لِحَدِيثِ {أَغْنُوهُمْ عَنِ الْطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ} وَمَتَى قَدِمُهَا بِكَثِيرٍ فَاتَّ الْإِغْنَاءُ فِيهِ.

(وَمَنْ) وَجَبَتْ (عَلَيْهِ فِطْرَةُ غَيْرِهِ) كَرَزْجَهُ وَعَبْدٌ وَقَرِيبٌ (أَخْرَجَهَا مَعَ فِطْرَتِهِ مَكَانَ نَفْسِهِ) لِأَنَّهُ أَيْ: الْفِطْرُ السَّبَبُ لِتَعْدِدِ الْوَاجِبِ بِتَعْدِدِهِ، وَاعْتِرَ لَهَا الْمَالُ بِشَرْطِ الْقُدْرَةِ، وَلِهَذَا لَا تُرَادُ بِزِيَادَتِهِ.

فَصَنْلُ الْوَاجِبُ فِي فِطْرَةِ (صَاعُ بُرْ) أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِصَاعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ بِكَفِيَّ رَجُلٍ مُعْتَدِلِ الْخِلْفَةِ، وَحَكْمُهُ: كِفَايَةُ فَقِيرٍ أَيَّامَ عِيدٍ (أَوْ مِثْلُ مَكِيلِهِ) أَيْ الْبُرُّ (مِنْ تَمِّرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ أَقْطِ) شَيْءٌ يُعْمَلُ مِنْ لَبَنِ إِبْلٍ فَقْطُ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ {كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِيَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمِّرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطِ} مُتَقَّدٌ عَلَيْهِ (أَوْ) صَاعٍ (مَجْمُوعٍ مِنْ ذَلِكَ) أَيْ: مِنَ الْخَمْسَةِ الْمُذَكُورَةِ.

نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى إِجْرَاءِ صَاعٍ مِنْ أَجْنَاسِ؛ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهَا يَجُوزُ مُنْقَدِداً، فَكَذَا مَعَ غَيْرِهِ لِتَقْارِبِ مَفْصُودَهَا، أَوْ اتَّحَادِهِ (وَبِحُتَاطٍ فِي ثَقِيلِ) كَتَمْرٌ إِذَا أَخْرَجَهُ وَرْنَا (الْيَسْفَطُ الْفَرْضُ بِبَقِينِ) وَمَنْ أَخْرَجَ فَوْقَ صَاعٍ فَأَجْرُهُ أَكْثَرُ وَاسْتَبَعَدَ أَحْمَدُ مَا نُقْلَ لَهُ عَنْ مَالِكٍ: لَا يَزِيدُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَلِّي الظُّهُرَ حَمْسًا.

(وَيُجْزِي دَقِيقُ بُرْ وَ) دَقِيقُ (شَعِيرٍ وَسَوْقِهِمَا، وَهُوَ مَا يُحَمَّصُ ثُمَّ يُطْحَنُ بِوْرُنْ حَبَّهُ) نَصَّا؛ لِتَفْرُقِ الْأَجْرَاءِ بِالْطَّحْنِ.

وَاحْتَاجَ أَحْمَدُ عَلَى إِجْرَاءِ الدَّقِيقِ بِزِيَادَةٍ تَفَرَّدَ بِهَا ابْنُ عَيْنَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ "أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ"

فِيلَ لَابْنِ عُبَيْتَةَ " إِنَّ أَحَدًا لَا يَذْكُرُهُ فِيهِ، قَالَ بْلُ هُوَ فِيهِ " رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ الْمَجْدُ: بْلُ هُوَ أَوْلَى
بِالْإِجْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَفَى مُؤْتَهُ كَتْمٌ مَرْتُوعٌ نَوَاهُ (وَلَوْ) كَانَ الدَّقِيقُ (بِلَا نَخْلٍ) لِأَنَّهُ بِوَزْنِ حَبِّهِ (كَ) مَا يُجْزِئُ
حَبًّا (بِلَا تَنْقِيَةٍ) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَثُ فِيهِمَا شَيْءٌ إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُحِبُّ أَنْ يُنْقِيَ الطَّعَامَ، وَهُوَ
أَحَبُّ إِلَيَّ لِيَكُونَ عَلَى الْكَمَالِ وَيَسْلَمَ مِمَّا يُخَالِطُهُ مِنْ غَيْرِهِ.

وَ (لَا) يُجْزِئُ (خُبْرٌ) لِخُرُوجِهِ عَنِ الْكَلْبِ وَالْإِدْخَارِ، وَكَذَا بُكْسُمَاتُ وَهَرِيسَةُ.

(وَ) لَا يُجْزِئُ (مَعِيبٌ) مِمَّا تَقْدَمَ لِقُولِهِ تَعَالَى: {وَلَا تَنِمِّمُوا الْحَيَّاتَ مِنْهُ تَنْقِيَةً} (كَمُوسُوسٌ) لِأَنَّ السُّوسَ
أَكَلَ جَوْفَهُ (وَمَبْلُولٌ) لِأَنَّ الْبَلَلَ يَنْفَخُهُ (وَقَدِيمٌ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ) لِعَيْنِهِ يَتَغَيَّرُ طَعْمُهُ وَلَا
رِيحُهُ أَجْرَأُ، لِعَيْنِهِ، وَالْجَدِيدُ أَفْضَلُ (وَنَحْوُهُ) أَيْ: مَا تَقْدَمَ مِنْ أَمْتَلَةِ الْمَعِيبِ.

(وَ) لَا يُجْزِئُ صِنْفٌ مِنَ الْخَمْسَةِ (مُخْتَلِطٌ بِكَثِيرٍ مِمَّا لَا يُجْزِئُ) كَفْمَحٌ اخْتَلَطَ بِكَثِيرٍ رُؤْنٍ أَوْ عَدَسٍ أَوْ
نَحْوِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرُ مُجْزِئِهِ (وَبِزَادٍ) عَلَى صَاعٍ (إِنْ قَلَ) خَلِيطٌ لَا يُجْزِئُ (بِقَدْرِهِ) أَيْ: الْخَلِيطُ
بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُصَفَّى صَاعًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَيْنًا لِقَلْلَةِ مَشَقَّةِ تَنْقِيَتِهِ، وَلَا يُجْزِئُ إِخْرَاجُ قِيمَةِ الصَّاعِ نَصًا.
(وَيُجْزِئُ مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ) أَيْ: الْأَصْنَافُ الْخَمْسَةُ (مَا يَقُولُ مَقَامَهُ مِنْ حَبٍّ) يُقْتَاثُ.

(وَ) مِنْ (تَمْرٌ مَكِيلٌ يُقْتَاثُ) كَذْنُ وَذَرَةٌ وَعَدَسٌ وَأَرْزٌ وَتِينٌ بَأْسٌ وَنَحْوُهَا؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ،
فَكَانَ أَوْلَى (وَالْأَفْضَلُ) إِخْرَاجُ (تَمْرٌ) مُطْلَقاً.
نَصًا لِفَعْلِ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ نَافِعٌ: " كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ، إِلَّا عَامًا وَاحِدًا أَعْوَزَ التَّمْرَ، فَأَعْطَى الشَّعِيرَ " رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالْبَخَارِيُّ وَقَالَ لَهُ أَبُو مِجَلٍ: " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْسَعَ وَالْبَرُّ أَفْضَلُ " فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابِي سَلَكُوا طَرِيقًا فَأَنَا
أَحِبُّ أَنْ أَسْلُكَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَاحْتَجَ بِهِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ جَمَاعَةَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يُخْرِجُونَ التَّمْرَ؛ وَلِأَنَّهُ قُوْتُ
وَحَلَّوْةُ، وَأَقْرُبُ تَنَاؤِلًا، وَأَقْلُ كُلْفَةً (فَرِيبَبٌ) لِأَنَّ فِيهِ قُوَّتًا وَحَلَّوَةً وَقَلْلَةً كُلْفَةً، فَهُوَ أَشْبَهُ بِالْمَنْمُرِ مِنَ الْبَرِّ
(فَبَرٌّ) لِأَنَّ الْفَيَّاسَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْكُلِّ، لَكِنْ تُرِكَ اقْتِداءً بِالصَّحَابَةِ فِي التَّمْرِ وَمَا شَارَكَهُ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ
الرَّبِيبُ (فَانْفَعُ) فِي اقْتِيَاتٍ وَدَفْعِ حَاجَةٍ فَقِيرٍ.

وَإِنْ اسْتَوْتُ فِي نَفْعِ شَعِيرٍ، (فَدَقِيقُهُمَا) أَيْ: دَقِيقُ بُرٍّ، فَدَقِيقُ شَعِيرٍ (فَسُوِيْقُهُمَا) ذَلِكَ (فَاقِطٌ).
وَالْأَفْضَلُ (أَنْ لَا يَنْفَصَ مُعْطَى) مِنْ فِطْرَةِ (عَنْ مُدَّ بُرٍّ) أَيْ رُبْعٌ صَاعٍ (أَوْ نِصْفٌ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ) أَيْ
الْبَرُّ كَمِرٌ وَشَعِيرٌ، لِيُغَنِّيَهُ عَنِ السُّؤَالِ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

(وَيَجُوزُ إِعْطَاءُ تَحْوِيَةٍ) (وَاحِدٌ مَا عَلَى جَمَاعَةٍ) مِنْ فِطْرَةِ نَصًا.

(وَ) يَجُوزُ (عَكْسُهُ) أَيْ: إِعْطَاءُ جَمَاعَةٍ مَا عَلَى وَاحِدٍ (وَلِإِمَامٍ وَنَائِبِهِ رُدُّ زَكَاءٍ، وَ) رُدُّ (فِطْرَةٍ إِلَى مَنْ أَحَدَ)
أَيْ: الرَّزْكَاءِ وَالْفِطْرَةِ (مِنْهُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَدْرُ كِفَائِيَّهِ (وَكَذَا فَقِيرُ لِزَمَنَاهُ) أَيْ: الرَّزْكَاءُ وَالْفِطْرَةُ فَيُرِدُهُمَا بَعْدَ
أَخْذِهِمَا إِلَى مَنْ أَخْذَهُمَا مِنْهُ عَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْإِمَامِ وَالْمُسْتَحِقِ أَرْزَالَ مَلْكَ الْمُخْرَجِ، وَعَادَتْ
إِلَيْهِ بِسَبَبِ آخر أَشْبَهَهُ ما لَوْ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمِيرَاثٍ، فَإِنْ تُرِكَ الرَّزْكَاءُ لِمُسِنٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِلَا قَبْضٍ لَمْ يَبْرُأُ.
قَالَ (الْمُنْفَحُ): مَا لَمْ تَكُنْ حِيلَةً أَيْ: عَلَى عَدَمِ إِخْرَاجِ الرَّزْكَاءِ، فَيُمْتَنَعُ كَسَائِرِ الْحِيلَلِ عَلَى مُحْرِمٍ، وَكَانَ
عَطَاءً يُعْطَى عَنْ أَبْوَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ حَتَّى مَاتَ، وَهُوَ تَبَرُّ اسْتَحَبَهُ أَحْمَدُ.

باب إخراج الزكاة أي: زكاة المال بعد أن شنت (واجب فوزاً) إخراج (نذر مطلق وكفارة) لأن الأمر المطلق - ومثله {واتوا الزكاة} - يقتضي الفوريّة بدليل {ما معك أن لا تسبح إذ أمرتك} فسبح إذ لم يسبح حين أمر.

وعن سعيد بن المعلى قال: {كنت أصلى في المسجد فدعاني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجهه ثم أتيته فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلى فقال: ألم يقل الله: استحبوا لله ولرسوله إذا دعاك}. رواه أححمد والبخاري؛ ولأن السيد إذا أمر عبده بشيء فأهمله حسنه لومه وتوبخه عرفاً، ولم يكن اتفاء قرينة الفور عذراً (إن أمكن) إخراجها كما لو طلبه بها؛ ولأن التفوس طبعت على الشح، وحاجة القير ناجرة، فإذا أخر الإخراج اختل المقصود، وربما فات بخوا طرفة إفلاد أو موته (ولم يخف) مرك (رجوع ساع) عليه بها إن أخرجها بلا علمه (أو) لم يخف بدفعها فوراً ضرراً (على نفسه أو ماله أو نحوه) كمعيشة لحديث "لَا ضرر ولا ضرار" ولأنه يجبر تأخير دين الأدمي لذلك فالزكاة أولى. (وله تأخيرها) أي: الزكاة (الشدة حاجة) أي: ليدفعها لمن حاجته أشد من هر حاضر نصاً، وقيمة جماعة برمي سير.

(و) له تأخيرها ليدفعها (القريب وجار) لأنها على القريب صدقة وصلة، والجار في معناه.

(و) له تأخيرها (الحاجة) أي المالك (إليها إلى ميساته) نصاً.

واحتاج بحديث عمر {إلهم احتاجوا عاماً فلم يأخذ منهم الصدقة فيه، وأخذها منهم في السنة الأخرى}. (و) له تأخيرها (التعذر إخراجها من المال لغيرها) المال (وغيرها) كعصبه وسرقه وكونه ديناً (إلى قدره) عليه لأنها موسامة، فلا يكفيها من غيره (ولو قدر أن يخرجها من غيره) لم يلزمها؛ لأن الإخراج من غير المخرج منه هو الأصل، والإخراج من غيره رخصة. فلائق تضييقاً.

(ولمام وساع تأخيرها عند ريها لمصالحة، كفحة ونحوه) نصاً، لجعل عمر.

واحتاج بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم عن العباس {فهي عليه، ومثلها معها} رواه البخاري. وكذا أوله أبو عبيدة، قاله في الفروع.

(ومن جحد وجوبها) أي: الزكاة على الإطلاق (عالماً) وجوبها (أو جاهلاً) به لقرب عهده من الإسلام أو كونه نشأ (بادية بعيدة) عن القرى (وعرف) جاهل (فعلم وأصر) على جحوده عناداً (فقد ارتد) لتخديمه لله ورسوله، وإنما الأمة فيستتاب ثالثاً فإن تاب ولا قتل.

(ولو أخرجها) جاحداً لظهور أدلة الوجوب، فلا عذر له (وتؤخذ) منه إن كانت وجبت عليه لاستحقاق أهل الزكاة لها.

(ومن معها) أي: الزكاة (بخلا بها أو تهاونا) بلا جحد (أخذت منه) فهراً كدين آدمي وخارج (وعمر من علم تحريم ذلك) أي: المنع بخلاف أو تهاونا (إمام) فاعل عزراً (عادل) لازتكابه محظياً، فإن كان الإمام فاسقاً لا يصرفها في مصارفها فهو عذر له في عدم دفعها إليه، فلا يعزره (أو) عزره (عامل) عدل يمنعه الزكاة.

(فَإِنْ عَيْبَ) مَالُهُ (أَوْ كَنْتَ مَالَهُ قَاتَلَهُ دُونَهَا) أَيْ: الزَّكَاةُ أَيْ: قَاتَلَ جَائِبَهَا (وَأَمْكَنَ أَخْدُهَا) مِنْهُ (بِقِتَالِهِ) أَيْ: قِتَالُ الْإِمَامِ إِبَاهُ (وَجَبَ قِتَالُهُ عَلَى إِمَامٍ وَضَعَهَا) أَيْ الزَّكَاةُ (مَوَاضِعُهَا) لِانْقَاقِ الصَّدِيقِ مَعَ الصَّحَابَةِ عَلَى قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ وَقَالَ: "وَاللَّهِ لَوْ مَتَعْنُونِي عَنَّا - وَفِي لَفْظٍ عَقَالاً - كَانُوا يُؤْدُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَاتَلُهُمْ عَلَيْهِ" مُتَفَقٌ عَلَيْهِ (وَأَخْذَتِ) الزَّكَاةُ (فَقْطُ) أَيْ: بِلَا زِيَادَةٍ عَلَيْهَا لِحَدِيثِ الصَّدِيقِ وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلَا يُعْطِهُ، وَكَانَ مَنْعُ الزَّكَاةِ فِي خِلَافَةِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ تَوْفِيرِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُقْلِ عَنْهُمْ أَحَدٌ زِيَادَةً وَلَا قَوْلٌ بِهِ، وَحَدِيثٌ {فَإِنَّا أَخْدُوهَا وَشَطَرْ إِلَيْهِ، أَوْ مَالِهِ} كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ حِينَ كَانَتُ الْعُوَيْبَاتُ بِالْمَالِ ثُمَّ نُسِخَ.

(وَلَا يُكَفِّرُ) مَانِعُ زَكَاةِ غَيْرِ جَاهِدٍ إِذَا قَاتَلَ عَلَيْهَا (بِقِتَالِهِ لِلْإِمَامِ) لِقُولٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَفِيقٍ "كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرْفَنُ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفُرٌ إِلَّا الصَّلَاةُ" رَوَاهُ التَّرمِذِيُّ وَمَا وَرَدَ مِنْ التَّكَبِيرِ فِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى جَاهِدِ الْوُجُوبِ أَوِ التَّغْلِيْطِ (وَإِلَّا) يُمْكِنُ أَخْدُهَا بِقِتَالِهِ، وَهُوَ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ (أُسْتُبَّتِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) لِأَنَّهَا مِنْ مَبَانِي الْإِسْلَامِ، فَيُسْتَنَابُ تَارِكُهَا كَالصَّلَاةِ.

(فَإِنْ) تَابَ (وَأَخْرَجَ) الزَّكَاةَ كُفُّ عنْهُ (وَإِلَّا قُتِلَ) لِانْقَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى قِتَالِ مَانِعِهَا (حَدَّا) لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُكَفِّرُ بِذَلِكَ (وَأَخْذَتِ) الزَّكَاةَ (مِنْ تَرْكِتِهِ) لَوْ مَاتَ، وَالْفَتْنُ لَا يُسْقِطُ دِينًا لِإِدْمَىٰ، فَكَذَا الزَّكَاةَ. (وَمَنْ أَدْعَى أَدَاءَهَا) أَيْ: الزَّكَاةِ وَقَدْ طَوَّلَ بِهَا صُدُقَ بِلَا يَمِينٍ (أَوْ) أَدْعَى (بَقاءَ الْحَوْلِ أَوْ) أَدْعَى (نَفْسَ النَّصَابِ، أَوْ) أَدْعَى (رَوَالَ مِلْكِهِ) عَنِ النَّصَابِ فِي الْحَوْلِ، صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ (أَوْ) أَدْعَى (تَجَدُّدُهُ) أَيْ: مِلْكِ النَّصَابِ (قَرِيبًا، أَوْ) أَدْعَى (أَنَّ مَا بِيَدِهِ) مِنْ مَالٍ رَكْوَيِّ (غَيْرِهِ) صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ (أَوْ) أَدْعَى (أَنَّهُ) أَيْ: مَالَ السَّائِمَةِ (مُفَرِّدٌ أَوْ مُخْتَلِطٌ وَنَحْوُهُ) مِمَّا يَمْنَعُ وُجُوبَهَا أَوْ يَنْفُصُهَا، كَدْعَوْيَ عَلْفِ مَاشِيَةٍ نِصْفَ الْحَوْلِ، فَأَكْثَرُ، أَوْ نَيْةُ قَنْيَةٍ بِعِرْضِ تِجَارَةٍ، صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ.

(أَوْ أَفَرَ بِقْدُرِ زَكَاتِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ قُدْرَ مَالِهِ صُدُقٌ بِلَا يَمِينٍ) لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُؤْتَمِنٌ عَلَيْهَا فَلَا يُسْتَخَافُ عَلَيْهَا كَالصَّلَاةِ وَالْكَفَارَةِ، بِخِلَافِ وَصِيَّةِ لِفَرَاءِ بِمَالِ، وَكَذَا إِنْ مَرَ بِعَاشِرٍ وَادْعَى أَنَّهُ عَشَرُ عَاشِرٌ آخَرُ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْمُصْدَقُ كَتَبَ لَهُ بِرَاءَةً، فَإِذَا جَاءَ آخَرَ أَخْرَجَ إِلَيْهِ بِرَاءَتَهُ، أَيْ: لِتَنْقِيَ التَّهْمَةَ عَنْهُ. (وَيَلْزَمُ) بِإِخْرَاجِ (عَنْ) مَالٍ (صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَلِيَهُمَا) فِيهِ نَصَاصًا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَدْخُلُهُ التَّنِيَابَةُ، فَقَامَ الْوَلِيُّ فِيهِ مَقَامَ مُوْلَى عَلَيْهِ، كَنْفَقَةٌ وَغَرَامَةٌ.

(وَسُنَّ) لِمُخْرِجِ زَكَاةِ (إِظْهَارِهَا) لِتَنْقِيَ التَّهْمَةَ عَنْهُ وَيُقْتَدِي بِهِ. (وَ) سُنَّ (تَقْرِيقَةُ رَبِّهَا) أَيْ: الزَّكَاةُ (بِنَفْسِهِ) لِيَتَيَّقَنَ وُصُولُهَا إِلَى مُسْتَحْقَهَا وَكَالَّدِينِ، وَسَوَاءُ الْمَالُ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ (بِشَرْطِ أَمَانَتِهِ) أَيْ: رَبُّ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَنْ بِنَفْسِهِ فَأَلْأَفْضَلُ لَهُ دَفْعُهَا إِلَى السَّاعِيِّ؛ لِأَنَّهُ رُبِّمَا مَنَعَهُ الشُّحُّ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَوْ بَعْضِهَا.

(وَ) سُنَّ (قَوْلُهُ) أَيْ: رَبُّ الْمَالِ (عِنْدَ دَفْعِهَا) أَيْ الزَّكَاةُ (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْنَمًا) أَيْ مُثْمِرَةً (وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرِمًا) أَيْ: مُنْفَصَّةً؛ لِأَنَّ التَّنِيَّرَ كَالْقِيمَةِ وَالتَّنَقِيسَ كَالْغَرَامَةِ لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا {وَإِذَا أَعْطَيْتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَنْسَوْا تَوَابَهَا أَنْ تَقُولُوا: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْنَمًا وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرِمًا} رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَفِيهِ الْبُحْرَنِيُّ بْنُ عُبَيْدٍ ضَعِيفٌ - قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى تَوْفِيقِهِ لِإِدَائِهَا.

(وَ) سُنَّ (قَوْلُ آخِذِ) زَكَاةً (آجَرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا) لِقَوْلِهِ

تَعَالَى : {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطْهِرُهُمْ وَتُرْكِيْهُمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ} أَيْ : أُدْعُ لَهُمْ .
قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى {كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى
أَلِ فُلَانٍ فَأَتَاهُ أَلِيْ بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى أَلِيْ أَوْفَى} مُتَقَّدٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ ،
لِإِلَهَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " لَمْ يَأْمُرْ بِهِ سَعَتُهُ " .

(وَلَهُ) أَيْ : لِرَبِّ الْمَالِ (دَعْهَا) أَيْ : الرِّزْكَةُ (إِلَى السَّاعِي) قَالَ فِي الشَّرْحِ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَدْهُبُ أَنْ دَفَعَهَا
لِلْإِمَامِ جَائِزٌ ، سَوَاءً كَانَ عَدْلًا أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ ، وَسَوَاءً كَانَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، أَوْ الْبَاطِنَةِ ، وَبَيْرًا بِدَفَعَهَا ،
سَوَاءً تَلَقَّتْ فِي يَدِ الْإِمَامِ أَوْ لَا ، صَرَفَهَا فِي مَصَارِفِهَا أَوْ لَمْ يَصْرُفْهَا أَنْتَهَى .

وَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ : " إِنَّهُمْ يُقْلِدُونَ بِهَا الْكِلَابَ وَيَشْرِبُونَ بِهَا الْحُمُورَ " فَقَالَ : ادْفَعُهَا إِلَيْهِمْ " حَكَاهُ عَنْهُ أَحْمَدُ .
وَفِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْأَفْنَاعِ : يَحْرُمُ دَفْعُهَا إِلَيْهِ إِنْ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا ، وَيَجِدُ كُثُّهَا عَنْهُ إِذْنَ
وَتُجْزِي لِحَوَارِجَ نَصَا .
وَلِبُغَاةٍ إِذَا غَلَبُوا عَلَى بَلَدٍ .

فَصُلْ وَيُسْتَرِطُ لِإِخْرَاجِهَا أَيْ : الرِّزْكَةُ (نَيَّةُ) لِحَدِيثِ {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ} وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يَتَكَرَّرُ رُجُوبُهَا
فَأَفْقَرَتْ إِلَى تَعْيِنِ النَّيَّةِ كَالصَّلَاةِ وَلِأَنَّ مَصْرُوفَ الْمَالِ إِلَى الْفَقِيرِ لَهُ جِهَاتٌ مِنْ رِزْكَاهُ وَكَفَارَةٍ وَنَذْرٍ وَصَدَقَةٍ
وَنَطْطُوعٍ ، فَاعْتَبَرَتْ نَيَّةُ التَّمْيِيزِ ، وَبِأَيْتِي صِفَةُ النَّيَّةِ (وَيُسْتَرِطُ) أَنْ يَكُونَ إِخْرَاجُهَا (مِنْ مُكَلَّفٍ) لِإِلَهٌ تَصَرُّفُ
مَالِيٌّ أَشْبَهَ سَائِرَ النَّصَرَفَاتِ الْمَالِيَّةِ ، وَتَقْدَمُ حُكْمُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ (إِلَّا أَنْ تُؤْخَدَ مِنْهُ الرِّزْكَةُ (فَهُرَا) فَتُجْزِي
ظَاهِرًا مِنْ غَيْرِ نَيَّةِ رَبِّ الْمَالِ ، فَلَا يُؤْمِرُ بِهَا ثَانِيَا (أَوْ يَغْيِبُ مَالُهُ) فَتُؤْخَدُ مِنْهُ الرِّزْكَةُ حَيْثُ وُجِدَ ، وَتُجْزِي
بِلَا نَيَّةٍ كَمَا حُوذَةٌ فَهُرَا (أَوْ يَتَعَدَّرُ وَصُولُ إِلَى مَالِكٍ) لِتُؤْخَدُ مِنْهُ الرِّزْكَةُ (بِحَبْسٍ وَنَحْوِهِ) كَاسِرٌ (فَيَأْخُذُهَا
السَّاعِي) مِنْ مَالِهِ (وَتُجْزِي) ظَاهِرًا وَ (بَاطِنًا فِي) الْمَسْأَلَةِ (الْأُخِيرَةِ فَقَطْ) بِخِلَافِ الْأُولَئِينَ قَبْلَهَا فَتُجْزِي
ظَاهِرًا فَقَطْ ، (وَالْأُولَى : قَرْنُهَا) أَيْ : النَّيَّةُ (بِدَفْعٍ) كَصَلَاةٍ (وَلَهُ تَقْدِيمُهَا) أَيْ : النَّيَّةُ عَلَى الْإِخْرَاجِ (ب) زَمَنٌ
(يُسِيرٌ كَصَلَاةً) وَلَوْ عَزَلَ الرِّزْكَةَ لَمْ تَكُنِ النَّيَّةُ إِذْنَ مَعْ طُولِ رَمَنِ (فَيُنْوِي) بِمُخْرَجِ (الرِّزْكَةِ ، أَوْ الصَّدَقَةِ
الْوَاجِبَةِ ، أَوْ صَدَقَةِ الْمَالِ ، أَوْ) صَدَقَةِ (الْفِطْرِ ، وَلَا يُجْزِي إِنْ نَوَى صَدَقَةً مُطْلَقًا ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ)
كَنِيَّةٌ صَلَاةٌ مُطْلَقةٌ .
وَمَحَلُّ النَّيَّةِ : الْقُلْبُ .

وَتَقْدَمَ (وَلَا تَجِبُ نَيَّةُ فَرْضٍ) اكْتِفَاءُ بِنَيَّةِ الرِّزْكَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فَرْضًا (وَلَا) يَجِبُ (تَعْيِنُهُ) مَالٍ (مُرْكَبٍ)
عَنْهُ) وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالُ ، كَشَاءٌ عَنْ حَمْسٍ مِنْ أَبِلٍ ، وَأَخْرَى عَنْ أَرْبَعِينَ مِنْ عَمَّ ، وَدِيَنَارٌ عَنْ أَرْبَعِينَ ثَالِفَةً ،
وَأَخْرَى عَنْ أَرْبَعِينَ قَائِمَةً وَصَاعِ عَنْ فِطْرَةِ ، وَآخَرَ عَنْ رَزْعٍ أَوْ ثَمَرٍ .
(فَلَوْ نَوَى) رِزْكَاهُ (عَنْ مَالِهِ الْغَائِبِ وَإِنْ كَانَ) الْغَائِبُ (تَالِفًا فَعَنْ الْحَاضِرِ .
أَجْرًا عَنْهُ) أَيْ : الْحَاضِرِ (إِنْ كَانَ الْغَائِبُ تَالِفًا) بِخِلَافِ الصَّلَاةِ لِإِعْتِباَرِ النَّعْيَيْنِ فِيهَا .

(فَإِنْ أَدَى قَدْرَ رِزْكَاهِ أَحَدِهِمَا) أَيْ : الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ وَلَمْ يُعِينْهُ (جَعَلَهَا) أَيْ : الرِّزْكَةُ (لِإِيَّاهُمَا شَاءَ ، كَتَعْيِنِيهِ
ابْتِداَءًا) حِينَ إِخْرَاجٍ (وَإِنْ لَمْ يُعِينْ) وَاحِدًا مِنْهُمَا (أَجْرًا) مُخْرَجٌ (عَنْ أَحَدِهِمَا) فَيُخْرُجُ عَنِ الْآخَرِ .
(وَلَوْ نَوَى) الرِّزْكَةُ (عَنْ) الْمَالِ (الْغَائِبُ فَبَانَ) الْغَائِبُ (تَالِفًا لَمْ يُصْرِفْ) أَيْ : الْمُخْرَجُ (إِلَى غَيْرِهِ) لِأَنَّ النَّيَّةَ
لَمْ تَسْتَأْوِلُهُ ، كَعَنْقِ فِي كَفَارَةٍ مُعْيَنَةٍ ، فَلَمْ تَكُنْ .

(وَإِنْ نَوَى) الزَّكَاةَ (عَنِ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا أَجْزًًا عَنْهُ إِنْ كَانَ سَالِمًا أَوْ نَوَى) عَنِ الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا (وَإِلَّا) يَكُنْ سَالِمًا (فَ) هِيَ (نَفْلٌ) فَبَأْنَ الْغَائِبِ سَالِمًا (أَجْزًًا) عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَضُرُّ تَقْيِيدُهُ بِهِ بِخِلَافٍ: إِنْ كَانَ مُورِثِي مَاتَ فَهُدْهُ زَكَاةُ إِرْثِي مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ عَلَى أَصْنِلِ.

(وَإِنْ نَوَى) الزَّكَاةَ (عَنِ) مَالِهِ (الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا، وَإِلَّا) يَكُنْ سَالِمًا (فَأَرْجَعُ) فِي الْمَدْفُوعِ (فَلَهُ الرُّجُوعُ) فِيهِ (إِنْ بَأْنَ ثَالِفًا) وَإِنْ بَأْنَ سَالِمًا أَجْزًًا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْنِلَ بِقَاءُ الْمَالِ، وَمَنْ شَكَ فِي بِقَاءِ غَائِبٍ: لَمْ يُلْزِمْهُ إِخْرَاجُ عَنْهُ، وَكَذَا إِنْ عَلِمَ بِقَاءُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، لِكِنْ مَنْ مَنَّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ زَكَاةً لِمَا مَضَى.

(وَإِنْ وَكَلَ) رَبُّ مَالٍ (فِيهِ) أَيْ: إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ (مُسْلِمًا ثَقَةً) نَصًا مُكَلَّفًا، ذَكَرًا أَوْ اثْنَيْ، قَالَهُ فِي شَرْحِهِ صَحَّ، وَ (أَجْزَاتُ نِيَّةِ مُوكِلٍ) فَقَطْ (مَعَ قُرْبٍ) زَمْنِ (إِخْرَاجٍ) مِنْ زَمْنِ تَوْكِيلٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُوكَلِ، وَتَأْخُرُ الْأَدَاءِ عَنِ النِّيَّةِ بِزَمْنٍ يَسِيرٍ جَانِزٌ (وَإِلَّا) يَقْرُبُ مِنْ إِخْرَاجٍ مِنْ زَمْنِ تَوْكِيلٍ (نَوَى وَكِيلٍ أَيْضًا) أَيْ: كَمَا يَنْوِي الْمُوكَلُ؛ لِئَلَّا يَخْلُو الدَّفْعُ إِلَى الْمُسْتَحْقَ عَنِ نِيَّةِ مُقاَرِنَةٍ، أَوْ مُقاَرِنَةٍ فَيَنْوِي مُوكَلٌ عِنْدَ التَّوْكِيلِ وَوَكِيلٌ عِنْدَ الدَّفْعِ لِنَحْوِ الْفَقَرَاءِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، وَلَوْ نَوَى وَكِيلٌ فَقَطَ.

لَمْ تُجْزِي؛ لِتَعْلُقِ الْفَرْضِ بِالْمُوكَلِ وَوَقْعِ الْإِجْزَاءِ عَنْهُ، وَفِي تَوْكِيلِ مُمِيزٍ فِي إِخْرَاجِهَا خَلَافٌ ذَكَرَهُ فِي الْحَاسِيَّةِ.

وَجَرَمَ فِي الْإِقْنَاعِ بِالصَّحَّةِ، وَلَوْ دَفَعَ رَبُّ الْمَالِ إِلَى الْإِمَامِ وَالسَّاعِي نَاوِيًّا أَجْزَاءَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ إِمَامٌ أَوْ سَاعِ حَالَ دَفْعٍ إِلَى الْفَقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُ الْفَقَرَاءِ.

(مَنْ عَلِمَ) قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ وَالْمُرَادُ ظَنُّ (أَهْلِيَّةِ آخِذِ) زَكَاةً (كُرْهَةً أَنْ يُعْلَمُهُ أَنَّهَا زَكَاةً نَصًا). قَالَ أَحْمَدُ: لَمْ يُبَيِّنْهُ؟ يُعْطِيهِ، وَيَسْكُنْ، مَا حَاجَتُهُ إِلَى أَنْ يَقْرَعَهُ؟ (مَعَ عَدَمِ عَادِيَّةِ) أَيْ: الْآخِذُ (بِأَخْذِهَا) أَيْ الزَّكَاةِ (لَمْ يُجْزِهِ) نَعْهُدُهُ لَهُ (إِلَّا أَنْ يُعْلَمَهُ) أَنَّهَا زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبِلُ زَكَاةً ظَاهِرًا.

فَصَلْ وَالْأَفْضَلُ جَعْلُ زَكَاةً كُلُّ مَالٍ فِي فُقَرَاءِ بَلَدِهِ أَيْ: الْمَالِ، وَلَوْ تَفَرَّقَ أَوْ كَانَ الْمُلْكُ بِغَيْرِهِ لِلْخَبَرِ (مَا لَمْ تَتَشَقَّصْ زَكَاةُ سَائِمَةٍ) كَأَرْبَعِينَ بِلَدِيْنِ مُنَقَّارِيْنِ (فَ) يُخْرُجُ (فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ) شَاءَ أَيْ الْبَلَدِيْنِ شَاءَ، دَفْعًا لِضَرِرِ الشَّرِيكِ (وَيَحْرُمُ مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءً كَانَ لِرِحْمٍ أَوْ شِدَّةِ حَاجَةٍ أَوْ تَغْرِيَةً أَوْ غَيْرِهِ (نَقَلَهَا) أَيْ: الزَّكَاةُ (إِلَى بَلَدٍ تَعْصِرُ إِلَيْهِ الصَّلَاةُ) مَعَ وُجُودِ مُسْتَحْقٍ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ {أَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ثُوَّذَدُ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ فَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ} فَظَاهِرُهُ: عَوْدُ الضَّمَمِيرِ إِلَى أَهْلِ الْيَمِينِ.

وَلِإِنْكَارِ عُمَرَ عَلَى مُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَ إِلَيْهِ بِثُلُثِ الصَّدَقَةِ ثُمَّ بِشَطَرِهَا ثُمَّ بِهَا وَأَجَابَهُ مُعَاذٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْعَثْ إِلَيْهِ شَيْئًا وَهُوَ يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنْهُ "رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُفْضِي إِلَى شُقْقِيْصٍ كَمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ (وَتُجْزِي) زَكَاةً نَقَلَهَا فَوْقَ الْمَسَافَةِ، وَأَحْرَجَهَا فِي غَيْرِ بَلَدِ الْمَالِ مَعَ حُرْمَةِ النَّقْلِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحْقَهِ فَبَرِيَّ كَالَّدِيْنِ.

وَ (لَا) يَحْرُمُ نَفْلُ (نَدْرٌ) مُطْلَقٌ (وَكَفَارَةٌ وَوَصِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ) أَيْ: لَمْ يَحْصُهَا مُوصِي بِمَكَانٍ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَةٌ رَاتِبَةٌ فِي الْمَالِ فَكَانَتْ لِحِيرَانِهِ، بِخِلَافِ الْمَذَكُورَاتِ.

وَإِنْ حَصَّ الْوَصِيَّةَ بِفُقَرَاءِ مَكَانٍ نَعْيَنُوا لَهَا. (وَمَنْ بِبَادِيَّةِ) وَعَلَيْهِ زَكَاةُ فَرَقَهَا بِأَقْرَبِ بَلَدٍ مِنْهُ.

(أَوْ حَلَّا بِلَدُهُ عَنْ مُسْتَحِقٍ) لِلرَّكَاهِ يَسْتَعْرِفُهَا (فَرَقَهَا) أَوْ مَا بَقِيَ (بِأَقْرَبِ بَلَدِ) أَيْ: مَكَانٌ (مِنْهُ) لِأَنَّهُمْ أَوْلَى نَصًا.

(وَمُؤْنَةُ نَقْلٍ) رَكَاهٌ مَعَ حَلٍّ أَوْ حُرْمَتِهِ عَلَيْهِ (وَ) مُؤْنَةُ (نَفْعٍ) رَكَاهٌ (عَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ (كَ) مُؤْنَةٌ (كَيْلٍ وَوْزِنٍ) لِأَنَّ عَلَيْهِ مُؤْنَةً شَسْلِيمَهَا لِمُسْتَحِقَّهَا كَامِلَةً، وَذَلِكَ مِنْ تَمَامِ التَّوْفِيقَةِ.

(وَمُسَافِرٌ بِالْمَالِ) الرَّكَوِيُّ (يُعْرِفُهَا) أَيْ: رَكَاتُهُ (بِبَلَدٍ أَكْثَرٍ إِقَامَتِهِ) أَيْ رَبُّ الْمَالِ (بِهِ) أَيْ: ذَلِكَ الْبَلَدُ نَصًا لِأَنَّ الْأَطْمَاعَ إِنَّمَا تَنْتَعَلُ بِهِ عَالِبًا بِمُضِيِّ رَمَنَ الْوَجُوبِ أَوْ مَا فَارَيْهُ.

(وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ بَعْثَ السَّعَادِ قُرْبَ) رَمَنَ (الْوَجُوبِ تَقْبِضُ رَكَاهَ) الْمَالِ (الظَّاهِرِ) وَهُوَ السَّائِمَةُ وَالرَّزْعُ وَالنَّمَرُ لِغَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَلْفَائِهِ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يُرَكِّي وَلَا يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ فَإِهْمَالُ ذَلِكَ إِضَاعَةٌ لِلرَّكَاهِ، وَيَجْعَلُ حَوْلَ الْمَاشِيَةِ الْمُحَرَّمَ؛ لِأَنَّهُ أَوْلُ السَّنَةِ.

وَيُسْتَحْبِطُ أَنْ يَعْدُ عَلَيْهِمُ الْمَاشِيَةَ عَلَى الْمَاءِ أَوْ فِي أَفْنِيَتِهِمُ لِلْخَبَرِ.

وَيُقْبِلُ قَوْلُ صَاحِبِهَا فِي عَدَدِهَا بِلَا يَمِينٍ، وَإِنْ وَجَدَ مَا يَحْلُ حَوْلَهُ: فَإِنْ عَجَلَ رَبُّهُ رَكَاتُهُ، وَإِلَّا وَكَلَ ثِقَةً، يَقْبِضُهَا ثُمَّ يَصْرِفُهَا، وَلَهُ جَعْلُهُ لِرَبِّ الْمَالِ وَمَا قَبَضَهُ السَّاعِي فُرَقَةً فِي مَكَانِهِ وَمَا فَارَيْهُ، وَبَيْنَدِأْ بِأَقْرَبِ مُرَكَّ لَا تَلْزُمُهُ مُؤْنَتُهُمْ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ حَمَلَهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَلَهُ بَيْعُ سَائِمَةٍ وَغَيْرِهَا مِنْ رَكَاهٍ لِحَاجَةٍ أَوْ مَصْلَحةٍ.

وَصَرْفُهَا فِي الْأَحَظَ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ حَاجَتِهِمْ، حَتَّى أَجْرَهُ مَسْكِنٍ، وَيَضْمِنُ مَا أَخْرَ قِسْمَتُهُ بِلَا عُذْرٍ إِنْ تَفَلَّتِهِ.

(وَيُسَنُّ لَهُ) أَيْ: الْإِمَامُ (وَسُمُّ مَا حَصَلَ) عِنْدُهُ مِنْ رَكَاهٍ أَوْ جِزِيَّةٍ (مِنْ إِلِيلٍ وَبَقْرٍ فِي أَفْحَادِهَا) لِحَدِيثِ أَنَّسٍ {غَدَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَكِّمُهُ فَوَاقَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمِيسَمُ، يَسِمُ إِلِيلَ الصَّدَقَةَ} مُتَنَقِّ عَلَيْهِ.

(وَ) وَسَمَّ مَا حَصَلَ مِنْ (غَنِمٍ فِي آذَانِهَا) لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَهْ (وَهُوَ يَسِمُ غَنِمًا فِي آذَانِهَا) (فَ) الْوَسْمُ (عَلَى رَكَاهٍ لِلَّهِ أَوْ رَكَاهٍ) وَالْوَسْمُ (عَلَى جِزِيَّةٍ "صِغَارٍ" أَوْ جِزِيَّةٍ) لِتَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا، وَخُصُّ الْفَخْدُ وَالْأَدْنُ بِالْوَسْمِ لِحَفْتِهِ وَقَلْةِ الْمِهِ فِيهِما.

فَصُلْ وَيُجِزِي تَعْجِيلُهَا أَيْ: الرَّكَاهُ وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ (الْحَوَلَيْنِ) لِحَدِيثِ أَبِي عَبْدِهِ فِي الْأَمْوَالِ عَنْ عَلَيٍّ {لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَاسِ صَدَقَةَ سَنَتَيْنِ} وَيُعَضِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ {فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا} وَكَمَا لَوْ عَجَلَ لِعَامٍ وَاحِدٍ (فَقْطُ) أَيْ: لَا أَكْثَرُ مِنْ حَوَلَيْنِ، اقْتِصَارٌ عَلَى مَا وَرَدَ مَعَ مُخَالَفَتِهِ الْقِيَاسِ (إِذَا كَمُلَ النَّصَابُ) لِأَنَّهُ سَبَبُهَا، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ كَالْكَفَارَةِ عَلَى الْحَلْفِ، قَالَ فِي الْمُعْنَى: بِعِيرٍ خَلَفِ نَعْلَمُهُ وَ(لَا) يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا (عَمَّا يَسْقِيَهُ) النَّصَابُ نَصَابٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ، فَقَدْ عَجَلَ رَكَاهَ عَمَّا لَيْسَ فِي مِلْكِهِ (أَوْ) عَنْ (مَعْدِنٍ أَوْ رِكَازٍ أَوْ زَرْعٍ قَبْلَ حُصُولِ) مَا ذَكَرَ (أَوْ) عَنْ رَكَاهٍ تَمَرٍ قَبْلَ (طَلُوعِ طَلَعٍ أَوْ عَنْ زَبَبِ قَبْلَ طَلُوعِ) (حِصْرِم) لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ رَكَاهٍ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهَا وَيَجُوزُ بَعْدَ نَبَاتِ زَرْعٍ، وَطَلُوعِ طَلَعٍ وَحِصْرِم؛ لِأَنَّ وُجُودَ ذَلِكَ بِمُنْزَلَةِ مِلْكِ النَّصَابِ، وَالْإِدْرَاكُ بِمُنْزَلَةِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ.

وَتَعْلِيقُ زَكَاتِهِ بِالْإِدْرَاكِ لَا يَمْنَعُ جَوَازَ التَّعْجِيلِ؛ لِأَنَّ زَكَةَ الْفِطْرِ يَتَعَلَّقُ وُجُوبُهَا بِدُخُولِ شَوَّالٍ وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا قَبْلَهُ.

(إِنْ تَمَ الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ نَاقِصٌ فَذَرْ مَا عَجَلَهُ صَحًّ) تَعْجِيلُهُ وَاجْرَاءُ مُعَجَّلٍ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمُعَجَّلِ حُكْمُ الْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ بَيْتِ النَّصَابِ بِهِ.

وَإِنْ نَقْصَ أَكْثَرَ مِمَّا عَجَلَهُ كَمَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاهَةَ عَجَلَ مِنْهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ تَلَقَّتْ أُخْرَى، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ سَبَبًا لِلرِّزْكَاهِ، فَإِنْ رَادَ بَعْدُ بِنَتْاجٍ أَوْ شِرَاءٍ مَا تَمَ بِهِ النَّصَابُ اسْتَنْفَتِ الْحَوْلَ مِنْ كَمَالِ النَّصَابِ.

وَلَمْ يَجُزْ مُعَجَّلٌ (فَلَوْ عَجَلَ عَنْ مِائَتِي شَاهَةِ شَاهَتِينَ فَتَتَجَزَّتْ عِنْدَ الْحَوْلِ سَخْلَةُ لِزِمْنَهُ) شَاهَةُ (ثَالِثَةُ) لِأَنَّ الْمُعَجَّلَ بِمِنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ فِي إِجْرَائِهِ عَنْ مَالِهِ، فَكَانَ بِمِنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ فِي تَعْلُقِ الرِّزْكَاهِ بِهِ.

(وَلَوْ عَجَلَ عَنْ ثَلَاثِمَائَةِ دِرْهَمٍ) فِضَّةٌ خَمْسَةٌ مِنْهَا (ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ لِزِمْهُ أَيْضًا دِرْهَمَانِ وَنِصْفَ) نَصَانِيَّةٌ لِيُتَبَّعُهُ رُبْعُ الْعَشْرِ.

(وَلَوْ عَجَلَ عَنْ أَلْفٍ) دِرْهَمٌ فِضَّةٌ (خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ مِنْهَا، ثُمَّ رَبِحَتْ خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ) دِرْهَمَانِ (الرِّزْمَهُ زَكَاتُهَا) أَيْ الْخَمْسَةَ وَالْعِشْرِينَ.

وَلَوْ عَجَلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاهَةَ ثُمَّ أَبْدَلَ الْأَرْبَعِينَ بِمِثْلِهَا أَوْ تَتَجَزَّتْ أَرْبَعِينَ سَخْلَةً ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمَّاتُ. أَجْرًا مُعَجَّلٌ عَنْ بَدْلٍ أَوْ سَخْلٍ؛ لِأَنَّهَا تُجْزَى مَعَ بَقَاءِ الْأُمَّاتِ عَنِ الْكُلِّ فَعَنْ أَحَدِهِمَا أَوْلَى.

(وَيَصِحُّ) أَنْ يُعَجَّلَ (عَنْ أَرْبَعِينَ شَاهَةَ) شَاهَتِينَ مِنْ غَيْرِهَا لِحَوْلِيْنَ وَ (لا) يَصِحُّ أَنْ يُعَجَّلَ (مِنْهَا) أَيْ:

الْأَرْبَعِينَ (لِحَوْلِيْنَ، وَلَا لِ) لِحَوْلِ (الثَّانِي فَقَطُّ) أَيْ دُونَ الْأُولِ (وَيَقْطَعُ الْحَوْلُ) بِإِخْرَاجِ الشَّاهَتِينَ مِنْهَا لِحَوْلِيْنَ وَالْوَاحِدَةِ لِلثَّانِي فَقَطُّ، لِنَفْصِ الْنَّصَابِ، فَإِنْ أَخْرَجَ شَاهَةَ لِلْحَوْلِ الْأُولِ فَقَطُ صَحٌّ، وَلَمْ يَقْطَعُ الْحَوْلُ. (إِنْ مَاتَ قَابِضُ) زَكَاهُ (مُعَجَّلَةُ الْمُسْتَحِقُّ) إِقْبَاضُهَا لِحَوْلٍ قَبْرِهِ (أَوْ ارْتِدَّ) قَابِضُ مُعَجَّلَةٍ (أَوْ اسْتَغْنَى قَبْلَ) مُضِيِّ (الْحَوْل) الَّذِي تَعْجَلَ زَكَاتُهُ (أَجْرَاتُهُ) الزَّكَاهُ عَمَّنْ عَجَلَهَا؛ لِأَنَّهُ أَدَاهَا لِمُسْتَحِقَّهَا، كَدِينِ عَجَلَهُ قَبْلَ أَجْلِهِ.

وَ (لا) تُجْزِي زَكَاهُ مُعَجَّلَةً (إِنْ دَفَعَهَا) رَبُّ الْمَالِ (إِلَى مَنْ يَعْلَمُ عِنَاهُ فَأَنْتَفَرَ) عِنْدَ الْحَوْلِ أَوْ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهَا لِمُسْتَحِقَّهَا، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْتَرَ.

(إِنْ مَاتَ مُعَجَّلُ) زَكَاتِهِ (أَوْ ارْتِدَّ أَوْ تَلَفَّ الْنَّصَابُ) الْمُعَجَّلُ زَكَاتُهُ (أَوْ نَقْصَ) قَبْلَ الْحَوْلِ (فَقَدْ بَانَ الْمُخْرَجُ غَيْرُ زَكَاهِ) لِأَنْقِطَاعِ الْوُجُوبِ بِذَلِكَ (وَلَا رُجُوعٌ) لِمُعَجَّلٍ بِشَيْءٍ مِمَّا عَجَلَهُ (إِلَّا فِيمَا بِيَدِ سَاعِ عِنْدَ تَلَفِ الْنَّصَابِ، وَلَوْ تَعَمَّدَ الْمَالُكُ تَلَفَّهُ غَيْرَ قَاصِدِ الْفِرَارِ مِنْهَا، فَإِنْ دَفَعَهَا سَاعِ أَوْ رَبُّ مَالٍ لِفَقِيرٍ، فَلَا رُجُوعَ حَتَّى فِي تَلَفِ الْنَّصَابِ).

وَإِنْ اسْتَنْلَفَ سَاعِ زَكَاهَةَ فَتَلَقَّتْ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْرِيبٍ لَمْ يَضْمِنْهَا وَضَاعَتْ عَلَى الْفُقَرَاءِ، سَوَاءً سَأَلَهُ الْفُقَرَاءُ ذَلِكَ أَوْ رَبُّ الْمَالِ أَوْ لَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ، وَيُشَرِّطُ لِإِجْرَائِهِ وَمُلْكِ فَقِيرٍ لَهَا قَبْضُهُ، فَلَوْ عَرَلَهَا فَتَلَقَّتْ قَبْلَهُ أَوْ عَدَى الْفُقَرَاءِ أَوْ عَشَّا هُمْ لَمْ تَجُزْ.

وَلَا يَصِحُّ نَصَرُوفُ فَقِيرٍ فِيهَا قَبْلَ قَبْضِهِ نَصَانِيَّةً.

وَلَوْ قَالَ فَقِيرٌ لِرَبِّ مَالٍ: اشْتَرِ لِي بِهَا فَمِيسَانًا وَنَحْوَهُ وَلَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ فَفَعَلَ. لَمْ تُجْزِئُهُ وَالثَّوْبُ لِلْمَالِكِ، وَتَلَفَّهُ عَلَيْهِ.

(وَمَنْ عَجَلَ) زَكَاةً (عَنِ الْفِ) دِرْهَمٍ (يَطْنُها) أَيْ: الدَّرَاهِمُ كُلُّهَا (لَهُ فَبَانَتْ) الَّتِي لَهُ مِنْهَا (خَمْسُمِائَةٌ أَجْزَأٌ)
مَا عَجَلَهُ (عَنْ عَامِينِ) لِأَنَّهُ نَوَاهَا زَكَاةً مُعَجَّلَةً وَالْأَلْفُ كُلُّهَا لَيْسَتْ لَهُ، وَلَا يُلْرِمُهُ زَكَاةً مَا لَيْسَ لَهُ.
(وَمَنْ عَجَلَ) زَكَاةً (عَنْ أَحَدِ نِصَابِهِ وَلَوْ) كَانَ الْوَاجِبُ (مِنْ حِسْ) وَاحِدٌ (فَتَلَفَّ) النَّصَابُ الْمُعَجَّلُ عَنْهُ
(لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى) النَّصَابِ (الْأَخْرِ) كَمَنْ عَجَلَ شَاءَ عَنْ حَمْسٍ إِلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَاءَ، فَتَلَفَّتْ إِلَيْهِ لَمْ
يَصْرِفْ الشَّاءَ عَنِ الْأَرْبَعِينَ لِحَدِيثٍ {إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى}.

(وَلِمَنْ أَحَدَ السَّاعِي مِنْهُ زِيَادَةً) عَنْ زَكَاةٍ (عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَدَ بِهَا) أَيْ: الرِّيَادَةُ (مِنْ) سَنَةٍ (قَابِلَةٍ) نَصَارَأً، أَيْ:
نَوَى أَنَّ حَالَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ أَنَّهَا مِنْ زَكَاةِ الْقَابِلَةِ، وَقَالَ أَحَمْدُ: أَنَّهُ يُحْسِبُ مَا أَهَدَاهُ لِلْعَامِلِ مِنْ الزَّكَاةِ أَيْضًا،
وَيَأْتِي مَنْ ظَلَمَ فِي حَرَاجِهِ لَمْ يَحْسِبْهُ مِنْ عُشْرِهِ، أَيْ: إِذَا لَمْ يَنْوِ زَكَاةً كَمَا يَدْلِعُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْفَاضِي
وَالْمُؤْفَقُ فِي بَعْضِ الْمُواضِعِ.

وَحُكْمُ السُّؤَالِ وَصَدَقَةِ النَّطَرِ (أَهُلُّ) أَحَدُ (الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةُ أَصْنَافٍ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لِغَيْرِهِمْ كَبَيْنَاءُ مَسَاجِدَ
وَقَنَاطِيرَ وَتَكْبِينَ مَوْتَى وَسَدَّ بُنُوقٍ، وَوَنْفٍ مَصَاحِفَ وَغَيْرُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ} - الْآيَةُ
وَكَلِمَةُ "إِنَّمَا" تُفِيدُ الْحَصْرَ، فَتَبَثِّتُ الْمَذْكُورَيْنِ وَتَنْفِي مَنْ عَدَاهُمْ.
وَكَذَا تَعْرِيفُ "الصَّدَقَاتِ" بِالْأَنْ، فَإِنَّهُ يَسْتَعْرِفُهَا، فَلَوْ جَازَ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ الثَّمَانِيَّةِ لَكَانَ لَهُمْ
بَعْضُهَا لَا كُلُّهَا.

وَلِحَدِيثِ {إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضِ بِحُكْمٍ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكْمٌ هُوَ فِيهَا فَجَرَّاًهَا ثَمَانِيَّةُ أَجْزَاءٍ فَإِنْ
كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطِينَكَ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدُ.
الْأَوَّلُ (فَقِيرٌ، مَنْ لَمْ يَجِدْ) شَيْئًا أَوْ لَمْ يَجِدْ (نَصْفَ كِفَايَتِهِ) فَهُوَ أَشَدُ حَاجَةً مِنْ الْمِسْكِينِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى بَدَأَ
بِهِ.

وَإِنَّمَا يَبْدأُ بِالْأَهَمَّ فَالْأَهَمُ، وَقَالَ تَعَالَى: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ} وَلَا شِنَاقَ الْفَقِيرِ
مِنْ فِقْرِ الظَّهِيرِ بِمَعْنَى مَفْقُورٍ، وَهُوَ الَّذِي نُزِعَتْ فِقْرَةُ ظَهِيرِهِ.
فَانْقَطَعَ صُلْبُهُ.

(وَ) الثَّانِي (مِسْكِينٌ: مَنْ يَجِدُ نِصْفَهَا) أَيْ الْكِفَايَةِ (أَوْ أَكْثَرَهَا) مِنْ السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ أَسْكَنَهُ الْحَاجَةُ، وَمَنْ
كُسِرَ صُلْبُهُ أَشَدُ حَاجَةً مِنِ السَّاكِنِ.

فَالْفُقَرَاءُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَقْعُ مَوْقِعًا مِنِ الْكِفَايَةِ، كَعُمَيَانٍ وَرَمْنَى؛ لِأَنَّهُمْ عَالِيًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى اِكْتِسَابِ
يَقْعُ الْمَوْقِعِ مِنْ كِفَايَتِهِمْ، وَرَبِّمَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا، قَالَ تَعَالَى: {لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ} الْآيَةُ.

وَ(يُعْطِيَانِ) أَيْ الْفَقِيرُ وَالْمِسْكِينُ (تَمَامَ كِفَايَتِهِمَا مَعَ) كِفَايَةٌ (عَالِلَتِهِمَا سَنَةٌ) مِنِ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهَا
يَنْكَرُ بِتَكْرِرِ الْحَوْلِ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ إِلَى مِثْلِهِ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عَالِلَتِهِمَا مَفْصُودٌ دَفْعُ حَاجَتِهِ فَيُعْتَبِرُ لَهُ مَا يُعْتَبِرُ لِلْمُنْفَرِدِ (حَتَّى وَلَوْ كَانَ احْتِاجَاجُهُمَا بِ)
سَبَبٍ (إِنْلَافٍ مَا لَهُمَا فِي الْمَعَاصِي) لِصِدْقِ اسْمِ الْفَقِيرِ وَالْمِسْكِينِ عَلَيْهِمَا حِينَ الْأَخْذِ.

(وَمَنْ مَلَكَ وَلَوْ) كَانَ مَا مَلَكَهُ (مِنْ أَثْمَانَ مَا) أَيْ: قَدْرًا (لَا يَقُولُ بِكِفَايَتِهِ) وَكِفَايَةٌ عَيَالِهِ، وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ
نِصَابٍ (فَلَيْسَ بِغَنِيٍّ) فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الْغُنْيَ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا حَرَمَتْ

عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا حَلَّتْ لَهُ مَسْأَلَتُهَا، قَالَ الْمُبْيَمُونِيُّ: ذَاكَرْتُ أَحْمَدَ، فَقُلْتَ: فَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْإِلَيْهِ وَالْغُنْمُ تَجِبُ فِيهَا الرَّزْكَاةُ، وَهُوَ فَقِيرٌ، وَيَكُونُ لَهُ أَرْبَعُونَ شَاهَةً، وَتَكُونُ لَهُ الضَّيْعَةُ لَا تَكْبِيْهِ، يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَذَكَرَ قَوْلَ عُمَرَ "أَعْطُوهُمْ وَإِنْ رَاحَتْ - أَيْ: رَجَعَتْ - عَلَيْهِمْ مِنْ الْإِلَيْهِ كَذَا وَكَذَا" فَلَمْ: فَلِهَا قُدْرَ مِنَ الْعَدَدِ أَوِ الْوَقْتِ؟ قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ، وَقَالَ: إِذَا كَانَ لَهُ عَقَارٌ وَضِيَعَةٌ يَسْتَعْلِمُهَا عَشَرَةُ آلَافٍ فِي كُلِّ سَنَةِ لَا تُقْيِمُهُ، أَيْ: تَكْبِيْهِ، يَأْخُذُ مِنَ الرَّزْكَاةِ.

(إِنْ تَقْرَعَ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ) تَقْرَعًا كُلِّيًّا (الْعِلْمُ) الشَّرْعِيُّ (لَا) إِنْ تَقْرَعَ (الْعِبَادَةُ وَتَعْذَرُ الْجَمْعُ) بَيْنَ التَّكْسِبِ وَالإِشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ (أَعْطِيَ) مِنْ رَزْكَاةِ لِحَاجَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْعِلْمُ لَازِمًا لَهُ يَتَعَدَّدُ تَفْعُلُهُ، بِخَلَافِ الْعِبَادَةِ، وَيَجُوزُ أَخْذُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا بُدَّ لِمَصْلَحَةِ دِينِهِ وَدُنْيَا هُمْ مِنْهَا. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ نَقْيُ الدِّينِ.

(وَ) الْثَالِثُ (عَامِلٌ عَلَيْهَا، كَجَابٌ) يَبْعَثُهُ إِمامٌ لِأَخْذِ رَزْكَاةَ مِنْ أَرْبَابِهَا (وَحَافِظٌ، وَكَاتِبٌ، وَفَاسِمٌ) وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا لِدُخُولِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَالْعَالَمِينَ عَلَيْهَا} {وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُ عَلَى الصَّدَقَةِ سَعَاءً وَيُعْطِيهِمْ عِمَالَتَهُمْ} (وَشَرْطُهُ: كَوْنُهُ أَيْ: الْعَامِلُ (مُكَفَّا) لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ لِلْقَبْضِ (مُسْلِمًا) لِأَنَّهَا وِلَايَةُ الْمُسْلِمِينَ فَاشْتَرَطَ فِيهَا الإِسْلَامُ؛ كَسَائِرُ الْوَلَايَاتِ (أَمِيَّةً) لِأَنَّ غَيْرَهُ يَدْهُبُ بِمَا لِلرَّزْكَاةِ وَيُضِيَعُهُ (كَافِيًّا) لِأَنَّهَا ضَرْبٌ مِنَ الْوِلَايَةِ (مِنْ غَيْرِ ذُوِّ الْقُرْبَى) وَهُمْ بُنُوْهَا شِيمٌ وَمَثْلُهُمْ مَوَالِيْهِمْ. {لِأَنَّ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ سَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْعَثُهُمَا عَلَى الصَّدَقَةِ فَأَبَيَ أَنْ يَبْعَثُهُمَا، وَقَالَ: إِنَّمَا هَذِهِ أَوْسَاخُ النَّاسِ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ مُخْتَصِرًا (وَلَوْ) كَانَ (فَتَّا) فَلَا تُشْتَرِطُ حُرْبَتَهُ لِحَدِيثِ {اسْمَاعِيلُ وَأَطِيعُوا وَإِنْ أُسْتَعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدُ حَبْشَيٍّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيبَةً} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخارِيُّ، وَلِأَنَّهُ يَحْصُلُ مِنْهُ الْمَفْسُودُ، أَشْبَهَ الْحَرَّ.

(أَوْ) كَانَ الْعَامِلُ (غَنِيًّا) لِخَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا {لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مِسْكِينٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ} رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَلَا كَوْنُهُ فَقِيهَا، إِذَا عَلِمَ بِمَا يَأْخُذُهُ، وَكَتَبَ لَهُ، كَمَا كَتَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَامِلٍ فَرَائِضَ الصَّدَقَةِ.

وَكَذَا الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاشْتَرَاطُ ذُكْرِبَتَهُ أَوْلَى، لِأَنَّهَا وِلَايَةُ.

(وَيُعْطَى) عَامِلٌ (قَدْرُ أَجْرَتِهِ مِنْهَا) أَيْ: الرَّزْكَاةُ جَاوَرَتْ ثَمَنَ مَا جَاهَ أَوْ لَا تَصَّا.

وَذَكَرَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ {إِلَّا إِنْ تَلْفَتْ} الرَّزْكَاةُ (بِيَدِهِ) أَيْ: الْعَامِلُ (بِلَا تَقْرِيبِهِ) مِنْهُ (فَ) أَنَّهُ يُعْطَى أَجْرَتَهُ (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) لِأَنَّ لِلْإِمَامِ رِزْقُهُ عَلَى عَمَلِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَيُؤْفَرُ الرَّزْكَاةُ عَلَى أَهْلِهَا، فَإِذَا تَلْفَتْ تَعِينَ حَفَّةً فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَى عَامِلٍ لَمْ يُفْرَطْ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَلَهُ الْأَخْذُ وَلَوْ نَطَوَعَ بِعَمَلِهِ لِقَصَّةِ عُمَرَ، وَلَهُ تَفْرِقَةُ الرَّزْكَاةِ إِنْ أَدِنَ لَهُ.

وَكَذَا مَعَ الْإِطْلَاقِ وَإِلَّا فَلَا، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُسَمِّي أَوْ يَعْقِدَ لَهُ إِجَارَةً وَإِنْ يَبْعَثَهُ بِغَيْرِهِمَا.

(وَإِنْ عَمِلَ عَلَيْهَا أَيْ: الرِّزْكَةُ (إِمَامٌ أَوْ) عَمِلَ عَلَيْهَا (نَائِبُهُ) بِأَنْ جَبَاهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِلَا بَعْثٍ عُمَالٌ (لَمْ يَأْخُذْ) مِنْهَا (شَيْئًا) لِأَنَّهُ يَأْخُذُ رِزْقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

(وَتَقْبِلُ شَهَادَةُ مَالِكٍ) مَالٌ مُرْكَبٌ (عَلَى عَامِلٍ بِوَضْعِهَا) أَيْ: الرِّزْكَةُ (فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا) لِأَنَّ شَهَادَتَهُ لَا تَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَارًا، وَلَا تَجْرُ إِلَيْهِ نَفْعًا، لِبَرَاعَتِهِ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ مُطْلَقًا بِخَلْفِ شَهَادَةِ الْفُقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ، فَلَا تَقْبِلُ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ فِيهَا (وَيُصَدِّقُ) رَبُّ الْمَالِ (فِي دَفْعِهَا إِلَيْهِ) أَيْ: الْعَامِلُ (بِلَا يَمِينٍ) لِأَنَّهُ مُؤْتَمِنٌ عَلَى عِبَادَتِهِ (وَيَحْلِفُ عَامِلٌ) أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ (وَبِيرًا) مِنْ عَهْدِهِ فَتَضَيِّعُ عَلَى الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ (وَإِنْ تَبَتْ) عَلَى عَامِلٍ أَخْذَ رِزْكَةً مِنْ أَرْبَابِهَا (ولَوْ بِشَهَادَةِ بَعْضِ) مِنْهُمْ (بِالْبَعْضِ بِلَا تَخَاصِيمْ) بَيْنَ عَامِلٍ وَشَاهِدٍ قَبْلَثُ، وَ (غَرِيمُ) الْعَامِلُ لِأَهْلِ الرِّزْكَةِ مَا تَبَتْ عَلَيْهِ أَخْذُهُ، وَلَا تَقْبِلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الرِّزْكَةِ لِعَامِلٍ أَوْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ (وَيُصَدِّقُ عَامِلٌ فِي) دَعْوَى (دَفْعٍ) رِزْكَةٍ (الْفَقِيرِ) فَبِيرًا مِنْهَا (وَ) يُصَدِّقُ (فَقِيرٌ فِي عَدَمِهِ) أَيْ: الدَّفْعُ إِلَيْهِ مِنْهَا، وَظَاهِرُهُ: بِلَا يَمِينٍ، فَيَأْخُذُ مِنْ رِزْكَةٍ أُخْرَى، وَيُقْبِلُ إِقْرَارٌ عَامِلٌ بِقَبْضِ رِزْكَةٍ وَلَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ، كَحَاكِمٍ أَقْرَبُ بِحُكْمٍ بَعْدَ عَزْلِهِ.

(وَيَجُوزُ كَوْنُ حَامِلِهَا) أَيْ: الرِّزْكَةُ (وَرَاعِيَهَا مِمَّنْ مَنَعَهَا) أَيْ: الرِّزْكَةُ، لِقِيَامِ مَانِعِهِ بِهِ كَكُونِهِ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى أَوْ كَافِرًا، قَالَ فِي الْإِنْصَافِ: بِلَا خِلَافٍ تَعْلَمُهُ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةٌ لِعَمَلِهِ لَا لِعَمَالَتِهِ.

(وَ) الرَّابِعُ (مُؤَلِّفٌ لِلْأَيْةِ) وَهُوَ (السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ مِمَّنْ يُرْجِي إِسْلَامُهُ أَوْ يُخْشِي شَرُّهُ) لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ لَيَعَثَ عَلَيْيِ وَهُوَ بِالْيَمَنِ بِذَهَبِهِ فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ : الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسِ الْحَنْظَلِيِّ، وَعَيْنَيْهِ بْنُ حِصْنِ الْفَرَارِيِّ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاثَةِ الْعَامِريِّ ثُمَّ أَحَدُ بْنَيْ كِلَابٍ، وَرَبِيدُ الْخَيْرِ الطَّائِيِّ، ثُمَّ أَحَدُ بْنَيْ نَبْهَانَ فَعَضَبَتْ قُرْيَشٌ وَقَالُوا ثُعْطِي صَنَادِيدَ نَجْدٍ وَتَدَعْنَا؟ فَقَالَ: إِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لِأَنَّا لَهُمْ مُنْفَقُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْفَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: وَإِنَّمَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْيَمَنِ الصَّدَقَةُ (أَوْ يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ فُوْهُ إِيمَانِهِ) لِقُولِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْمُؤْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ {هُمْ قَوْمٌ كَانُوا يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْضَخُ لَهُمْ مِنْ الصَّدَقَاتِ فَإِذَا أَعْطَاهُمْ مِنْ الصَّدَقَةِ، قَالُوا هَذَا دِينٌ صَالِحٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ عَابُوهُ} رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ فِي التَّفَسِيرِ (أَوْ) يُرْجَى بِعَطِيَّتِهِ (إِسْلَامٌ نَظِيرِهِ) لِأَنَّ أَبَا بَكْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْطَى عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ وَالرِّبْرَقَانَ بْنَ بَدْرٍ، مَعَ حُسْنِ نِيَّاتِهِمَا وَإِسْلَامِهِمَا، رَجَاءً إِسْلَامَ نَظَارِهِمَا (أَوْ) لِأَجْلِ (جِبَائِهِ) أَيْ: الرِّزْكَةُ (مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا) إِلَّا بِالثَّخْوِيفِ (أَوْ) لِأَجْلٍ (دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ) بِأَنْ يَكُونُوا فِي أَطْرَافِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، إِذَا أَعْطُوا مِنَ الرِّزْكَةِ دَفْعَوْا الْكُفَّارَ عَمَّنْ تَلِيهِمُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا فَلَا.

(وَيُعْطَى) مُؤَلِّفٌ مِنْ رِزْكَةٍ (مَا) أَيْ قَدْرًا (يَحْصُلُ بِهِ التَّالِيفُ) لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ (يُقْبِلُ قَوْلُهُ) أَيْ: الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ (فِي ضَعْفِ إِسْلَامِهِ) لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ وَ (لَا) يُقْبِلُ قَوْلُهُ (إِنَّهُ مُطَاعٌ) فِي عَشِيرَتِهِ (إِلَّا بِيَنِيَّةِ لِعَدِيمِ تَعْدُرِ إِقَامَةِ الْبَيْنَةِ عَلَيْهِ، وَعَلَمَ مِنْهُ: بَقاءُ حُكْمٍ مُؤَلَّفٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مِنْ آخِرِ مَا نَزَّلَ، وَصَاحَبَتِ الْأَحَادِيثُ بِإِعْطَائِهِمْ وَدَعْوَى الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ تَالِفِهِمْ خَارِجٌ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا أُخْتَيَ إِلَيْهِ، وَرَأَهُ الْإِمَامُ مَصْلَحَةً، وَعَدَمُ إِعْطَاءِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لِهِمْ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، لَا لِسُفُوطِ سَهْمِهِمْ، فَإِنْ تَعْدُرُ الصَّرْفُ لَهُمْ رَدٌّ عَلَى بَاقِي الْأَصْنَافِ، وَلَا يَحْلُ لِلْمُسْلِمِ مَا يَأْخُذُهُ لِيُكْفَ شَرَهُ، كَأَخْذِ الْعَامِلِ الْهَدِيَّةَ.

(و) **الخامس (مُكَاتِب)** قدر على تكسبه أو لا، لقوله تعالى: {وفي الرقاب} (ولو قبل حلول نجم) على مُكَاتِب، لِنَلَّا يَحِلُّ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَتَفَسَّحَ الْكِتَابُ.

(ويجزئ) من عليه زكاة (أن يشتري منها رقبة لا تتعق عليه) لرحم أو تعليق (فيعنقها) عن زكاته قاله ابن عباس لعموم قوله تعالى: {وفي الرقاب} وهو متناول لقين، بل هو ظاهر فيه؛ لأن الرقبة إذا أطلقت اصرفت إليه.

ونقديرها: وفي اعتاق الرقاب (ويجزئ من عليه زكاة أن يغدري بها أسيراً مسلماً) نصاً؛ لأنك رقبة من الأسر، فهو كفأ القن من الرق، وإعزاز للدين، قال أبو المعالي: ومثله لو دفع إلى فقير مسلم غرمه سلطان مالاً ليدفع حوره.

و (لا) يجزئ من عليه زكاة (أن يعني قته أو مكتبه عنها) أي: زكته لأن أداء زكاة كل مال تكون من جنسه، وهذا ليس من جنس ما تجحب الزكاة فيه.

وكذا لا يجزئ الدفع منها لمن علق عنقه بأداء مال؛ لأنك لا يمكنك بالتمليك، بخلاف المكاتب، ولو أعتق عبداً من عبيد تجارة لم يجزئه؛ لأن الزكاة في قيمتهم لا في عينهم (وما أعتق) إمام أو (ساع منها) أي: الزكاة (فولاوة المسلمين) لأنك نائبه وما أعتق رب المال منها، فولاوه له.

(و) **السادس (غارم)** وهو ضربان: الأول (تدين لا بإصلاح ذات بين) أي: وصل، كفيلتين أو أهل قريتين ولو ذميين شاجروا في دماء أو أموال، وخفيف منه فتوسط بينهم رجل، وأصلاح بينهم والزم في ذمته مالاً عوضاً عاماً بينهم، لسكنين الفتنة، فقد أثى معروفاً عظيماً، فكان من المعروف حمله عنه من الصدقة، لِنَلَّا يُجْحَفَ بِسَادَةِ الْقَوْمِ الْمُصْلِحِينَ، وكانت العرب تجعل ذلك، فيحمل الرجل الحملة - بفتح الحاء - ثم يخرج في القبائل، يسأل حتى يوديها، فأقررت الشريعة ذلك، وأباحت المسألة فيه، وفي معناه ما ذكر بقوله (أو تحمل إتفاقاً أو نهياً عن غيره) فيأخذ من زكته (ولو) كان (غيناً) لأنه من المصالحة العامة فأشبه المؤلف، والعامل (ولم يدفع من ماله) ما تحمله؛ لأنك إذا دفعه منه لم يصر مدينا، وإن افترض وفاته فله الأخذ بوفائه، لبقاء الغرم (أو لم يحل الدين، فله الأخذ، ظاهر حديث قبيصة (أو) كان ما لزمه (ضماناً) بـأن ضمـنـ غـيرـهـ فيـ دـيـنـ (وأعسرـ) أيـ: المـضـمـونـ وـالـضـامـنـ، فـكـلـ مـنـهـمـاـ الأـخـذـ منـ زـكـاةـ لـوـفـائـهـ، فـإـنـ كـانـ مـوـسـرـينـ أـوـ أـحـدـهـمـ لـمـ يـجـزـ الدـفـعـ إـلـيـهـمـ، وـلـاـ إـلـىـ أـحـدـهـمـ.

والثاني من ضرب الغارم: ما أشار له بقوله (أو تدين لشراء نفسه من كفار، أو) تدين (نفسه) في شيء (مباح، أو) تدين لنفسه (في) شيء (محرم، وتاب) منه (وأعسر) بالدين لقوله تعالى: {والغارمين} (ويعطى) غارم (وفاء دينه، كمكاتب) لاندفاع حاجتها به، ودين الله كدين الآدمي (ولا يقضى منها) أي الزكاة (دين على ميت) لعدم أهليته لقيتها، كما لو كفنته منها، وسواء كان استدانته لإصلاح ذات بين أو لمصلحة نفسه.

(السابع: غاز) لقوله تعالى: {وفي سبيل الله} (بلا ديوان، أو له) في الديوان (ما لا يكفيه) لغزوه (فيعطي) ولو غنياً؛ لأنك لحاجة المسلمين (ما يحتاج) إليه (لغزو) ذهاباً وإياباً، وثمن سلاح ودروع وفرس، إن كان فارساً، ولا يجزئ إن اشتراه رب مال، ثم دفعه لغاز؛ لأنك كدفع القيمة.

(ويجزئ) أن يعطى من زكاة (الحج فرض فقير وعمرته) فيعطي ما يحتج به فقير عن نفسه، أو يعتمر،

أَوْ يُعِينُهُ فِيهِمَا لِحَدِيثِ {الْحَجُّ وَالْعُمَرَةُ} فِي سَبِيلِ اللَّهِ} رَوَاهُ أَحْمَدُ، قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَيُتَوَجَّهُ أَنَّ الرِّبَاطَ كَالْغَزوِ.

وَ (لَا) يُجزِئُ (أَنْ يَشْتَرِي) مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةً (مِنْهَا فَرَسًا يَحْسُسُهَا) فِي سَبِيلِ اللَّهِ (أَوْ) أَنْ يَشْتَرِي مِنْهَا (عَقَارًا يَقِنُهُ عَلَى الْغُرَاءِ) لِعَدَمِ الْإِيَّاتِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَ (لَا) يُجزِئُ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةً (غَزْوَةً عَلَى فَرَسٍ) أَوْ بِدْرٍ وَتَحْوِهِ (مِنْهَا) أَيْ زَكَاةِهِ؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ مَصْرِفًا لِزَكَاةِهِ، كَمَا لَا يَقْضِي بِهَا دِينَهُ.

(ولِلإِمامِ شَرَاءَ فَرَسٍ بِزَكَاةِ رَجُلٍ وَدَفْعِهَا) أَيْ: الْفَرَسُ (إِلَيْهِ) أَيْ: رَبُّ زَكَاةَ (يَغْزُو عَلَيْهَا) لِأَنَّهُ بَرِيءَ مِنْهَا بِدَفْعِهَا لِلإِمامِ، وَتَقدِيمَهُ لِإِمامٍ رُدُّ زَكَاةَ وَفِطْرَةٍ إِلَى مَنْ أَخْذَنَا مِنْهُ (وَإِنْ لَمْ يَغْزُ) مَنْ أَخْذَ فَرَسًا أَوْ غَيْرَهَا مِنْ الزَّكَاةِ (رَدُّهَا) عَلَى إِمامٍ، لِأَنَّهُ أَعْطَى عَلَى عَمَلٍ، وَلَمْ يَعْمَلْهُ، نَقْلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكْلَ مِنْ الصَّدَقَةِ.

(الثَّامِنُ: ابْنُ السَّبِيلِ) لِلآتِيَةِ وَهُوَ الْمُسَافِرُ (الْمُنْقَطِعُ بِغَيْرِ بَلْدِهِ فِي سَفَرٍ مُبَاحٍ، أَوْ) فِي سَفَرٍ (مُحَرَّمٍ وَتَابَ مِنْهُ) لِأَنَّ التَّوْيِةَ تَجُبُ مَا قَبْلَهَا.

وَ (لَا) يُعْطَى ابْنُ السَّبِيلِ فِي سَفَرٍ (مُكْرُوهٍ) لِلَّهُمَّ عَنْهُ.

(وَ) لَا فِي سَفَرٍ (ثُرْهَةٍ) لِأَنَّهُ لَا حَاجَةٌ إِلَيْهِ، وَمَنْ يُرِيدُ إِنشَاءَ سَفَرٍ إِلَى غَيْرِ بَلْدِهِ، فَلَيْسَ بِابْنِ السَّبِيلِ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ هِيَ الطَّرِيقُ، وَسُمِّيَ مَنْ بِغَيْرِ بَلْدِهِ ابْنَ السَّبِيلِ لِمُلَازِمَتِهِ لَهَا، كَمَا يُقَالُ: وَلَدُ الْلَّيْلِ، لِمَنْ يَكْثُرُ خُرُوجُهُ فِيهِ، وَابْنُ الْمَاءِ لِطَيْرُهُ، لِمُلَازِمَتِهِ لَهُ.

(وَيُعْطَى) ابْنُ السَّبِيلِ (وَلَوْ وَجَدَ مُفْرِضًا مَا يُبَلِّغُ بَلْدُهُ) وَلَوْ مُوسِرًا فِي بَلْدِهِ، لِعَجْزِهِ عَنِ الْوُصُولِ لِمَالِهِ، كَمَنْ سَقَطَ مَنَاعَهُ فِي بَحْرٍ، أَوْ ضَانَعَ مِنْهُ، أَوْ غَصِبَ فَعَجَرَ عَنْهُ (أَوْ) مَا يُبَلِّغُهُ (مُنْتَهَى قَصْدِهِ وَعُودِهِ إِلَيْهَا) أَيْ: بَلْدِهِ، كَمَنْ قَصَدَ بَلَدًا، وَسَافَرَ إِلَيْهِ، وَاحْتَاجَ قَبْلَ وُصُولِهِ، فَيُعْطَى مَا يَصِلُّ بِهِ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَعُودُ بِهِ إِلَى بَلْدِهِ بِخَلَافِ مُنْشَيِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا فَارَقَ وَطَنَهُ لِعَرْضٍ مَقْصُودٍ وَشُرُعٍ فِيهِ، فَإِذَا انْقَطَعَ عَنْهُ بِعَدَمِ الْإِعْطَاءِ حَصَلَ لَهُ ضَرَرٌ بِضَيَاعِ تَعْبِهِ وَسَفَرِهِ، وَالْمُرِيدُ إِنشَاءَ سَفَرٍ لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ شَيْءٍ، بَلْ مَقَامُهُ بِبَلْدِهِ مَظْنَةً الرَّفْقِ بِهِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ ابْنِ السَّبِيلِ فِي الْحَاجَةِ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَالٌ بِالْمَحْلِ الَّذِي هُوَ بِهِ، وَفِي إِرَادَةِ الرُّجُوعِ إِلَى بَلْدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ.

(وَإِنْ سَقَطَ مَا عَلَى غَارِمٍ) مَنْ دَيْنٌ (أَوْ) سَقَطَ مَا عَلَى (مُكَاتِبٍ) مِنْ مَالٍ كِتَابَةٍ (أَوْ فَضْلٍ مَعَهُمَا) أَيْ: الْغَارِمُ وَالْمُكَاتِبُ شَيْءٌ عَنِ الْوَفَاءِ (أَوْ) فَضْلٌ (مَعَ غَازٍ أَوْ ابْنِ سَبِيلٍ شَيْءٌ بَعْدَ حَاجَتِهِ رُدًّا) غَارِمٌ أَوْ مُكَاتِبٌ سَقَطَ مَا عَلَيْهِ (الْكُلُّ) أَيْ: مَا أَخْذَهُ (أَوْ) رَدَّ مَنْ فَضَلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ غَارِمٍ وَمُكَاتِبٍ وَغَازٍ وَابْنِ سَبِيلٍ (مَا فَضَلَ) مَعَهُ، لِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ مُرَاعِي، فَإِنْ صَرَفَهُ فِي جِهَتِهِ التِّي اسْتَحْقَ أَخْذَهُ لَهَا، وَإِلَّا اسْتَرَجَعَ مِنْهُ (وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ) وَهُمُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْعَالَمُونَ عَلَى الزَّكَاةِ وَالْمُؤْلَفَةِ (يَبْصَرُهُ فِي فَاضِلٍ بِمَا شَاءَ) لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَضَافَ الزَّكَاةَ إِلَيْهِمْ فَاللَّامُ الْمِلْكُ، ثُمَّ قَالَ {وَفِي الرَّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ} وَلِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الزَّكَاةَ لِمَعْنَى يَحْصُلُ بِأَخْذِهِمْ، وَهُوَ غَنِيُّ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَأَدَاءُ أَجْرِ الْعَالَمِينَ، وَتَأْلِيفِ الْمُؤْلَفَةِ، وَالْأَرْبَعَةِ الْأَخْرُونَ يَأْخُذُونَ لِغَنِيٍّ لَا يَحْصُلُ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ، فَاقْتَرَفُوا.

(وَلَوْ اسْتَدَانَ مُكَاتِبَ مَا) أَيْ: مَالًا أَذَاهُ لِسَيِّدِهِ (عَنْقَ بِهِ) أَيْ: بِأَدَائِهِ (وَبِيَدِهِ) أَيْ: الْمُكَاتِبِ (مِنْهَا) أَيْ: الْرِّزْكَةِ (بِقَدْرِهِ) أَيْ: مَا اسْتَدَانَهُ (فَلَهُ) أَيْ: الْمُكَاتِبِ (صَرْفُهُ) أَيْ: مَا بِيَدِهِ مِنْهَا (فِيهِ) أَيْ: فِيمَا اسْتَدَانَهُ وَعَنْقَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ بِسَبِّبِ الْكِتَابَةِ، وَمَا أَخْدَهُ غَارِمٌ فَقِيرٌ لِقَضَاءِ دِينِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ صَرْفُهُ فِي غَيْرِهِ، وَإِنْ دُفِعَ إِلَيْهِ لِفَقْرِهِ جَازَ أَنْ يُقْضِي بِهِ دِينَهُ.

(ثُجْرِبَةِ) أَيْ رِزْكَةُ (وَكَفَارَةُ وَنَحْوُهُمَا) كَنْزٌ وَمُطْلَقٌ (صَغِيرٌ لَمْ يَأْكُلُ الطَّعَامَ) لِصِغَرِهِ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ أَنْثَى، لِلْعُمُومِ، فَيُصْرَفُ فِي أَجْرَةِ رَضَاعِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ (وَيُقْبَلُ) لَهُ وَلِيُّهُ (وَيُقْبِضُ لَهُ) أَيْ: الصَّغِيرُ الْرِّزْكَةُ وَالْكَفَارَةُ وَالْهَبَةُ وَنَحْوُهَا (ولِيُّهُ) فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمَنْ يَلِيهِ مِنْ أُمًّا وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ مِنْ الْصَّيْعَ وَالْهَلَالِكِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْوِلَايَةِ، ذَكَرُهُ صَاحِبُ الْمُحَرَّرِ. مَنْصُوصُ أَحْمَدَ.

(و) تُجْزِي رِزْكَةُ وَكَفَارَةُ وَنَحْوُهُمَا (الَّمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ بِنِسْبَتِهِ) أَيْ: الْبَعْضُ الْحُرُّ مِنْهُ، فَمَنْ نِصْفُهُ حُرٌّ يَأْخُذُ مِنْ رِزْكَةِ نِصْفَ كِفَائِتِهِ سَنَةً، وَمَنْ ثُلُثُهُ حُرٌّ، يَأْخُذُ ثُلُثَ كِفَائِتِهِ سَنَةً، وَهَذَا.

(وَيُشْتَرِطُ) لِإِجْرَاءِ رِزْكَةٍ (تَمْلِيكُ الْمُعْطَى) لَهُ، لِيَحْصُلَ لَهُ الْإِيتَاءُ الْمَأْمُورُ بِهِ، فَلَا يَكُونُ إِنْرَاءُ فَقِيرٍ مِنْ دِينِهِ، وَلَا حَوَالَتِهِ بِهَا.

وَكَذَا لَا يُقْضَى مِنْهَا دِينُ مَيِّتٍ عَرِمَهُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَقْدَمَ حَكَاهُ أَبُو عَبْدِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِجْمَاعًا.

(وَلِإِلَمَامِ قَضَاءِ دِينِ عَنْ) غَارِمٍ (حَيٌّ) مِنْ رِزْكَةِ بِلَا إِذْنِهِ لِوِلَايَتِهِ عَلَيْهِ فِي إِيفَائِهِ، وَلِهَذَا يُجْرِيُهُ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ (وَالْأَوْلَى لَهُ) أَيْ: الْإِمامُ دَفْعُ رِزْكَةٍ إِلَى سَيِّدِ مُكَاتِبٍ.

(و) الْأَوْلَى (لِمَالِكِ) مُرَكٌّ (دَفْعُهَا) أَيْ: الرِّزْكَةُ (إِلَى سَيِّدِ مُكَاتِبٍ لِرَدِّهِ) أَيْ: سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ (مَا قَبَضَ) مِنْ رِزْكَةِ مَالِ كِتَابَةٍ (إِنْ رَقَّ) مُكَاتِبٌ (بِعَجْزِهِ) عَنْ وَفَاءِ كِتَابَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ الْعُنْقُ الَّذِي لِأَجْلِهِ كَانَ الْأَخْذُ (لَا) يَرُدُّ سَيِّدُ مُكَاتِبٍ (مَا قَبَضَ مُكَاتِبٌ مِنْ رِزْكَةٍ) وَدَفَعَهُ لِسَيِّدِهِ، ثُمَّ عَجَزَ أَوْ مَاتَ وَنَحْوُهُ وَلَوْ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ.

(وَلِمَالِكِ) رِزْكَةٌ (دَفْعُهَا) أَيْ: الرِّزْكَةُ (إِلَى عَرِيمِ مَدِينَ) مِنْ أَهْلِ الرِّزْكَةِ (بِتَوْكِيلِهِ) أَيْ: الْمَدِينِ (وَيَصْحُ) تَوْكِيلُ مَدِينٍ لِرَبِّهَا فِي ذَلِكَ (وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْهَا) مَدِينَ.

(و) لِلْمَالِكِ دَفْعُ الرِّزْكَةِ إِلَى عَرِيمِ مَدِينٍ (بِدُونِهِ) أَيْ تَوْكِيلُ الْمَدِينِ نَصَّا؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الرِّزْكَةَ فِي قَضَاءِ دِينِ الْمَدِينِ، أَشْبَهَهُ مَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ فَقَضَى بِهَا دِينَهُ.

كَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ (أَبِيَحَ لَهُ سُؤَالُهُ) نَصَّا لِإِظَاهِرِ حَدِيثِ الْسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ} وَلِأَنَّهُ يَطْلُبُ حَقَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَهُ، وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّهُ يَحْرُمُ سُؤَالَ مَا لَا يُبَاخُ أَخْدُهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَكْرَهُ الْمَسَأَلَةَ كُلُّهَا، وَلَمْ يُرْحَصْ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ بَيْنَ الْوَلِدِ وَالْأَبِ أَيْسَرُ (وَلَا بَأْسَ بِمَسَأَلَةِ شُرُبِ الْمَاءِ) نَصَّا وَاحْتَاجَ بِفِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ فِي الْعَطْشَانِ، يَسْتَقِي: يَكُونُ أَحْمَقَ، وَلَا بَأْسَ بِفِعْلِهِ بِالإِسْتِعَارَةِ وَالْإِفْرَاضِ نَصَّا، وَكَذَا تَحْوُ شِسْعَ النَّعْلِ (وَإِعْطَاءِ السُّؤَالِ) جَمْعُ سَائِلٍ (مَعَ صِدْقَهُمْ فَرَضُ كِفَائِيَةِ) لِحَدِيثِ {لَوْ صَدَقَ مَا أَفْلَحَ مَنْ زَدَهُ} احْتَاجَ بِهِ أَحْمَدُ، وَأَجَابَ بِأَنَّ السَّائِلَ إِذَا قَالَ: أَنَا جَائِعٌ، وَظَهَرَ

صِدْقَهُ وَجَبَ إِطْعَامُهُ، وَإِنْ سَأَلُوا مُطْلَقاً لِغَيْرِ مُعِينٍ لَمْ يَجِدْ إِعْطَاؤُهُمْ، وَلَوْ أَفْسَمُوا؛ لِأَنَّ إِبْرَارَ الْفَسَمِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا أَفْسَمَ عَلَى مُعِينٍ وَإِنْ جَهَلَ حَالَ السَّائِلِ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِطْعَامُ جَائِعٍ وَنَحْوُهُ فَرْضٌ كَفَايَةٌ.
 (وَيَجِدُ قَبُولُ مَالٍ طَيِّبٍ أَتَى بِلَا مَسَالَةٍ وَلَا اسْتِشْرَافٍ نَفْسِ) تَقَلَّ الْأَكْرَمُ: عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَهُ لِقُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "خُدُهٌ" وَعَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا أَنَّهُ رَدَ، وَقَالَ: دَعْنَا نَكُونُ أَعْزَاءَ، وَيَأْتِي فِي الْهَبَةِ: يُكْرَهُ رَدُّهَا، وَإِنْ قُلْتَ: فَإِنْ كَانَ الْمَالُ مُحَرَّماً، أَوْ فِيهِ شُبْهَةٌ رَدُّهُ، وَكَذَا إِنْ اسْتَشْرَفْتَ نَفْسَهُ إِلَيْهِ، بِأَنْ قَالَ: سَيَعْتَشُ لِي فُلَانٌ بِكَذَا وَنَحْوِهِ، وَمَنْ أَعْطَى شَيْئاً لِيُفَرَّقُهُ، فَحَسَنَ أَحْمَدُ عَدَمَ الْأَحْدِي فِي رِوَايَةِ، وَالْأُولَى الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ.

(وَمَنْ سَأَلَ وَاجِباً) كَمَنْ طَلَبَ شَيْئاً مِنْ رَكَاهٍ (مُدَعِّيَا كِتَابَةَ) أَيْ: أَنَّهُ مُكَانِبُ (أَوْ) مُدَعِّيَا (غُرْمَا) أَيْ: أَنَّهُ غَارِمٌ (أَوْ) مُدَعِّيَا (أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ).

أَوْ) مُدَعِّيَا (فَقَرَا وَعْرَفَ بِغَنِيٍّ قَبْلَ لَمْ يُقْبِلْ) قَوْلُهُ (إِلَّا بِيَنِّيَةِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا ادْعَاهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ ابْنُ سَبِيلٍ صُدِّقَ فِي إِرَادَةِ السَّفَرِ، كَمَا تَقَدَّمَ بِلَا يَمِينٍ، وَيُقْبِلُ قَوْلُ إِنَّهُ غَارِمٌ، جَرَمْ بِهِ الْمُوْفَقُ فِي الْإِنْفَاعِ، وَقَالَ: وَيَكْفِي اسْتِهَارُ الْغُرْمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ (وَهِيَ) أَيْ: الْبَيْنَةُ (فِي) الْمَسَالَةِ (الْأُخْرَيَةِ) أَيْ: إِذَا ادْعَى فَقَرَا مَنْ عُرِفَ بِغَنِيٍّ (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) لِحَدِيثٍ {إِنَّ الْمَسَالَةَ لَا تَحْلُ لِأَحَدٍ إِلَّا لِثَلَاثَةَ}: رَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَاجِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانَا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسَالَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(وَإِنْ صَدَقَ مُكَانِبَا سَيِّدَهُ قُبْلَ) وَأَعْطَيَ (أَوْ) صَدَقَ (غَارِمَا غَرِيمُهُ) أَنَّهُ مَدِيْنَهُ (قُبْلَ وَأَعْطَيَ) مِنْ الرَّكَاهَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِدْقَهُ.

(وَيُقْلَدُ مَنْ ادْعَى) مِنْ فُقَرَاءَ أَوْ مَسَاكِينِ (عِيَالًا) فَيُعْطِي لَهُمْ بِلَا بَيْنِيَةَ (أَوْ) ادْعَى (فَقَرَا وَلَمْ يُعْرَفْ بِغَنِيٍّ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَالِ، فَلَا يُكَلِّفُ بَيْنِيَةَ بِهِ.

(وَكَذَا يُقْلَدُ جَلْدٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْلَّامِ أَيْ: صَحِيحٌ (ادْعَى عَدَمَ مَكْسِبٍ) وَيُعْطَى مِنْ رَكَاهٍ (بَعْدَ إِعْلَامِهِ) أَيْ: الْجَلْدُ وَجُوبُهَا (أَنَّهُ لَا حَظٌ فِيهَا) أَيْ: الرَّكَاهُ (الْغَنِيُّ وَلَا قَوِيُّ مُكْسِبٍ) لِحَدِيثٍ أَبِي دَاؤِدَ فِي الرَّجُلِيْنِ الَّذِيْنِ سَأَلَاهُ وَفِيهِ "إِتَّيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَاهُ مِنْ الصَّدَقَةِ، فَصَعَدَ فِيَنَا النَّظَرُ، فَرَأَنَا جَلْدِيْنَ فَقَالَ: إِنْ سِئَلْتُمَا أَعْطِيَكُمَا، وَلَا حَظٌ فِيهَا لِغَنِيٍّ وَلَا قَوِيٍّ مُكْسِبٍ".

(وَيَحْرُمُ أَحَدُهُ) صَدَقَةٌ (بِدَعْوَى غَنِيٍّ فُقَرَاءَ، وَلَوْ مِنْ صَدَقَةٍ تَطَوُّعٌ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَمَنْ يَأْخُذُهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَسْبِعُ وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ} مُتَّقِقٌ عَلَيْهِ.

(وَسُنَّ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ) أَيْ: أَهْلُ الرَّكَاهِ التَّمَانِيَةِ (بِلَا تَقْضِيَلٍ) بَيْنَهُمْ (إِنْ وُجِدَتْ) الْأَصْنَافُ (حَيْثُ وَجَبَ الْإِخْرَاجُ) وَإِلَّا عُمَّمَ مَنْ أَمْكَنَ، حُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ، وَلِيَحْصُلَ الْإِجْرَاءُ بِيَقِينٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْحَطَابِ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَتَقَدَّمَ أَوْلَ الْبَابِ مَا ظَاهِرُهُ خِلَافُ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكَلِّفُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

(وَ) سُنَّ (نَفَرْقُهَا) أَيْ: الرَّكَاهُ (فِي أَقْارِبِهِ الَّذِيْنَ لَا تَلْرُمُهُمْ مُؤْتَهُمْ) كَذَوِي رَحْمَهِ، وَمَنْ لَا يَرِثُهُ مِنْ تَحْوِي أَخِ وَعَمَ (عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ) فَيَرِيدُ ذَا الْحَاجَةِ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ لِحَدِيثٍ {صَدَقَكَ عَلَى ذِي الْقِرَابَةِ صَدَقَةٌ وَصِلَّةٌ} رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

وَبِيَدًا بِأَقْرَبَ فَأَقْرَبَ (وَمَنْ فِيهِ) مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ (سَبَبَيْنِ) كَفِيرٌ غَارِمٌ أَوْ ابْنُ سَبَبِيلٍ (أَخْذَ بِهِمَا) أَيْ: السَّبَبَيْنِ، فَيُعْطَى بِقُوَّتِهِ كِفَائِتَهُ مَعَ عَائِتَتِهِ سَنَةً، وَيُغْرِمُهُ مَا يَفِي بِهِ دِينَهُ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى بِأَحَدِهِمَا) أَيْ السَّبَبَيْنِ (لَا يُعْنِيهِ) لِاخْتِلَافِ أَحْكَامِهِمَا فِي الْإِسْتِقْرَارِ وَعَدَمِهِ (وَإِنْ أُعْطِيَ بِهِمَا) أَيْ: السَّبَبَيْنِ (وَعَيْنَ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٍ) مَعْلُومٌ فَدَاكَ (وَإِلَّا) يُعَيْنُ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٍ (كَانَ) مَا أُعْطِيَهُ (بِيَتِهِمَا) أَيْ: السَّبَبَيْنِ (نِصْفَيْنِ) وَتَنْطَهُرُ فَائِدَتُهُ إِنْ وُجِدَ مَا يُوجِبُ الرَّدَّ.

(وَيُجْزِيُ الْإِقْتِصَارُ) فِي إِبَنَاءِ رَكَاهِ (عَلَى إِنْسَانِ) وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ وَحْدَيْفَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ (وَلَوْ غَرِيمَهُ) أَيْ الْمُرْكَبِيِّ (أَوْ مَكَاتِبَهُ مَا لَمْ تَكُنْ حِيلَةً) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْثِنُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} وَلِحَدِيثِ مُعَاذِ حِينَ بَعْثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَلَمْ يُذْكُرْ فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ إِلَّا صِنْفٌ وَاحِدٌ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْيِمُ كُلَّ صِنْفٍ بِهَا، فَجَازَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ، كَالْوُصِيَّةِ لِجَمَاعَةٍ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهُمْ، وَالْآيَةُ سِيقَتُ لِبَيَانِ مَنْ يَحْجُرُ الدَّفْعَ إِلَيْهِ، لَا لِإِيجَابِ الصَّرْفِ لِلْجَمِيعِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْيِمُ كُلَّ صِنْفٍ بِهَا، وَلِمَا قَدِيمَهَا مِنْ الْحَرَجِ وَالْمُشَفَّهَةِ، وَجَازَ دُفْعُهَا لِغَرِيمِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْغَارِمِينَ، فَإِنْ رَدَّهَا عَلَيْهِ مِنْ دِينِهِ بِلَا شَرْطٍ جَازَ لَهُ أَخْذُهَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيمَ مَلِكٌ مَا أَخْذَهُ بِالْأَخْذِ أَشْبَهُهُ مَا لَوْ وَفَاهُ مِنْ مَالٍ آخَرَ، لَكِنْ إِنْ قَصَدَ بِالْدَّفْعِ إِحْيَا مَالِهِ وَاسْتِفَاءَ دِينِهِ لَمْ يَجُرُّ، لِأَنَّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَصْرِفُهَا إِلَى نَفْعِهِ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي مُكَاتِبٍ (وَمَنْ أَعْنَقَ عَبْدًا لِتِجَارَةِ، قِيمَتُهُ نِصَابٌ بَعْدَ الْحَوْلِ، قَبْلَ إِخْرَاجِ مَا فِيهِ مِنْ رَكَاهِ فَلَهُ) أَيْ: سَيِّدِهِ (دَفْعُهُ أَيْ: مَا فِيهِ مِنْ رَكَاهِ إِلَيْهِ) أَيْ: الْعَتِيقِ.

وَكَذَا فِطْرَةُ عَبْدٍ أَعْنَقَهُ بَعْدَ وُجُوبِهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ سَيِّدُهُ فَقِيرًا (مَا لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ) مِنْ غَنِيٍّ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِنْ أَهْلِ الرَّكَاهِ أَشْبَهُهُ مَا لَوْ أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ مَا وَجَبَ فِيهِ.

فَصُلْ وَلَا تُجْزِي رَكَاهُ إِلَى كَافِرٍ غَيْرِ مُؤْلِفٍ حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا فِي رَكَاهِ الْأَمْوَالِ (وَلَا) تُجْزِي (إِلَى كَامِلِ رِقٍ) مِنْ قِنْ وَمُدَبِّرٍ وَمُعْلَقٍ عِنْقَهُ بِصِفَةٍ، وَلَوْ كَانَ سَيِّدُهُ فَقِيرًا وَنَحْوِهِ، لِاستِغْنَائِهِ بِنِفَقَةِ سَيِّدِهِ، وَنَقْدَمُ الْمُبَعَّضُ (غَيْرُ عَامِلٍ) لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ يَسْتَحْقُهَا سَيِّدُهُ (وَ) غَيْرُ (مُكَاتِبٍ) لِأَنَّهُ فِي الرِّقَابِ. (وَلَا) تُجْزِي إِلَى (زَوْجَةِ) الْمُرْكَبِيِّ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا لِوُجُوبِ نِفَقَتِهَا عَلَيْهِ، فَنَسْتَغْنِي بِهَا عَنْ أَخْذِ الرَّكَاهِ، وَكَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَالنَّاشرُ كَافِرُهَا، ذَكَرَهُ فِي الْإِنْتِصَارِ وَغَيْرِهِ. (وَ) لَا تُجْزِي إِلَى (فَقِيرٍ وَمِسْكِينِ) ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى (مُسْتَغْنِيَنِ بِنِفَقَةِ وَاجِبَةِ) عَلَى قَرِيبٍ أَوْ رَفِيقٍ غَنِيَّنِ، لِحُصُولِ الْكَفَايَةِ بِالنِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهَا، أَشْبَهُهُ مِنْ لَهُ عَقَارٌ يَسْتَغْنِي بِأَجْرَتِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مِنْهُمَا جَازَ الدَّفْعُ، كَمَا لَوْ تَعَطَّلَتْ مَقْعَدَةُ الْعَقَارِ.

(وَلَا) تُجْزِي إِلَى (عَمُودِيِّ نَسِيَّهِ) أَيْ: مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الرَّكَاهُ وَإِنْ عَلَوْا أَوْ سَقَلُوا: مِنْ أَوْلَادِ الْبَنِينِ أَوْ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ، الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ نَصَّا؛ لِأَنَّ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ يُعْنِيُهُمْ عَنْ نِفَقَتِهِ وَيُسْقِطُهَا عَنْهُ فَيَعُودُ نَعْهُدُهُ إِلَيْهِ، فَكَانَهُ دَفَعَهَا إِلَى نَفْسِهِ أَشْبَهُهُ مَا لَوْ قَضَى بِهَا دِينَهُ (إِلَّا أَنْ يَكُونَا) أَيْ: عَمُودًا نَسِيَّهِ (عُمَالًا) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ أَجْرَةَ عَمَلِهِمْ كَمَا لَوْ اسْتَعْمَلُهُمْ فِي غَيْرِ الرَّكَاهِ (أَوْ) يَكُونَا (مُؤْلِفِينِ) لِأَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ لِلِّتَالِيفِ، كَمَا لَوْ كَانُوا أَجَانِبَ (أَوْ) يَكُونَا (غُرَاءً) لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مَعَ دَعَمِ الْحَاجَةِ، أَشْبَهُهُمُ الْعَامِلِينَ (أَوْ) يَكُونَا (غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ (ذَاتِ بَيْنِ) كَمَا سَبَقَ، بِخِلَافِ غَارِمِ لِنَفْسِهِ.

(وَلَا) يُجْزِي امْرَأَةٌ دَفْعُ رَكَاتِهَا إِلَى (زَوْجِ) هَا لِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهَا بِإِنْفَاقَهِ عَلَيْهَا.

(ولَا) يُجزِئ دَفْعُ زَكَةِ إِنْسَانٍ إِلَى (سَائِرِ مَنْ تَلَمِّدُهُ) أَيْ: الْمَرْكَبِيُّ (نَفَقَتُهُ) مِمَّنْ يَرِثُهُ بِعِرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ، كَأْخِتٍ وَعَمًّا وَعَتِيقٍ، حَيْثُ لَا حَاجَبَ (مَا لَمْ يَكُنْ) مِنْ لَزِمَاتُهُ نَفَقَتُهُ (عَامِلًا أَوْ غَازِيًّا أَوْ مُؤْلَفًا، أَوْ مُكَاتِبًا أَوْ ابْنَ سَبِيلٍ، أَوْ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ) لِأَنَّهُ يُعْطَى لِغَيْرِ النَّفَقَةِ الْوَاحِدَةِ، بِخَلَافِ عَمُودِيِّ التَّسْبِ لِقُوَّةِ الْفَرَابِيَّةِ.

(ولَا) يُجزِئ دَفْعُ زَكَةِ إِلَى (بَنِي هَاشِمٍ، وَهُمْ سُلَالَتُهُ) أَيْ: هَاشِمٌ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِناثًا (فَدَخَلَ آلُ عَبَّاسَ) بْنَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ (وَآلُ عَلَيِّ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَقِيلٍ) بْنِ أَبِي طَالِبٍ (وَآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ، وَآلُ (أَبِي لَهِبٍ) سَوَاءً أَعْطُوا مِنْ الْخُمُسِ أَوْ لَا، لِعُومٍ {إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِلَّهِ مُحَمَّدٌ، إِنَّمَا هِيَ أُوسَاطُ النَّاسِ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ {مَا لَمْ يَكُونُوا} أَيْ: بَنُو هَاشِمٌ (غُرَاءً أَوْ مُؤْلَفَةً، أَوْ غَارِمِينَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ) فَيُعْطَوْنَ لِذَلِكَ، لِجَوَازِ الْأَخْذِ مَعَ الْغَنِيِّ، وَعَدَمِ الْمِنَةِ فِيهِ.

(وَكَلِّكَ مَوَالِيهِمْ) أَيْ: عَنَقَاءَ بْنِي هَاشِمٍ.

لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ {إِنَّ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْرُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَبْنِي كَيْمًا ثُصِيبَ مِنْهَا، قَالَ: حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْأَلُهُ فَأَنْطَلَقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، قَالَ: إِنَّ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ} أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدُ وَالسَّائِيُّ وَالرَّمْذَنِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَ (لَا) كَذِلِكَ (مَوَالِيٰ مَوَالِيهِمْ) فَيُجزِئ دَفْعُ الزَّكَةِ إِلَى مَوَالِيٰ بَنِي هَاشِمٍ لِأَنَّ الْتَّصَرُّ لَا يَتَنَاهُمْ، وَتُجْزِئُ إِلَى وَلَدِ هَاشِمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ اعْتِباًرًا بِالْأَبِ (وَلِكُلِّ) مِمَّنْ سَبَقَ أَنَّهُ لَا يُجزِئ دَفْعُ زَكَةِ إِلَيْهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَغَيْرِهِمْ (أَحَدُ صَدَقَةٍ تَطُوعٌ) لِقُولِهِ تَعَالَى: {وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا} وَلَمْ يَكُنْ الْأَسِيرُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَافِرًا، وَلِحَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: {رَقِدْمَتْ عَلَى أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُّهَا؟ قَالَ نَعَمْ، صِلِّ أُمَّكَ}. (وَسُنَّ تَعَفُّفُ غَنِيٰ عَنْهَا) أَيْ: صَدَقَةُ النَّطَوْعِ (وَ) سُنَّ لَهُ (عَدَمُ تَعْرُضِهِ لَهَا) أَيْ: صَدَقَةُ النَّطَوْعِ لِمَدْحِهِ تَعَالَى الْمُتَعَفِّفِينَ عَنِ السُّؤَالِ مَعَ حَاجَتِهِمْ قَالَ تَعَالَى: {لِجَسْبِهِمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءُ مِنَ التَّعْفِ}. وَلِكُلِّ فَقِيرٍ (وَ) مِسْكِينٍ هَاشِمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَحَدُ مِنْ (وَصِيَّةٍ لِفَقَرَاءِ) لِدُخُولِهِ فِي مُسَمَّاهُمْ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمُنْعَ مِنْ فَرْضِ الصَّدَقَةِ وَنَفْلِهِ، لِأَنَّ اجْتِنَابَهَا كَانَ مِنْ دَلَائِلِ ثُبُوتِهِ.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: {كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ أَهْدِيَةً أَمْ صَدَقَةً؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُّوا وَلَمْ يَأْكُلْ وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ وَأَكَلَ مَعَهُمْ} مُتَقَّعٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتَرِضَ، أَوْ يُهْدِي لَهُ أَوْ يُنْتَظِرَ بِدِينِهِ، أَوْ يُوْضَعَ عَنْهُ، أَوْ يَشْرَبَ مِنْ سِقَايَةٍ مَوْفُوظَةٍ، أَوْ يَأْوِي إِلَى مَكَانٍ جُعِلَ لِلْمَارَةِ وَنَحْوِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعْرُوفِ الَّتِي لَا عَضَاضَةَ فِيهَا، وَالْعَادَةُ جَارِيَّةٌ بِهَا فِي حَقِّ الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، مَعَ أَنَّ فِي الْخَبَرِ {كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ} وَلِكُلِّ مَنْ مُنْعَ الزَّكَةَ مِنْ هَاشِمِيٍّ (وَ) غَيْرِهِ الْأَحَدُ (مِنْ نَدِرِ) مُطْلَقٍ دُخُولُهُ فِيهَا غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَ (لَا) يَأْخُذُ مَنْ مُنْعَ الزَّكَةَ مِنْ (كَفَارَةٍ) لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ بِالشَّرِيعَةِ، أَشْبَهُتُ الزَّكَةَ، بَلْ أَوْلَى.

لِأَنَّ مَشْرُوعَيْنِهَا لِمَحْوِ الذَّنْبِ فَهُمَا مِنْ أَشَدَّ أُوسَاطِ النَّاسِ.

(ويُجزئ) دفع زكاته (إلى ذوي أرحامه) غير عمودي نسبةً كأخواله وأولاده (ولو ورثوا) لحديث الصدقة على المساكين صدقة، وهي الذي الرحمن الشان صدقة وصلة ولا فرائض ضعيفة.

(و) يُجزئ دفع زكاة إلى (بني المطلب) لشمول الأدلة لهم خرج منها بنو هاشم بالنص والإجماع، ولا يصح قياسهم عليهم؛ لأن بنى هاشم أشرف وأقرب إليه صلى الله عليه وسلم وشاركته في الخمس بالنصرة مع القرابة بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: {إِنَّمَا لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهْلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ} والنصرة لا تقتضي حرمان الزكوة.

(و) يُجزئ من عليه زكاة دفعها إلى (من تبرع بنيقته بضمه إلى عياله) كيتيم غير وارث، لدخوله في العمومات، ولا نص ولا إجماع يخرجه، بل روى البخاري {أن امرأة عبد الله بن مسعود سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن بنى أخي لها أيام في حجرها فتعطتهم زكاتها؟ قال: نعم} (أو) من (تعذر نفقته من زوج أو قريب بغيته أو امتياز أو غيرهما) كمن له عقار وتعطلت منافعه.

(وإن دفعها) أي: الزكاة رب المال (غير مستحقة لجهل) منه بحاله، بأن دفعها بعد أو كافر أو هاشمي أو وارثه، وهو لا يعلم (ثم علم) {لم تجزئه} لأن لا يخفى حاله غالباً كدين آدمي، وترتبط بمائه متصلاً أو مفصلًا، فإن تلفت ضمانتها قابض، وإن كان الدافع الإمام أو تائبه فعليه الضمان، {إلا لغنى إذا ظنه فقير} (دفعها إليه فتجزئه)، لأن الغني مما يخفى، ولذلك اكتفى فيه بقول الآخذ.

فصل وشن صدقة تطوع بفضل عن كافية دائمة (بمحاجة أو غلة أو صنعة عنه) أي: المتصدق (وغمض يمونة) لحديث {اليد العليا خير من اليد السفلة، وباباً من تحول وخير الصدقة عن ظهر غنى} متفق عليه (كل وقت) لإطلاق الحث عليها في الكتاب والأخبار.

(و) كونها (سرًا بطيب نفس في صحة) أفضل، لقوله تعالى {وإن تحفوها ونؤثروا القراء فهو خير لكم} ول الحديث "وأنت صحيحة".

(و) كونها في شهر رمضان أفضل.

ل الحديث ابن عباس {كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل} الحديث متفق عليه.

وفي الحديث {من فطر صائمًا كان له مثل أجره}.

(و) كونها في (وقت حاجة) أفضل.

لقوله تعالى: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة} (و) في (كل رمضان ومكان فاضل، كالعاشر) الأول من ذي الحجة (و) أك (الحرمين) أفضل، لكثرة التضاعف.

(و) كونها على (جار) أفضل، لقوله تعالى: {والجار ذي القرى والجار الجنب} و الحديث {ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه}.

(و) كونها على (ذي رحم) له (لا سيما مع عداوة) بينهما لحديث {أفضل الصدقة الصدقة على الرحمن الكاشح} رواه أحمد وغيرة (وهي) أي: الصدقة (عليهم) أي: ذوي رحمة صدقة و (صلة) للخير (أفضل)

لقوله تعالى: {وبالوالدين إحساناً وبذى القرى} وللخبر، ويُسَن أن يُخص بالصدقة من اشتئت حاجته

لقوله تعالى: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا ذا مقربة أو مسكونًا ذا متربة}.

(وَمَنْ تَحْدِدَ بِمَا يُنْقُصُ مُؤْنَةً تَلَمُّهُ) كَمُؤْنَةٍ رَوْجَةٍ أَوْ قَرِيبٌ أَثْمَ لِحَدِيثٍ {كَفَى بِالْمُرْءِ إِنْمَا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُولُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَهُ عِيَالُهُ عَلَى الْإِبْتَارِ فَهُوَ أَفْضَلُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَاصَّةٌ} وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدٌ مِنْ مُقْلٍ إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ}. (أَوْ أَصْرَرَ نَفْسِهِ أَوْ بِغَرِيمِهِ أَوْ بِكَفِيلِهِ) بِسَبَبِ صَدَقَةٍ (أَثْمَ) لِحَدِيثٍ {لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارٌ}.

(وَمَنْ أَرَادَهَا) أَيْ: الصَّدَقَةَ (بِمَا لِهِ كُلُّهُ وَلَمْ يَعْلَمْ كِفَايَةً أَوْ لَهُ عَائِلَةٌ (يُكَفِّيْهُمْ بِمَكْسِيْهِ) فَلَهُ ذَلِكَ لِقَصَّةَ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَوْ) كَانَ (وَحْدَهُ) لَا عِيَالَ لَهُ (وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوْكِلِ وَالصَّبْرِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ).

فَلَهُ ذَلِكَ لِعدَمِ الضَّرِّ (وَإِلَّا) يَكُنْ لِعِيَالِهِ كِفَايَةٌ وَلَمْ يَكُنْهُمْ بِمَكْسِيْهِ (حَرْمٌ) وَحُجَّرٌ عَلَيْهِ لِإِضَاعَةِ عِيَالِهِ. وَالْحَدِيثُ {يَأْتِي أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ يَقُولُ يَسْتَكْفِي النَّاسُ؟ خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهِيرٍ غَنِّيٍّ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدُ، وَكَذَّا إِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوْكِلِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ. (وَكُرِهَ لِمَنْ لَا صَبْرٌ لَهُ) عَلَى الصَّيْقِ (أَوْ لَا غَادَةٌ لَهُ عَلَى الصَّيْقِ أَنْ يُنْقُصَ نَفْسَهُ عَنِ الْكِفَايَةِ التَّامَّةِ) نَصَّا؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ إِضْرَارٍ بِهِ، وَعُلِمَ مِنْهُ: أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَقْتَرِضُ لِيَتَصَدَّقَ، لَكِنْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي فَقِيرٍ لِقَرِيبِهِ وَلِيَمَّةٍ يَسْتَفِرُضُ، وَيُهْدِي لَهُ ذَكْرُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ فِي الطَّبَقَاتِ.

(وَمَنْ مَيَّرَ شَيْئًا لِلصَّدَقَةِ) بِهِ (أَوْ وَكَلَ فِيهِ) أَيْ الصَّدَقَةِ شَيْئٌ (أَمْ بَدَا لَهُ) أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ بِهِ (سُنْنَةُ لَهُ إِمْضَاوَهُ مُخَالَفَةً لِلْفُقَسِ وَالشَّيَاطِينِ).

وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِمْضَاوَهُ، لِأَنَّهَا لَا تُمْلِكُ قَبْلَ القَبْضِ. وَ (لَا) يُسَنُّ لَهُ (إِبْدَالُ مَا أَعْطَى سَائِلًا فَسَخَطَهُ فَإِنْ قَبَضَهُ وَسَخَطَهُ لَمْ يُعْطِ لِغَيْرِهِ: قَالَ فِي الْفُرُوعِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْعَلَمَاءِ.

وَعَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَقْعُلُهُ، رَوَاهُ الْخَالِلُ، وَفِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ ضَعِيفٌ. قَالَ: وَبِنَوْجَهٍ فِي الْأَظْهَرِ: أَنَّ أَخْدَ صَدَقَةَ النَّطْوَعِ أُولَى مِنَ الرَّكَاءِ، وَإِنْ أَخْدَهَا سِرًا أَوْلَى (وَالْمُنْ بِالصَّدَقَةِ) وَغَيْرِهَا (كَبِيرَةٌ) عَلَى نَصَّهِ، الْكَبِيرَةُ مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ (وَبِيَطْلُ التَّوَابُ بِهِ) أَيْ: الْمُنْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمُنْ وَالْأَذْى} قَالَ فِي الْفُرُوعِ: وَلَا صَحَابِنَا خَلَفُ فِيهِ وَفِي إِنْطَالِ طَاعَةٍ بِمَعْصِيَةٍ.

وَاحْتَارَ شَيْخُنَا الْإِحْبَاطَ بِمَعْنَى الْمُوَازِنَةِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ السَّافِ.